

**الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جــامعة أبي بكــر بلقا يد–تـلمسـان-**

 **كلية العلوم الاقتصادية، التجــارية وعلـوم التسيير**

 **مـذكــرة تـخـرج**

**مقدمة للحصول على شهادة الماستر**

**في: العلوم المالية والمحاسبية**

 **تخصص: مالية وبنوك**

 **تحت عـنـوان**

**من إعداد الطالبتين: تحت إشراف الأستاذ :**

* برويي فتيحة- ا.د.سنوسي قويدر

-شعلال آمال

**أعضاء لجنة المناقشة:**

أ.د . براحي خير الدين أستاذ محاضر جامعة تلمسان رئيسا

أ.د .سنوسي قويدر التعليم العالي جامعة تلمسان مشرفا

ا.د.كرزابي عبد الطيف أستاذ محاضر جامعة تلمسان ممتحنا 

**السنة الجامعية: 2017 – 2018**



####  *دعاء*

#### <و قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون وستردون الى عالم الغيب و الشهادة فينبئكم بما كنتم تعلمون >

**صدق الله العظيم**

**الآية 105من سورة التوبة**

**يا رب**

**< لا تجعلني اصاب بالغرور اذا نجحت ,و لا بالياس اذا اخفقت, بل ذكرني دائما ان الاخفاء هو التجربة التي تسبق النجاح يا رب اذا اعطيتني تواضعا فلا تاخذ اعتزازي بكرامتي, واذا اسات يا رب الى الناس, فامنحني شجاعة الاعتذار, واذا اساء الناس الى فامنحني شجاعة العفو>**

 **يا الله**

**إذا اعطيتنا مالا لا تأخذ به سعادتنا وإذا اعطيتنا قوة لا تاخذ عقلنا واذا اعطيتنا نجاحا لا تأخذ تواضعنا وإذا ا عطيتنا تواضعا لا تاخذ اعتزازنا بكرامتنا**

 **امين**

 شكر وتقدير

باسم واسم زميلة وأختي أمال, الحمد والشكر لله العلي القدير الذي وفقنا وأعاننا على انجاز هذا العمل الذي نرجو أن يكون هادفا وقيما واصلي واسلم على خاتم الأنبياء والرسل خير خلق لله وأحب عباده أما بعد:

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي بحق هما إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلها إلى والدي العزيزين أدامهما الله لي والى كل إخوتي وأخواتي

وأتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل إلى قدوتي في مشواري هذا إلى المرشد والمساعد الأستاذ الدكتور : سنوسي قو يدر الذي قام بإشراف على عملنا ولم يبخل ولو بلحظة بنصائحه توجيهاته التي كانت لي نعم السند فالفضل وشكر وتحية له وجزاه الله كل خير

كما اشكر الجنة الموقرة على قبولنا مناقشة هذه المذكرة ، والتقدم بالشكر الخاص لكل أساتذتي بكلية العلوم الاقتصادية لكل ما قدموه لنا من معلومات ونصائح جزأهم الله خير

لمساعدتنا بشكل كبير في جانب التطبيقي C.P.A وشكر خاص إلى موظفي وكالة

كما أشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد من أجل إتمام هذه المذكرة

 اهداء

الحمد لله رب ألعرشي العظيم الذي جاد علينا بنور العلم فانعم علينا بتوفيقي بانجاز هذا التقرير , وازكي الصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم .

تبارك الذي أهدانا نعمت العقل و أنار سبيلنا بنور العلم و مهد لنا طريق النجاح اهدي ثمار جهدي الى رمز الوفاء والمحبة الى صانع أحلامي:الى الوالدين الكريمين حفظهما الله. الى اخوتي عبد الرؤوف وا مين و عبد الرحيم رحمه الله. والى اختي صبرينة وابنها جواد واختي عبلة واختي ضحى رحمها الله

الى كل الاصدقائي ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي اثناء دراستي والى اختي وزميلتي وشريكتي في هذه الى المذكرة بروبي فتيحة و كل زملائ وزميلاتى في العمل.

اهدى تمرة جهدي الى: والديا مهما قلت فيهما فلن اوفيهما فحقهما ,والى من كانت شمعة تحترق لتضيء دربي وسهرت من اجل اليالي , الى من اوصاني ربي بها ومنحتني كل نفيس وغالي ,الى من ليست ككل النساء لانها فخر تتباها بسحر الضياء. الى اغلى كائن في الوجود , الى حببتي امي رحمة ... حماها الله وطال في عمرها.

الى اللوات بوجودهن اكتسب قوة ومحبة لا حدود لها الى اخواتي(كريمة,زبيدة,شهناز)وازواجهم وابنائمو الى زوجة اخيي (اختى هجيرة)حفضهما الله لي الى سندي في الدنيا وقرة عيني اخوتى (سعيد,حميد)حماهم الله

الى توامي روحي الى التى انارت بنور حبها ا وحنانها ولن انسى وقوفها بجانبي الى درب حياتي (امينة )حفضها الله ووفقها في حياتها ان شاء الله

الى زهرتي قلبي التى لوجمعت كل زهور العالم لها لما اوفيتها حقها, خالتي( حورية)وكل عائلتها اطال الله فعمرها

الى اطيب قلب الى ورمز الوفاء والمحبة حبيبتي واختي( لبنى)وابنها شمعة بيتنا حببي قلبى( لوئ)حفضهما الله

دون ان ننسي الى كل الكتاكيت الصغار (فرح.اسلام ,وياسر,شفاء,صهيب).واخوتم (نهاد,زوهير,محمد)

الى اعز صديقاتي واصدقائ الى كل من عرفتهم واحبهم قلبي الى كل من وقف بجانبي وكل من ساعدني دون استثناء احد والى كل طلبة دفعة 2018مالية وبنوك

|  |  |
| --- | --- |
|  **الفهرس** |  |
| مقدمة عامة: | 1 |
| الفصل الاول: عموميات حول القروض البنكية مخاطرها وطرق الحد منها | 2 |
| مقدمة الفصل | 3 |
| **المبحث الاول: ماهية القروض البنكية** | 4 |
| المطلب الاول: مفهوم القروض البنكية و مصادرها | 5 |
| الفرع الاول: مفهوم القروض | 6 |
| الفرع الثاني: خصائص القروض البنكية | 7 |
| الفرع الثالث: مصادر القروض البنكية | 8 |
| الفرع الرابع: اهمية القروض | 9 |
| المطلب الثاني: انواع القروض البنكية و اهدافها | 10 |
| الفرع الاول: انواع القروض  | 11 |
| **المبحث الثاني: مخاطر القروض البنكية و كيفية تسييرها** | 12 |
| المطلب الاول: ماهية مخاطر القروض  | 13 |
| المطلب الثاني: العوامل المؤدية للخطر،اسباب مخاطر القروض البنكية و انواعها  | 14 |
| الفرع الاول: العوامل المؤدية للخطر | 15 |
| الفرع الثاني: اسباب مخاطر القروض البنكية | 16 |
| الفرع الثالث: انواع المخاطر | 17 |
| المطلب الثالث: طرق التنبؤ بخطر القرض | 18 |
| **المبحث الرابع: تسيير مخاطر القروض البنكية** | 19 |
| المطلب الاول: تعريف و تقييم مخاطر القروض البنكية | 20 |
| الفرع الاول: تعريف تسيير خطر القرض | 21 |
| الفرع الثاني: تقديرو تقييم مخاطر القروض البنكية | 22 |
| المطلب الثاني: قواعد الحذر و التسيير من خطر القرض | 23 |
| * بازل1
 | 24 |
| * بازل2
 | 25 |
| * بازل3
 | 26 |
| المطلب الثالث: طرق معالجة مخاطر القروض البنكية | 27 |
| 1-الضمانات و اهميتها و انواعها  | 28 |
| اولا: مفهوم الضمانات | 29 |
| ثانيا: اهمية الضمانات  | 30 |
| ثالثا: انواع الضمانات | 31 |
| الفصل الثاني : الدراسات السابقة | 32 |
| مقدمة الفصل | 33 |
| **المبحث  الاول :دراسات وطنية** | **34** |
| **المبحث التاني :دراسات دولية** | **35** |
| خاتمة الفصل | **36** |
| دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري | 37 |
| مقدمة الفصل | 38 |
| **المبحث الاول : لمحة حول البنك القرض الشعبي الجزائري CPA**  | 39 |
| المطلب الاول : بشاة و تعريف القرض الشعبي الجزائري CPA  | **40** |
| المطلب الثاني  : وكالة القرض الشعبي الجزائري 454الكيفان"تلمسان" | **41** |
| المطلب الثالث : قروض و كالة الكيفان لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA وملفات طلبها | 42 |
| المطلب الرابع: خطوات والاجراءات منح القروض وملفاتها الازمة | 43 |
| **المبحث الثاني :دراسة حالة تطبيقيىة لمؤسسة في بنك القرض الشعبي الجزائري** | 44 |
| المطلب الاول : عرض ملف قرض استثماري من بنك القرض الشعبي الجزائري لوكالة الكيفان 454 | 45 |
| المطلب الثاني. التحليل المالي للقرض الاستثماري | 46 |
| المطلب الثالت :القيام بمختلف الدراسات والتحاليل | 47 |
| المطلب الرابع: كيفية الوصول اتخاذ القرار بمنح القرض | 48 |
| **خاتمة الفصل** | 49 |
| **خاتمة عامة** | 50 |

**مقدمة عامة**

 تعتبر البنوك من المؤسسات المالية النقدية الحيوية حيث تمثل همزة وصل بين مختلف القطاعات الاقتصادية ونستطيع من خلالها أن نحكم على مدى تطور و تخلف الأمم.

كما أنها تلعب دور الوسيط المالي بين الأفراد والمؤسسات في خلية متكاملة الوظائف والخدمات توظف الأموال المودعة إليها في شكل قروض وتختلف هذه القروض من وجهة طبيعتها وأصنافها والمدة المتفق عليها وتعتبر مصدر ربح يسعى من خلالها البنك لتحقيق أكبر عائد بأقل مخاطر ممكنة.

 لكن رغم الأهمية التي تحتلها القروض في مردودية البنوك لكنها لا تخلوا من المخاطر المتعلقة بالقروض ويحاول جاهدا التحكم فيها والتقليص من آثارها التي تتمثل فقط في عدم تحقيق البنك لأرباح متوقعة من القروض بل قد تمتد إلى خسارة مال القرض بأكمله لخطر عدم التسديد.

 إلا أن في حالة عدم استرجاع الأموال في تاريخ الاستحقاق قد يتعرض لمشكلة السيولة وخاصة عند مطالبة أصحاب الودائع لودائعهم لهذا يجب على البنك احترام قواعد والإجراءات الاحترازية وتحليل الوضعية المالية لطلب القرض من خلال وضع ميكانيزمات تتمشى مع نصوص القوانين لضمان سلامة الأموال المقترضة وحفظ حقوق المودعين.

 ادن البنوك هي عبارة عن اوعية تتجمع فيها المدخرات المالية ليعاد اقراضها للراغبين في الاستفادة منها في مجالات مختلفة و لاستثمارها و تحقيق قيمة مضافة بها

 لمعالجة هذا الموضوع من جميع الجوانب ودراسة مختلف طرق تسيير المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء منح القروض نحاول طرح الإشكالية التالية:

**الاشكالية:**

**إلى أي مدى يمكن للبنوك التقليل من حدة المخاطر المترتبة على تقديم القروض**؟

للاجابة على الاشكالية التالية اقترحنا الفرضيات التالية

**الفرضيات:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة نقترح الفرضية التالية التي يتم تأكيدها من خلال دراستنا التطبيقية:

**-** تسمح لنا العديد من المؤشرات النظرية بفرض أنه باستطاعة البنك تغطية جميع المخاطر الناجمة عن منح القروض لزبائنها من خلال ميكانيزمات الرقابة على القروض.

**-** القروض مصدر رئيسي لربحية البنوك والمعاملات المفصلة لها.

**-**القروض و الخطر وجهان لعملة واحدة.

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في التعرف بالقروض البنكية بالإضافة إلى إبراز مخاطر القروض وطرق تقييم وتقدير المخاطر ونسعى إلى إظهار أهمية هذه القروض وتمويل الاقتصاد.

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي نذكر من بينها ما يلي:

- التعرف على معظم القروض وأنواع باعتبارها المصدر الرئيسي لتمويل المشروعات والاستثمارات.

- التعرف على الشروط والإجراءات المتخذة في منح القروض.

- معرفة المخاطر التي يمكن أن تقع فيها البنوك وكيفية تسييرها.

- إعطاء واتخاذ دراسات ميدانية لحالة قرض مقدم من طرف البنك والتعرف عن الوجود التاريخي لهذا البنك.

- كيفية تسير المخاطر المتوقعة و المحتملة في عدم تسيير القرض.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار الموضوع تعود إلى مجموعة من الدوافع:

- دوافع الدراسة الذاتية:

كون هذا الموضوع يندرج في مجال تخصص مالية بنوك .

 - دوافع موضوعية:

تعدد المخاطر التي يمكن أن تنتج عن عمليات منح القروض.

الدور الفعال الذي يقوم به البنك في التنمية الاقتصادية.

**منهجية الدراسة:**

من أجل الإلمام بالموضوع من كل جوانبه والإجابة عن الإشكالية اتبعنا المنهج الوصفي في دراسة الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي.

**خطة البحث:**

بناء على إشكالية البحث وفرضياته المعتمدة سيتم عرض من خلال هذه الدراسة ثلاثة فصول.

- حيث تناول الفصل الأول والذي جاء تحت عنوان عموميات حول القروض، مخاطرها وطرق تسييرها على التعريف بالقروض البنكية، وأهم المخاطر الناتجة عنها.

- أما في الفصل الثاني فهو دراسة ميدانية لتسيير خطر القرض لبنك CPA دراسة حالة وكالة تلمسان.

**الفصل الأول**

**الإطار النظري**

**الفصل الأول: عموميات حول القروض البنكية، مخاطرها وطرق الحد منها**

- **مقدمة:**

تعتبر القروض البنكية بمثابة المضخة التي تزود المشاريع بالسيولة اللازمة إذ تعمل على تحويل الأموال المدخرة إلى استثمارات في مختلف القطاعات الحيوية ومنه رفع وتيرة النشاط الاقتصادي.

ويعتبر الإقراض وظيفة أساسية للبنوك فرغم قيام البنوك بالعديد من الأنشطة لتقديم الخدمات على نطاق واسع للعملات إلا أن الإقراض المباشر هو الوظيفة الأصلية التي تقدمها.

فالإقراض ليس الوظيفة الأساسية التي تقوم بها البنوك ولكنه النوع الأكثر ربحية بالمقارنة مع سائر أعمالها فهو يعطي أكبر إيرادات ممكنة

**المبحث الأول: ماهية القروض البنكية**

 **المطلب الأول**: مفهوم القروض البنكية و مصادرها

تعد القروض من الاستثمارات الأكثر جاذبية بالنسبة للبنوك وذلك بالنظر إلى العائد المرتفع المتولد عنها بالمقارنة مع العائد المتولد عن الاستثمارات الأخرى.

 **الفرع الأول**: مفهوم القروض:

للقرض أو الائتمان مفاهيم عدة واختلفت مفاهيمها من مختص لآخر حيث نذكر على سبيل المثال منها:

التعريف الأول: تعرف القروض بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائده.[[1]](#footnote-2)

 التعريف الثاني: يعرف (Petit Détaillais) القرض على أنه "منح الثقة، أي إعطاء حرية التصرف الحقيقي والآني لسلعة حقيقية أو لقدرة شرائية مقابل وعد إن نفس السلعة، أو سلع مماثلة لها سوف تعود اليك بعد مدة زمنية معينة ويكون هذا مع اجرة الخدمة المقدمة والخطر الذي أخذ". [[2]](#footnote-3)

 يمكن استخلاص بأن القرض "هو عبارة عن اتفاق أو ابرام عقد بين طرفين، الدائن والمدين ويحدث بتسليف الأموال مقابل فائدة و يتم استرداده بعد مدة زمنية و يتم اتفاق عليها في العقد، و يقوم على مبدأ الثقة المتبادلة والمدة.[[3]](#footnote-4)

|  |
| --- |
| **القرض = الثقة + التعهد + الزمن + الفائدة** |

 **الفرع الثاني**: خصائص القروض البنكية:

تستوجب عملية الاقتراض توفر أربعة عناصر:

-**1 الثقة:** ان الثقة عاملا أساسيا في قرار الائتمان بالنسبة للبنك لأنها لا تدرج ضمن العامل الإنساني في العلاقات القائمة بين الزبون والبنك، و الثقة بالنسبة للبنك تدل على قدرة وامكانية المقترض على تسديد ديونه، حيث تكون الثقة متبادلة، وحتى الزبون يجب أن تكون لديه ثقة في البنك.

 - التعهد: هو ذلك الاتفاق أو العهد المبرم بين البنك والزبون ويكون مكتوب، وبه لشروط المتفق عليها.

-**3 المدة:** هي الفترة أو المدة التي تمتد بين وقوع المديونية والتخلص منها، ويمكن تحديد هذه الفترة بين الطرفين وتكون في العقد، والفرق الزمني هو اللب في القرض والذي يفرق بين المعاملات الائتمانية وعلى أساس المدة الزمنية يحدد معدل الفائدة.

-**4 الفائدة**: إن أهمية سعر الفائدة على أنها السعر الذي يدفعه المقترض من أجل الحصول على السيولة، حيث يلتزم الزبون بتسديد البنك نسبة الفائدة مقابل تنازله المؤقتة عن السيولة، وهذه الفائدة هي العائد المتوقع الذي يركز عليه البنك من اجل الربحية.

 **الفرع الثالث**: مصادر القروض البنكية:

تتمثل القروض البنكية في ما يلي:

1. **الإيداعات البنكية:** تتمثل في مختلف الإيداعات البنكية، وهي من أهم الوسائل التي تسهل في تمويل النشاطات المصرفية بشتى أنواعها وتعتبر الوسائل النقدية من الضرورات للبنك.
2. **الورقة المصرفية**: انتقلت الورقة المصرفية من الورق المتداول إلى ورق نقدي غير متحول، وهذا النوع من النقود الورقية المصرفية ذات قيمة تعتمد على الثقة التي توضع فيها، حيث أصبحت وسيلة قرض عندما أصدرت على شكل خصومات لا تتداول إلا فترة الحضر ثم يسددها في آجال الاستحقاق.[[4]](#footnote-5)
3. **الحساب البنكي:** إن معظم العلاقات التي تربط البنوك بالزبائن تكون مسجلة وثيقة كشف العمليات ولها قسمين احداهما للمدفوعات والاخرى للمسحوبات، وهذا ما يسمى الحساب بعد عملية التقارب بين مجموع الدائن ومجموع بجانب المدين والفرق يسمى الرصيد الذي باستطاعته أن يكون إما دائن أو مدين.
4. **السوق المالية والسوق النقدية**: وترمي هذه الأسواق إلى احداث مفاوضات حول القروض وتجري هذه المفاوضات بتقديم الزبون لطلب، يقوم فيه بتحديد القدر الذي يريده، وبعد فترة زمنية يتلقى الزبون اشعار بقبول طلبه أو الرفض، والسوق النقدي يتفاوض فقط حول القروض طويلة الأجل ويتمثل شرط هذا القرض بتسديد على الأقل خمس سنوات. [[5]](#footnote-6)
5. **الموارد العامة للخزينة العامة:** تستمد الخزينة العامة مواردها معن طريق جلب الموارد من عند المؤسسات المالية والخاصة من البنك المركزي التي يتم حسابها، وعند حصول المؤسسات على الموارد تقوم بتحويلها إلى قروضو ايضا موارد الادخار.[[6]](#footnote-7)

 **الفرع الرابع**: أهمية القروض:

تكتسي القروض اهمية و دور فعال في انعاش و زيادة الانتاج ومن تم رفع مستوى الدخل، فقد لعبت القروض دورا مهما في تنمية الموارد وبناء اقتصاديات عديدة من الدول، وتكتسي القروض أهمية كبيرة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، كما ساهمت القروض الخارجية كذلك في تنمية وحسن استخدام موارد الدول التي تفتقر إلى رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي.

 تعتبر القروض المصرفية أساس العمل المصرفي، الذي يعتمد عليه البنك للحصول على ايراداته، إذ تمثل الجنب الأكبر من استخداماتها ولذلك تولي البنوك القروض البنكية عناية خاصة، حيث أنها تقبل الودائع أطراف عديدة ومختلفة وتقوم بجعلها نقدا متوفرا بين أيدي المستثمرين من خلال تقديم القرض المصرفي فهي تسهل من عملية تدفق السلع والخدمات للأفراد، وعندما تكون إدارة المصرف سليمة وخاصة السياسة الائتمانية جيدة تحقق استخدام للموارد، إضافة للودائع بأنواعها المختلفة.

**المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية و أهدافها**

 **الفرع الأول**: أنواع القروض

تصنف القروض الممنوحة وفقا لمدتها (قصيرة، متوسطة، أو طويلة) أو حسب وظيفتها الاقتصادية وطبيعة موضوع التمويل (تمويل الأصول المتداولة)، ويعود هذا التصنيف بصفة خاصة إلى طبيعة العملية ذاتها والحجم المقدم وطبيعة الأخطار.

**أولا**: **قروض الاستغلال**:

عبارة عن قروض الموجهة لعملية دورة استغلالية، في فترة قصيرة وتتميز بقصر مدتها، ولا تتعدى في الغالب 12 شهرا، وتنتهج البنوك عدة طرق لتمويل هذه الأنشطة حسب طبيعة النشاط أو حسب الوضعية المالية للمؤسسة، ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الانتاج ومن أمثلتها التموين، التخزين، التوزيع... وأيضا تراعي الوضعية المالية للمؤسسة فقد تلجأ إلى قرض الاستغلال للموازنة بين جهة الاستعلامات والموارد لتوضيح مكانة قرض الاستغلال وتحديد مجاله.

وتنقسم إلى قسمين: القروض المباشرة ولقروض الغير المباشرة.

I**- القروض المباشرة**: وتنقسم بدورها إلى نوعين: القروض العامة والقروض الخاصة.

**أ- القروض العامة:**

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة اجمالية وليست موجهة لأصل بعينه، ويطلق عليها أيضا القروض عن طريق الصندوق أو الخزينة، وتلجأ المؤسسات عادة إلى هذا النوع من القروض لمواجهة الصعوبات المالية المؤقتة. [[7]](#footnote-8) وتتمثل هذه القروض فيما يلي: [[8]](#footnote-9)

* **تسهيلات الصندوق:** هي عبارة عن قروض معطات من طرف البنك لتخفيف صعوبات أو نذرة في السيولة المؤقتة، التي تجعل الزبون يلجأ إليها، والناجمة عن تأخر الايرادات مقارنة بالنفقات أو المدفوعات أي تهدف إلى تغطية رصيد المدين إلى أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون، وتلجأ المؤسسة إلى مثل هذه القروض في فترة معينة كنهاية الشهر، حيث تتكاثر فيه نفقات الزبون كدفع رواتب عمال وتسديد الفواتير التي حان أجلها، هذا النوع من القروض يشترط أساسا أن يكون حساب الزبون مدينا في مدة زمنية لا تتجاوز عدة أيام من الشهر.[[9]](#footnote-10)
* **السحب على المكشوف** : عبارة عن قرض لصالح الزبون عند تسجيل عجز في الخزينة، الناتج عن عدم كفاية رأس المال العامل ويتجسد ماديا في امكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين، إلا أن الفرق الجوهري يكمل في مدة القرض حيث أن السحب على المكشوف يمتد لفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة.
* **القروض الموسمية:** له علاقة بنشاط موسمي، فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة ممتدة على طول دورة الاستغلال، بل إن دورة الانتاج أو دورة البيع الموسمية، وهذا خلال فترة خاصة مثل فترة جني المحاصيل الزراعية، تلجأ بعض المؤسسات إلى هذا النوع من القرض.
* **قروض الربط**: هي عبارة عن قروض تمنح للمؤسسات التي تنوي القيام بمشروع ولها حظوظ كثيرة في النجاح و التي تتطلب وقتا طويلا لاسترجاع الموارد، ويقرر البنك مثل هذا النوع من القروض عندما يكون هناك شبه تأكد من تحقق العملية محل التمويل.

ب**- القروض الخاصة:**

هي عبارة عن قروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة،بصفة عامة وانما نوجه لتموبل اصل معين من الاصول و تتضمن ما يلي:

-التسبيقات على الصفقات العمومية: هي عبارة عن اتفاق لتنفيذ اتفاقيات الشراء أو تنفيذ السلطات العمومية، تقام بين هذه الأخيرة الممثلة في الادارة المركزية أو الجماعات المحلية أو المؤسسة العمومية والموردين والمقاولين من جهة اخرى.

 **-التسبيقات علي البضائع**: قرض يقدم إلي الزبون لتمويل مخزون معين و الحصول مقابل ذلك علي بضائع كضمان للقرض . وينبغي علي البنك ، أثناء هذه العملية ، التأكد من وجود البضاعة و طبيعتها و مواصفاتها و مبلغها إلي غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها..

 و ينبغي علي البنك عند الإقدام علي منح هذا النوع من القروض أن يتوقع هامشا ما بين مبلغ القرض المقدم و قيمة الضمان ، للتقليل أكثر ما يمكن من الأخطار.

**- التسبيق على السندات**: هو استفادة مؤسسة تملك سندات توظيف من تسبيق يمنحه البنك مقابل الحصول على تلك السندات كضمان. تستفيد من هذا التسبيق كل مؤسسة تملك سندات توظيف وترغب في الحصول على سيولة لمواجهة نفقات الاستغلال ، فبعد عملية رهن سندات التوظيف للبنك، يقوم هذا الأخير بتوقيع سند لأمر لصالح الزبون بقيمة التسبيق ، كما يقوم بتحديد قيمة الفوائد التي يحصل عليها .[[10]](#footnote-11)

-**الخصم التجاري:** هو شكل من أشكال القروض، وهو قيام البنك بشراء ورقة تجارية من حامليها قبل تاريخ الاستحقاق ويعوض هذا الشخص في الدائنية إلى غاية هذا التاريخ، ويقوم البنك بمنح السيولة لصاحب الورقة قبل تاريخ الاستحقاق، فيسمى الخصم قرضا باعتبار أن البنك يعطي مالا إلى حاملها وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين، مع الاستفادة من ثمن يسمى بسعر الخصم.

I**- القروض الغير المباشرة::**

يعد هذا النوع من القروض بالتوقيع أو الالتزام لا تتجسد في إعطاء اموال حقيقية من البنك للزبون، بل تتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكين من الحصول على الأموال من جهة اخرى، حيث أن البنك يعطي الثقة فقط ولا يعطي نقودا، ويكون مضطرا إلى منح النقود إذا عجز الزبون على الوفاء بالتزامه ونميز منها ثلاثة أنواع أو أشكال: [[11]](#footnote-12)

**أ-** **الضمان الاحتياطي :** هو التزام يمنحه لشخص، وفي مجمل الحالات هو بنكا، حيث يضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل بها مديني الورقة التجارية وعليه فإن الضمان الاحتياطي هو بمثابة تعهد بضمان القروض الناجمة عن خصم أوراق تجارية.[[12]](#footnote-13)

**ب- الكفالة** : هي التزام مكتوب، أو عقد يتعهد فيه شخص الكفيل بالدفع قانونيا، ويتم هذا التعهد بتوقيع كفالة من طرف البنك وفيها يصبح هذا الأخير ضامنا بتنفيذ جميع الالتزامات المبرمجة من [[13]](#footnote-14)طرف زبونه، وباحترام هذه الالتزامات الضامن فيها في حالة افلاس الزبون وهناك بعض الكفالات ذكر منها ما يلي:

 -**1 كفالة جمركية:** هي الهام البنك بتدخل مكان زبونهن حيث عند رغبة المؤسسة في استرداد مواد أولية يمكن لها تأجيل دفع أعباء الرسوم لمصالح الجمارك، يتكفل البنك بهذه المؤسسة.

ب- **-2 كفالة الضريبية**: يقوم البنك بتكفل أمام ادارة الضرائب، مما يسمح له تأخير دفع الضريبة المستحقة وذلك بوضع مبالغ لاستعمالها في حاجيات الاستغلال لمدة أقصاها ثلاثة أشهر.

**ج- القبول**: يقوم هذا النوع من القروض البنك بتسديد الدائن وليس زبونه، ويمكننا التمييز بين عدة أشكال لهذا

**النوع من القروض:**

* القبول الممنوح لضمان ملاءة الزبون الأمر الذي يعفيه من تقديم الضمانات.
* القبول المقدم للتجارة الخارجية.
* القبول المقدم بهدف تعبئة الورقة التجارية.
* القبول الممنوح للزبون من أجل مساعدته للحصول على مساعدة الخزينة.

**د- الاعتماد المستندي:** هو تعهد بطلب من زبونه المستورد بدفع أو قبول كمبيالات مسحوبة عليه عند تقديمها مستوفاة للشروط في الاعتماد، ويعتبر الاعتماد المستندي من أهم الطرق المستعملة في تسوية المبادلات الخارجية حيث يقوم البنك بإبلاغ مراسله أو فرعه في الخارج أنه نستعد لدفع مبلغ معين، وذلك خلال المهلة المحدد لقاء بضاعة معينة لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام الوثائق والمستندات التي تدل على أن المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها، والاعتماد المستندي هو أداة ضمان وأسلوب دفع مشروط لقاء مستندات محددة أهمها وثيقة تثبت وجود بضاعة وأنها ارسلت إلى المشتري الذي فتح الاعتماد.[[14]](#footnote-15)

 **ثانيا: قروض الاستثمار:[[15]](#footnote-16)**

هي القروض تعطى لتمويل المشاريع وتمويل المؤسسات من أدوات عقارات والتجهيزات وأراضي أو إعادة تجديد التجهيزات وتوسيع الأصول الثابتة، وتكون في شكلين، القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل، أي حسب المدة.

1. **القروض متوسطة الأجل**: موجهة قروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات من الآلات والمعدات ووسائل وتجهيزات الانتاج لا تفوق سبع سنوات، حيث يكون البنك معرض لخطر تجمد الأموال وذلك نظرا إلى طول المدة، بالإضافة إلى خطر عدم تسديد القرض، ويحدث هذا بسبب التغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض.
2. : في هذه الحالة بإمكان البنك إعادة خصم هذه القروض لدى المؤسسة مالية اخرى أو لدى مركزي، وييسر عليه الحصول على السيولة في الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق أو سداد القرض الذي منحه، ويمكنه تقليص خطر تجميد الأموال.
3. **القروض الغير القابلة للتعبئة**: في هذه الحالة لا يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى المؤسسة مالية اخرى أو لدى البنك مركزي، هنا يكون مجبرا على انتهاء سداد المقرض، وهنا يكون معرضا لخطر تجميد الأموال ولا يملك طريقة لتفادي الخطر حيث لا يجب ان تكون هناك دراسة جيدة وبدرجة عالية حتى لا تتعدى إلى الخزينة.
4. **القرض طويلة الأجل:** تعطى هذه القروض للمؤسسات التي تقوم باستثمارات حيث تلجأ إلى البنوك لتمويل احتياجاتها وذلك نظرا لمبلغ الضخم، حيث تمنح للمؤسسات ذات كفاءة عالية، وتكون في الغالب قروض الطويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات والتي تكون مدتها ما بين 7 20 سنة، حيث يكون هذا القرض ضمان حقيقي ذات قيمة عالية قبل الشروع في عملية إلى التمويل.

 **ثالثا: أنواع اخرى من القروض**:

1. **قروض الاستهلاك**: يخص هذا النوع من القروض أفراد المجتمع من أجل تمويل نفقاتهم الاستهلاكية كشراء السلع المعمرة وشراء سيارة حيث يستطيع الحصول عليها بسهولة وطبقا لدخل الأفراد، لأنه يستحق عبر دفعات شهرية وتكون في السلف بضمان رواتب واجور، حيث يندرج هذا النوع من القروض للتطورات الحديثة لتوظيف المصارف، حيث يجب توفر فيه شروط تطلبها المصارف من ناحية السن و المدة ويقوم المصرف بصرف باقي الراتب للمتعامل بعد خصم القسط المستحق عليه، وتكون مدة القرض لا تتجاوز راتب ثلاثة أشهر.[[16]](#footnote-17)
2. **قرض العقارية:** مخصص هذا النوع من القروض لتمويل ولشراء مباني قائمة بالفعل، أو في تمويل انشاء مباني عديدة، ولها خاصيتين:
* تطول فيها أجل استحقاقها، قد تصل إلى الثلاثين عاما يسدد خلالها لقرض على أقساط أو دفعة واحدة عند تاريخ استحقاقها.
* يكون فيها الضمان بالعقار الذي يتم شراءه.
1. **القرض الإيجاري:** هو فكرة جديدة بحث عنها المتعاملين الاقتصاديين لتجديد طرق التمويل وإن كانت الطريقة تحتفظ بفكرة القرض، فإنها دخلت تغييرا جوهريا في العلاقات التمويلية بين المؤسسة المقرضة أو المقترضة. [[17]](#footnote-18)
2. **قروض تمويل التجارة الخارجية:** إن الدور الكبير الذي تلعبه التجارة الخارجية في كل دول العالم، وذلك نتيجة لآثارها الإيجابية على اقتصاديات الدول، حيث تساعدها على توفير السلع وخدمات نادرة عن طريق استرداد وتصدير، حيث تلعب البنوك دورا مهما في تمويل التجارة الخارجية بوسائل المتعددة ويقسم هذا النوع من القرض وفقا للتقسيم التالي:
3. **قروض قصيرة الأجل:** تتخصص هذه القروض في عمليات التصدير من أجل تغطية العجز بهدف التنمية، وابحار في مجال التجارة الدولية حيث نجد نوعان رئيسيين: [[18]](#footnote-19)
4. **قروض طويلة الأجل:** تتراوح مدة هذه القروض 18 شهرا والهدف منه تطوير عملية التجارة الخارجية، ويوجد فيها عدة أنواع نذكر منها:

-1-2 **قرض المورد**: يهدف هذا القرض لعمليات التمويل الخارجي، وسيمنحه البنك المصدر على شكل التمويل الأول، ويمن للموردين قصد تمويل العجز الذي يتعرض له عند تصديره للبضاعة، ويمنحه المورد للمستورد مقابل كمبيالات أو شيكات.

-2-2 **قروض المشتري**: يعتبر هذا القرض قرضا مباشرا وتتراوح مدته بين 18 شهرا إلى 10 سنوات[[19]](#footnote-20)، يمنحه للمسترد بدلا من منحه للمصدر حيث يمنحه بنك أو مجموعة من البنوك متواجدة في بلد المصدر للمشتري الأجنبي في تغطية تكاليف الاستيراد، ويحصل البنك المانح للقرض على ضمانات من طرف بنك المستورد، و يتحصل على مشتريات المتمثلة عادة في التجهيزات وغيرها وينتج قرض مشتري.

-3-2 **الإيجار**: يستوجب توفر 3 أطراف في هذا النوع من القروض على الأقل حيث يكون موجه لتمويل التصدير، وهو قرض يكون لمدة معينة، وتتمثل هذه الأطراف في المؤجر والمستأجر وشركة التأجير، وهي شركة متخصصة تقوم بشراء المعدات التجهيزات وتؤجرها للمستأجر لغرض الاستفادة منه لقاء أقساط الإيجار الدولية مع امتلاكها عند انتهاء المدة المتفق عليها، ويقوم البنك بتقديم التحويل اللازم لهذه المؤسسات عند الحاجة إليه.

**-4-2 الاعتماد ألمستندي**:

تم التطرق للاعتماد ألمستندي ضمن فقرة القروض الغير مباشرة سابقا

الشكل (1-1): أنواع القرض

أنــــــــــــواع القـــــــــــــــــــروض

قروض الاستغلال

قروض الاستثمار

 قروض متوسطة الأجل

-قروض قصيرة الاجل

قروض غير مباشرة

قروض مباشرة

القروض العامة

القروض الخاصة

- تسهيلات الصندوق

- السحب على المكشوف

- القروض الموسمية

- قروض الربط

- تسبيقات على الصفقات العمومية

-تسبيقات على السندات

- تسبيقات على البضائع

- الخصم التجاري

- الضمان الاحتياطي

- الكفالة

- القبول

**المبحث الثاني: مخاطر القروض البنكية وكيفية تسييرها**

 **المطلب الأول:** ماهية مخاطر القروض البنكية

قبل المرور إلى ماهية مخاطر القروض البنكية يتوجب علينا توضيح معنى كلمة الخطر و المخاطر فيما يلي:

التعريف الأول: عرف J-Ferriére "في الحقيقة لا يوجد قرض معفى من الخطر مهما كانت الضمانات المتعلقة به، فإن وجد القرض حتما الخطر مرفق له".

التعريف الثاني: يقصد بالمخاطرة حال تكون فيها امكانية أن يحدث انحراف معاكس على النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة".[[20]](#footnote-21)

تعريف خطر القرض: ويمكننا النظر إلى مفهوم الخطر كما يلي:

لغة: إن كلمة خطر هي مستوحاة من المصطلح "Risque" والذي يدل على ارتفاع في التوازن وحدوث تغيير ما مقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف المتوقع.[[21]](#footnote-22)

اصطلاحا:

التعريف الأول: خطر القرض هو "احتمال الخسارة التي يتعرض لها الدائن "البنك" بسبب المدين (المؤسسة المقترضة) العاجزة عن التسديد كل أو جزء من الدين (القرض) والفوائد المرتبطة به، أما بسبب عدم نزاهة المدين في تعامله مع دائنه".[[22]](#footnote-23)

التعريف الثاني: المخاطر الائتمانية هي الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده.[[23]](#footnote-24)

 **المطلب الثاني**: العوامل المؤدية للخطر، أسباب مخاطر القروض البنكية وأنواعها

 **الفرع الأول**: العوامل المؤدية للخطر

تتمثل هذه العوامل في عوامل داخلية واخرى خارجية:[[24]](#footnote-25)

1. **العوامل الخارجية**:
* حدوث تغيرات في حركة السوق تنجز عنها أثر سلبية على الطرف المقابل.
* حدوث تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود و الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق رأس المال.
1. **العوامل الداخلية:**
* عدم توافر سياسة ائتماني رشيدة.
* نقص في خبرة ادارة الائتمان أو الاستثمار في البنك، ونقص في التدريب الكافي.
* ضعف في اجراءات متابعة الخطر والرقابة عليها، وضعف سياسة التسعير.
* التزامات نقدية تقليدية تظهر في بنود الميزانية العامة أو خارجها.
* مخاطر السداد وذلك في حالة عدم الوفاء بالتزامات اتجاه البنك في موعد السداد.
* عمليات تحصيل العمولات وذلك عندما يكون الهامش الذي يكلبه البنك من عملائه أدنى من الهامش الذي يدفعه عن نفسه.

 **الفرع الثاني**: أسباب مخاطر القروض البنكية

هناك عدة اسباب ندكر منها

1. الأسباب المتعلقة بالعميل طالب الائتمان:
* السمعة الائتمانية لطالب الائتمان: ونخص بالذكر الائتمان وحرص العميل على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك وسداد في التاريخ المحدد، وهذا ما يؤدي إلى مخاطر عدم السداد، وأهم المعمولة المتعلقة بسمعة العميل ما يلي:[[25]](#footnote-26)
* معلومات عن قدرته عن الدفع، كيف كان تعامله مع المصرف من قبل وتتمثل في الخبرة المصرفية للعميل، وانتظام للعميل على سداد القروض السابقة.
* معلومات عن مكانة وأخلاقيات المقترض وسمعته الاجتماعية.
* معلومات حول خبرته في مجال اختصاصه الذي يقوم به ومدى كفاءته في العمل الإداري، ومعلومات حول استقراره العائلي، العمر، مستواه الثقافي.
* حيث تعتبر سمعة العميل المعيار الأول الأساسي في القرار الائتماني إذا كان العميل يتمتع بنزاهة وسمعة جيدة في الوسط المالي وملتزم بتعهداته كان لديه القدرة على اقناع البنك بمنحه القرض.
* عدم أهلية القرض وتجاوزه صلاحيته في طلب الائتمان: للبنك الحق في الاطمئنان إن كان المقترض يتمتع بالأهلية التعاقدية وله الحق في تمثيل المنشأة المقترضة وأنه يملك سلطة الاقتراض والتعاقد على القرض المطلوب بكافة الشروط والضمانات، وعلى البنك الوقوف على حدود صلاحية ممثل منشأة المقترضة حتى يتم الاطمئنان إلى عدم تجاوزه الحدود المفوض فيها.[[26]](#footnote-27)
* ضعف المركز المالي لطالب الائتمان وعدم كفاءة مقدرته الانتاجية: يساعد المركز المالي في الحصول على دراسة القوائم المالية والخروج بالمؤشرات المالية المختلفة التي تعطي وضوح للتوازن الهيكل التمويلي للمنشأة.[[27]](#footnote-28)

وإذا كان هناك اضطراب أو ظهرت عليه مؤشرات الضعف أو كانت كفاءته الانتاجية ضعيفة أو منعدمة فإن هذا يعني أن البنك سيتعرض لمخاطر ائتمانية لا محال.

1. أسباب المخاطر الائتمانية التي ترجع إلى البنك:[[28]](#footnote-29)
* غموض الخطر الائتماني وعدم توقعه: وهذا راجع إلى عدم وضوحه للبنك أو عدم توقعه حيث يعد خطر بحد ذاته.
* الاهمال والتعاون في عداد الدراسات الائتمانية: وله عدة أشكال منها:
* نقص في دراسة امكانيات البنك الائتمانية وعدم التقيد بالنظم وهذا راجع إلى المناقصة الغير الطبيعية بين البنوك، وهذا بتوسع في منح القروض وبشكل يفوق حدود الأمان.
* عدم التدقيق والتعمق في دراسات جدوى المشروعات.
* عدم الدقة في دراسة القوائم المالية المقدمة من العملاء هذا ما يعبر على التأكد من صحة القوائم المالية المقدمة من العملاء.
* عدم الاهتمام بدراسة الغرض من طلب الائتمان حيث تعتبر الدراسة معيار هام يستطيع معرفة الوعاء الذي يوجه مراقبته عليه.
* التهاون والتماطل في التحقق من صحة المستندات المقدمة من العميل، هذا ما يؤدي إلى وضع البنك أمام صورة خاطئة عن العميل وممتلكاتها ككيان يؤثر سلبا على ممتلكاته.
* قلة الخبرة لدى بعض رجال الاستعلام الائتماني في البنوك: ان اعتماد بعض البنوك على الموظفين في الاستعلامات والتحري الذين ليست لديهم الخبرة الكافية يعرض البنوك لمخاطر الائتمانية، هذا ما يعرض أموال البنك لمخاطر الائتمان وهذا يدخل من باب تقصير في العمل من قبل مسؤولي البنك.
* تواطئ بعض العاملين في البنوك مع طالبي الائتمان: ويتم هذا التواطؤ بصورة مباشرة كالتغاضي عن المركز المالي المضطرب لطالب القرض، أو بصورة مباشرة كعدم المصداقية بشأن استعانة بنك آخر بتقديم الاستفسارات عن أحد العملاء الذي تقدم بطلب الائتمان.
* عدم أخذ الضمانات اللازمة أو عدم كفايتها كغطاء الائتمان: تعتبر الضمانات التي تأخذ من طالب الائتمان هي الضابط الهام ضد نزوة عدم السداد أو الهروب و التعاون فهي في ذلك يعد من أهم أسباب المخاطر الائتمانية.
* عدم سلامة القرض الائتماني: يعتبر قرار منح القرض هو الفيصل، له تأثير كبير على مخاطر الائتمان سواء كان سلبيا أو ايجابيا حسب قربه أو بعده من مواصفات القرار الائتماني الرشيد، وعدم مراعاة الدراسات الائتمانية والسياسات الائتمانية يعني الوقوع في مخاطر ائتمانية قد يصعب تجاوزها أو مواجهتها.
1. الأسباب المتعلقة بالظروف العامة والظروف الفنية:

-1 الأسباب المتعلقة بالظروف العامة: وهي ما يتعلق بعدم قدرة المقترض على التسديد والناجمة عن عوامل خارجية، وتتعلق بالوضعية السياسية والأمنية والوضعية الاقتصادية للبلد يمارس فيه المقترض نشاطه اضافة إلى العوامل الطبيعية.

\* ما يتعلق بالوضعية الاقتصادية[[29]](#footnote-30): تعتبر البيئة الاقتصادية متغيرات لا يمكن التحكم فيها ويتعلق الأمر بـ :

* تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.
* تغيرات في حركة السوق تترتب عليها آثار سلبية على الطرف المقابل

\* فيما يتعلق بالجانب القانوني: يمكن الوقوع في مخاطر قانونية، وتأتي في مقدمتها القوانين التي يفرضها المصارف المركزية المتعلقة بنسب السيولة والاحتياطي القانوني، ونسب الائتمان المسموح به، كما أن المخاطر القانونية ترتبط بالأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالنقود والصفقات.

\* التغيرات السياسية والأمنية: متمثلة في الحروب سواء كانت داخلية أو خارجية، وتدهور العلاقات الدولية وأيضا حدوث أزمات سياسية حيث يصحبها تدخل في النشاط الاقتصادي سواء بسن القوانين أو بإجراءات اصلاح اقتصادية كفرض ضرائب جديدة أو رسوم اضافية أو استحداث سياسات نقدية جديدة كسياسة التمويلية وسياسة سعر الصرف اضافة إلى تدخل الدولة قد يكون أحيانا في شكل المصادرة و التأميم.

\* المخاطر الطبيعية: تتمثل هذه المخاطر في ظاهرة طبيعية ليس الإنسان دخل في وجودها ولا يمكن تجنبها، والأسباب الأساسية لهذه الظواهر كتحقق عامل طبيعي مثل تقلبات الجو كالجفاف والرطوبة والأمطار الغزيرة والفيضانات والعواصف والزلازل. [[30]](#footnote-31)

-2 الأسباب المتعلقة بالظروف الفنية والتقنية:[[31]](#footnote-32)

* التزوير والتزييف: مثل تزوير الشيكات والمستندات والوثائق المختلفة .
* الأسباب الناجمة عن استخدام أجهزة الصرف وكذا الناتجة عن الجرائم الالكترونية: إن احتراف وتطوير أجهزة الصرف الآلي لإجراء عمليات محددة ومحاولة سرقة شفرات البطاقة الممغنطة، أو تعطل تلك الأجهزة من شأنه أن يحدث اضطرابا كبيرا بالذات في عمليات الايداع و السحب.

 **الفرع الثالث: أنواع المخاطر**

أ- المخاطر الخاصة: هي المخاطر التي ترتبط بنشاط العميل، قد يتعرض لظروف أو مشاكل إدارية أو عملية، أو عدم أمانة الإدارة، أو مشاكل عملية، تعرقل مساره وتأثر على قدرة العميل على السداد للبنك في تاريخ الاستحقاق وتتمثل في:

1**- خطر تجميد الأموال**[[32]](#footnote-33):

تتمثل في عدم قدرة الزبون على تسديد مبلغ القرض، حيث يسدد الزبون في آجال غير آجال الاستحقاق المحدد مسبقا، في الخزينة أو إلى عناصر خارجة عن ارادته مثل عدم القدرة على تحويل النقود إلى العملة التي تم الاتفاق على أساسها، هذا ما يؤدي إلى تجميد الأموال فيسبب خسارة زمنية لتشغيلها وبالتالي خسارة مالية للبنك.[[33]](#footnote-34)

هذا الخطر يؤدي إلى نقص مردودية البنك، لأن درجتها تؤثر على درجة انضباطه في الطريقة التي ينتجها في منح القروض، كما لا يستطيع البنك إعادة الثقة اتجاه زبونه لأنه لم يضمن لهم السيولة الكافية، خاصة إذا طرح مودعو الأموال مجرد تساؤل حول قدرة البنك على ذلك، هذا ما يفقد الزبون الثقة في ايداع أمواله فيجد البنك نفسه في دائرة صعبة ولتجنب هذا الخطر على البنك التحقق من عملية تسيير سليمة بين موارد استعلاماته من جهة وتقليل خطر عدم التسديد من خلال اتباع سياسة حذرة من جهة اخرى فكل تساهل من طرف البنك يؤدي إلى توسع تلك الانحرافات الزمنية. [[34]](#footnote-35)

**2- خطر عدم التسديد**:

هو خطر يتعرض له البنك بنسبة كبيرة أي أن البنك لا يستطيع استرجاع الأموال المقترضة لأن العميل عاجز عن دفع ما عمله وهو يعتبر أكثر المخاطر ضررا أو خطر عدم الوفاء، حيث أن الضمانات المقدمة من طرف الزبون مهما كان نوعها أو حجمها أحيانا لا تكون كافية لتغطية خطر القرض، وخطر عدم التسديد يعتبر خطر جسيم حيث أن البنك و في حالات يقترض الأموال ليست ملكية له أي هذا الأخير مدينا اتجاه المودعين وينجم عن هذا الخطر من عدم ملائمة المدين ويتدرج تحت هذه الأخطار عدة أخطاء منها:

* **مخاطر مالية**: وتخص مدى قدرة المدين على سداد الدين يتم ذلك عن طريقة دراسة الوضعية المالية للمقترض أي دراسة الوثائق المالية والمحاسبية.
* **مخاطر متعلقة بعملية الائتمان**: وتخص طبيعة الائتمان من حيث المدة، القيمة، الضمان...الخ.
* **الخطر التقني:** ويمكن تحديده عند تحليل وتقسيم وسائل الانتاج المستعملة من طرف المؤسسة المقترضة والطرق المتبعة في عملية التصنيع والتسويق المنتجات.
* **الخطر القانوني**: أسس هذا النوع عدم معرفة الوضعية القانونية للمقترض وكذا أنواع النشاط الذي يمارسه ومن أهم المعلومات الواجبة على البنكي مراعاة ما يلي:
* السجل التجاري، وثائق الملكية أو الايجار.
* النظام القانوني الذي يحكم المؤسسة (الشركة ذات الأسهم، ذات الأسهم محدودة).
* علاقة المسيرين مع المساهمين.

-**3 خطر التركيز الائتماني:** تتمثل مخاطر الكثافة المصرفية للعميل أو التركز في منطقة صناعية جغرافية معينة ويقصد بالتركيز قيام البنك بمنح مبالغ كبيرة إلى مقترض واحد أو شركة، أو التوسع في منح الائتمان بقطاع معين وإلى حصر التسهيلات في منطقة جغرافية معينة وعدم دقة البنك في تحديد الجدارة الائتمانية للعميل، بسبب انخفاض كفاءة العملين، وتعني الاعتماد على الاقتراض كمصدر للتمويل وتوجهه إلى قطاعات معينة مثل: قطاع الصناعة، وقطع العقارات، مما يعرضه إلى مخاطر إذا انخفضت أسعار العقارات أو تدهورت الصناعة.[[35]](#footnote-36)

ب- **المخاطر العامة**: ويمكن للقروض التعرض إلى نوع آخر من المخاطر إلى نوع آخر من المخاطر وتتمثل في مخاطر عامة ويقصد بها المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض بغض [[36]](#footnote-37)النظر عن طبيعة ونوع المنشأة المقترضة ومنها:

1**- خطر السيولة:**

يترتب نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الآجال القصيرة بدون تحقيق خسائر ملموسة بشكل مناسب، ويعتبر خطر السيولة أكثر المخاطر التي يتعرض لها البنك جراء تدفق غير متوقع لودائع عمولاته للخارج، وهذا راجع إلى التغير المفاجئ في سلوك المودعين، وهذا مايفرض على البنك نشاط، غير اعتيادي في التمويل قصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق النقدية بأسعار مرتفعة.[[37]](#footnote-38)

**2- مخاطر سعر الفائدة:**

وهو احتمال تقلبها فاذا ما تم التعاقد بين البنك والعميل على سعر الفائدة معين على القرض ثم ارتفعت الفائدة في السوق بصفة دائمة فترتفع معها أسعار الفائدة على القروض، هذا يعني أن أموال البنك أصبحت موجودة في الاستثمارات يتولد عنها عائد يقل عن العائد السائد في السوق.

-**3 مخاطر الملاءة:** تكمن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته كما تتمثل في عدم توفر أموال خاصة كافية لامتصاص الخسائر المختلفة، ويحدث ذلك عندما تنخفض القيمة السوقية لأصل البنك، وهذا يعني أنه اضطر إلى تسبيل جميع أصوله فلن يكون قادرا على سداد جميع التزاماته، وبالتالي تتحقق خسارة لكل المودعين. [[38]](#footnote-39)

-**4 مخاطر التضخم**: هي مخاطر انخفاض القدرة الشرائية فإذا تعرضت الدولة إلى موجة من التضخم بعد أن تم الاتفاق بين البنك والعميل على حصول هذا الأخير على قرض فسوف يترتب على ذلك انخفاض القدرة الشرائية لأصل القرض، والفوائد والذي يخلف أضرار بالبنك.

-**5 عناصر سعر الصرف:** يترتب عن الخسارة الممكن أن تحدث في فترة المتغيرات المتخلفة لسعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجحة للبنك لذا يجب التميز بين:

-الوضعية الكلية لسعر الصرف: ويعبر عنها بالفرق بين الحقوق بالعملات الأجنبية والديون كذلك بالعملات الأجنبية وهو ما يسمى "بالرصيد الصافي".

* الوضعية لسعر الصرف[[39]](#footnote-40): وهي تحديد الديون والحقوق وبالعملات الأجنبية، فعندما تكون الحقوق بالعملة الأجنبية أقل من الديون بنفس تلك العملة في العملة في هذه الحالة يكون البنك في وضعية قصيرة يؤدي إلى:
* وضعية سيئة :إذا ارتفع الصرف.
* وضعية حسنة: إذا انخفض الصرف.

على عكس إذا كانت الحقوق أكبر من الديون بالعملة ذاتها في حالة البنك في وضعية طويلة يؤدي إلى:

* وضعية سيئة: ارتفع سعر العملة.
* وضعية حسنة: إذا انخفض سعر العملة.

-**6 مخاطر السوق:** هي احتمال وقوع بعض الأحداث الهامة المحلية أو العالمية مثل إجراء تغيرات جوهرية في النظام الاقتصادي أو السياسي للدولة ذاتها أو دول أخرى تربطها بها علاقات متينة.

-**7 مخاطر الأدوات التجارية**: ويقصد بها موجات الكساد الوطني على نتائج نشاط المؤسسات (عجز عن تسويق سلع).

شكل رقم (3-1): أنواع مخاطر القروض البنكية

مخاطر القروض

مخاطر عامة

مخاطر خاصة

مخاطر الملائة

مخاطر التضخم

مخاطر السوق

مخاطر الدورات التجارية

مخاطر سعر الفائدة

خطر السيولة

مخاطر متعلقة

 بعملية الائتمان

الخطر القانوني

الخطر التقني

مخاطر مالية

خطر تجميد الأموال

خطر عدم التسديد

خطر التركيز الائتماني

**المطلب الثالث: طرق التنبؤ بخطر القرض**:

عند اتخاذ قرار منح القروض من طرف المصرف تواجههم مجموعة من المخاطر المرتبطة خاصة بالتسديد، هذا ما يجعله يقوم بتقييم مفصل لإمكانات المؤسسة الكمية والنوعية من خلال جمع أكبر حجم من المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرار الأمثل ومن أهم الطرق المستعملة فيذلك نجد:

**أولا:** دراسة الوضعية العامة للمؤسسة:

 معرفة قدرة المؤسسة الطالبة للقرض في تحقيق أهدافها وذلك من خلال تقييمها والتعرف على محيطه، وبالتالي تسديد ديونها وهو ما يستوجب تقييم إمكانيتها المختلفة من خلال دراسة برنامج المبيعات للفترة السابقة واللاحقة، تطور رقم الأعمال، مستوى الأسعار، السوق الحالية، والمستقبلية لمنتوجات المؤسسة، المنافسة، نشاط إضافة إلى طموح وكفاءة مسيري المؤسسة...الخ هذا ما يجبر المصرفي على جمع أكبر حجم من المعلومات التي تسمح له باتخاذ القرار الأمثل، ومن أهم هذه العوامل التي يتعين دراستها:[[40]](#footnote-41)

**أ-العامل البشري**: يعتبر عنصر الثقة أهم عنصر في العامل البشري، فالثقة بين المقرض والمقترض هي أساس منح القروض، يقصد بالثقة هنا الصدق والوفاء بتسديد القروض الممنوحة في تاريخ استحقاقها، بالرغم من إدراكها في المؤسسة.

لفائدة الثقة في علاقتها مع البنك أثناء الوضعيات الحرجة لها، إلا أنها ليست مهيأة للتعامل بكل شفافية عند الدخول في ارتباطات مع البنك أو أثناء طلب منحها قرض، والحال أن الثقة لا رسخ في يوم أو اثنين وخاصة عند ظهور مشاكل ما، بل يلزمها وقت حتى تنمو وتتطور، ذلك عندما تلعب المؤسسة دورها وتسمح للبنك بالتعرف والتعود على استراتيجيات وتقنياتها وهكذا تصبح لديه نظرة حقيقية عن المؤسسة، فيصبح بذلك المساعد والمراقب، أما البنوك فمن مصلحتها المحافظة على الحوار مع المؤسسة حتى تسمح لتواصل العلاقة معها وبالتالي اتخاذ قرارات القروض الأكثر ملائمة وهذه العلاقة المتبادلة تفرض بالتأكيد من جهة البنك، ويتكون عنصر الثقة نتيجة علاقات أو معاملات أو عقود سابقة بين طالب القرض والبنك، الشيء الذي يسمح لهذا الأخير بأن يحكم على مدى جدية وكفاءة هذا الزبون كما يتسنى للبنك معرفة ذلك من خلال دراسة تحليلية لحركات الحساب البنكي للزبون خلال فترات سابقة.[[41]](#footnote-42)

**ب- دراسة السوق والمنتوج**: يراد بهذه الدراسة المتمثلة في السوق والمنتوج معرفة وضعية المؤسسة وتقدير حصتها ومعرفة تطور الاستهلاك بصفة عامة وتطور السوق والطلب المتعلقين بالسلع التي تنتجها المؤسسة الطالبة للقرض بصفة خاصة، ومعرفة وضعية ومستقبل هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطني، وكذا معرفة تطور رقم أعمال المؤسسة ووضعيتها في الاقتصاد الوطني والدولي ومعرفة حجم زبائن المؤسسة الحاليين والمحتملين:[[42]](#footnote-43)

ويمكن طرح بعض الأسئلة لدراسة المنتوج منها:

* هل المنتوج سلعة ضرورية، كمالية أو عادية؟
* هل توجد للمنتوج سلع بديلة أو بإمكان المنتوج استبدال سلع أخرى؟

**ت-دراسة تطور الصناعة المنافسة:**

وفي هذا الإطار تقوم الدراسة على تحليل وسائل العمل المستعملة، وطرق ونوعية في الإنتاج، وتتعلق الدراسة بنوعية الآلات التي ينوي طالب القرض شراؤها من خلال الطلب المتقدم.

إن هذه الدراسة ضرورية لأنها غالبا ما تتعلق بتمويل الاستثمارات، وتنجر عموما من طرف مختصين في المجال، وعادة ما يكون مكتب الدراسات والاستمارات النقدية.

أما فيما يخص المنافسة بالبنك يقوم بتحليلها من خلال طرح نوعين من الأسئلة، ويتعلق الأول بالتساؤل عن طبيعة المنافسين وقوتهم، والسؤال الثاني بالتساؤل عن القوة الذاتية للمؤسسة وقدرتها العليا لإيجاد السبل الكافية لمواجهة تهديدات المحيطـ، فضمن الصنف الأول يمكننا أن نجد الأسئلة التالية[[43]](#footnote-44):

* هل تعرف نقاط قوتها وضعفها؟
* هل أن المؤسسة تعرف منافسيها كلهم حسب أهمية وقوة كل واحد منهم؟

بينما في الصنف الثاني نجد أسئلة من النوع:

* هل تمتلك المؤسسة القدرة على المحافظة على وضعها التنافسي؟
* هل لديها القدرة على التموضع في محيط ديناميكي؟

**ث-دراسة المحيط الاقتصادي والاجتماعي والنقدي**:

يستلزم على البنك دراسة المحيط الاقتصادي من خلال مكوناته المتمثلة في الميكانيزمات والهياكل، ويتوجب على هذه الدراسة أن تكون عن طريق معرفة وضعية القطاع الاقتصادي الذي تنشط فيه، إضافة إلى الوضعية العامة والكلية للاقتصاد الوطني والدولي ومختلف تأثيراتهم على أنشطة المؤسسة، أما من ناحية دراسة المحيط الاجتماعي فتكون من أجل تجنب المؤسسات بعض التغيرات والمشاكل مثل غلق المؤسسات هذه المشاكل تؤثر على المجتمع من خلال البطالة....الخ، هذا ما جعل البنوك مراعاة الظروف الاجتماعية أثناء منحها للقرض، ثم تأتي دراسة المحيط النقدي، من خلال الارتكاز على مجموعة من العوامل كمعدل الفائدة المطبق على القروض الموزعة وحجمها، التضخم في الدولة لذلك فالبنك مطالب بالقيام بمختلف هذه الدراسات من أجل تجنب المخاطر والتقليل منها.

 **المبحث الرابع: تسيير مخاطر القروض البنكية**

 **المطلب الأول**: تعريف وتقييم مخاطر القروض البنكية

 **الفرع الأول**: تعريف تسيير خطر القرض:

* يمكن تعريف تسيير المخاطر على أنها مجموعة من الأدوات والتقنيات المطلوبة لتنفيذ استراتيجية البنك.
* تسير المخاطر هي استخدام الإدارة سياسات وإجراءات للتعرف والتحليل والتقييم والمراقبة بهدف التقليل من أثار المخاطر على المؤسسة.

هذا وعرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة من هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية FSR تسييرها بما يلي: [[44]](#footnote-45)

* إن المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة.
* إن عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.
* إن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر.
* إن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى الخطر.
* إن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.
* إن حوافز الأداء المطبقة في البنك منسجمة مع مستوى المخاطر.

ومن خلال تعريفنا السابق يمكن أن نستنتج ما يلي:

* تتعين عملية تسيير المخاطر بشكل منظم وفعال من خلال جهاز شامل لإدارة المخاطر تحدد من خلاله كافة العمليات والأدوات والموارد والمسؤوليات المطلوبة لضمان إدارة فعالة للمخاطر وتعتمد الإدارة الشاملة على العناصر الرئيسية التالية:
* التعريف الدقيق للمخاطر التي تنطوي على أنشطة البنك.
* الحد من المخاطر بشكل فعال بناء على قياس دقيق وصحيح للمخاطر وتقييم الإجراءات والطرق والأدوات من خلال إطار سليم للمراقبة.
* بنية تنظيمية وبشرية وفنية مناسبة.

 **الفرع الثاني**: **تقدير وتقيم مخاطر القروض البنكية**

عند ممارسة البنك نشاطه في تقديم القروض، عادة ما يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة، مع احتمالية عدم تحصيل تلك المداخيل وهذا راجع إلى عدم قدرة المقترض على التسديد، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر القرض مسبقا من خلال اعتماده على وسائل وطرق متعددة، وسنحاول من خلالها توضيح أهم الطرق المستعملة في البنوك:

* طريقة التحليل المالي.
* طريقة القرض التنقيطي.

 -**1 طريقة التحليل المالي**:

* يعتبر تحليل وضعية المقترض الذي يرتكز أساسا على تقييم الوضعية المالية للمؤسسة أهم الوسائل المعتمدة في تقدير الخطر الناتج عن طلب القرض، والتحليل المالي.
* هي طريقة "تعرف على أنها تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو تاريخ إقفال القوائم المالية، من اجل تحديد نقاط الضعف والقوة والبحث عن أسبابها ومعالجتها، كذا تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلا"[[45]](#footnote-46)، ويمكن تعريفها على انه مجموعة طرق التي تمكنها من تقدير الوضعية المالية والحالية، وتساعدنا على اتخاذ قرارات التسيير المنسجم وتقييم المؤسسة، هدفه التشخيص الكامل من طرف المؤسسة في السنوات الأخيرة.[[46]](#footnote-47)

  **-2 أدوات التحليل المالي**:

لدراسة وضعية المؤسسة يقوم المحلل باستعمال طريقة النسب المالية أو تحليل التوازنات المالية.

**أ-التحليل باستعمال النسب المالية**:

يعتبر تحليل النسب المالية من أسهل أدوات التحليل لوضعية المؤسسة المالية، وهو القيام بتحويل الميزانية المحاسبية للمؤسسة أي الميزانية المالية، وتعرف هذه النسب على أنها علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلال وهذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المتخذة من طرف المؤسسة في إطار الشروط الخارجية المفروضة على المؤسسة، وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية أو خارجية بين عدة مؤسسات ويمكن ملاحظة ما يلي:[[47]](#footnote-48) تكون النسب صعبة التفسير في حالة منفصلة عن النسب الأخرى لنفس المؤسسة.

* يجب ربط النسب بالنتائج المالية للمؤسسة عند وجود انحرافات كبيرة من القيم النموذجية لها.
* لا يكون للنسب أي معنى إذا لم تكن مقاسه مع نسب نموذجية للمؤسسة أو لفرع اقتصادي تنتمي إليه المؤسسة.
* يوجد ما لا نهاية من النسب إلا أننا سنقوم بدراسة أهم النسب المستعملة من خلال ما يلي:

-1 **نسب السيولة:** تستعمل هذه المجموعة من النسب للحكم على مقدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل وبالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي القصير الأجل، وذلك من خلال النسب التالية:

* **نسبة السيولة العامة**: تبين هذه النسبة الجزء من الديون القصيرة الأجل، التي تغطيها الأصول المتداولة ويجب على المؤسسة أن تحقق هذه النسبة أكبر من الواحد أي تحقق رأس مال عام صافي ايجابي.
* **نسبة السيولة المختصرة:** ويمكننا من خلال هذه النسبة معرفة إمكانية المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل من دون الاعتماد على مخزوناتها أولا ويجب أن تكون هذه النسبة كبيرة وقد حد لها حد أدنى 0.3 الحد الأقصى 0.5.
* **نسبة السيولة الجاهزة:** تسمح لنا هذه النسبة معرفة مدى قدرة المؤسسة عن تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط.

وسنوضح كيف يمكننا حساب النسب السابقة الذكر كما يلي:

 - نسب السيولة العامة =الأصول المتداولة/ الديون قصيرة الأجل

 - نسب السيولة المختصرة=القيم الجاهزة +القيم للتحقيق/ الديون قصيرة الأجل

 - نسب السيولة الجاهزة=القيم الجاهزة/الديون قصيرة الأجل

 **-2 نسب النشاط**: تبين مدى فعالية استخدام الموارد داخل المؤسسة وتخص بتحليل استخدام الموارد الإجمالية لها وتأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة من خلال قياس مدة دوران السلع الحقيقية والعناصر المادية منها[[48]](#footnote-49):

 - نسب دوران المخزون=مخزون البضاعة/مبيعات البضاعة

 - نسب دوران الموردين=الموردين+ اوراق الدفع/ المشتريات

 - نسب دوران الزبائن=الزبائن+ اوراق القبض/ مجموع المبيعات

-**3 النسب الهيكلية (المديونية):**

تقيس لنا هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة في استثماراتها على مواردها المالية الذاتية وعلى الأموال الأجنبية[[49]](#footnote-50)، ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

 **- نسبةالاستقلالية المالية:**

 تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي استقلاليتها وتحسب كما يلي:

 - نسبة الاستقلالية المالية=الأموال الخاصة/مجموع الديون

ويستحب أن تكون هذه النسبة بين 1 و 2.

* نسبة التمويل الخاص(الذاتي):

تبين مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية:

 نسبة التمويل الخاص=الأموال الخاصة/الأصول الثابتة

* نسبة المر دودية التجارية:

تعبر عن مردودية الأموال المستثمرة من طرف المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

 المردودية التجارية =نتيجة الاستغلال/رقم الأعمال خارج الرسم x 100

* نسبة المر دودية المالية:

يعبر عنها بالمردودية العامة للمؤسسة وهو رأس المال الخاص وتحسب بالعلاقة التالية:

 المردودية المالية=نتيجة الجودة الصافية/ الأموال الخاصة

**ب-التحليل باستعمال مؤشرات التوازن المالي**:

يرتبط مفهومه ارتباطا وثيقا بقدر المؤسسة على الحفاظ على درجة طافية من السيولة لضمان تقدير الدائن بالتدفقات النقدية.

ويظهر لنا التوازن المالي مقارنة للأموال الدائمة مع الأصول الثابتة في لحظة معينة، حيث أن المصادر المستعملة في تمويل استخدامات المؤسسة من استثمارات، مخزونات، حقوق لابد أن تبقى تحت تصرف المؤسسة لمدة تساوي على الأقل ثابتة إلا باستعمال الأموال الدائمة التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لمدة تفوق السنة، ويعبر عن القانون الأساسي للتوازن برأس المال العامل، وهناك نوع أخر من التوازن المالي لا بد على المصفى دراسته ولكن هذا الأخير غير مستقر وهو يعكس التوازن الجاري، ويعبر عنه باحتياجات رأس المال العامل، إضافة إلى وجود توازن ثالث أكثر دقة ينبغي على المصرفي دراسته على المدى القصير وهو الخزينة.[[50]](#footnote-51)

-**1 رأس المال العامل:[[51]](#footnote-52)**

يعتبر عن الفائض من المال الدائم بالنسبة للأصول الثابتة، ويمكن تعريفه على "انه هامش الأمان الذي يسمح للمؤسسة على مواجهة الاستحقاقات قصيرة الأجل المتمثلة في وصول أجال الديون قصيرة الأجل في حالة تأخر المخزون أو تحصيل الحقوق لذلك فهو يلعب دور صمام الأمان".

ويتم حسابه كما يلي:

 رأس المال العامل= الأصول المتداولة-الأصول الثابتة

 رأس المال العامل= الأصول المتداولة-الديون قصيرة الأجل

فإذا كان رأس المال العامل موجب فتكون الحالة للمؤسسة جيدة هذا ما يمكنها الوفاء بالتزاماتها، أما في حالة ما إذا كان سالبا فيعني أن المؤسسة في حالة عجز لتغطية مشاكلها وتسديد ديونها.

-**2 احتياج رأس المال العامل**:

الهدف من إيجاد رأس المال العامل هو تحديد التوازن المالي للمؤسسة فهذه الأخيرة قد تكون رأس مال عامل نظرا لوجود احتياجات على مستوى الدورة الاقتصادية التي تعرف بالاحتياجات الدورية والتي تنشأ عنها موارد تسمى موارد دورية.

ويكون احتياج رأس المال العامل كما يلي[[52]](#footnote-53):

احتياج رأس المال=الاحتياجات الدورية-الموارد الدورية

احتياجات رأس المال العامل=(قيم الاستغلال+ القيم القابلة للتحقيق)-(ديون قصيرة الأجل-سلفات مصرفية )

تتمثل الاحتياجات الدورية في:

قيم الاستغلال: موارد ولوازم-منتوجات قيد الصنع-منتجات تامة الصنع

قيم قابلة للتحقيق: الزبائن- أوراق القبض-مختلف التسبيقات

الموارد الدورية: ديون المخزونات-أوراق الدفع-كل الديون المتعلقة بالاستغلال

**-3 الخزينة:** هي عبارة عن مجموعة الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا والخزينة لها درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية: (الخزينة=القيم الجاهزة –السلفات المصرفية)

 أو: الخزينة=رأس المال العامل-احتياج رأس المال العامل

الخزينة إذا كانت موجبة فالمؤسسة قد حققت و بالتالي في إمكانها تسديد كل الاحتياجات إضافة إلى القيام بتحديد الأموال الدائمة، أما إذا حدث العكس وكانت سالبة فالمؤسسة تكون عاجزة عن توفير السيولة لتغطية ديونها، أما إذا كانت معدومة فهي الوضعية المثالية للمؤسسة في حالة توازن أي غطت جميع ديونها بالسيولة المتوفرة لديها.

**ت-طريقة القرض التنقيطي:**

تعتبر هذه الطريقة من بين أهم الطرق المستعملة في مجال التقدير مخاطر القروض خصوصا في الدول المتطورة لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، تطبق خصوصا في مجال القروض الاستهلاكية، وهي آلية التنقيط، وتعتمد على التحليل الإحصائي والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض وهذا من أجل تحديد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو التنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات معها، وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن فبالولايات المتحدة الأمريكية في القرن الماضي، وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي المالية في المنظمات: محللي، منظمات قرض وخبراء محاسبين...[[53]](#footnote-54)

حيث تولي المنظمات القرض اهتماما كثيرا لهذه الطريقة لأنها أكثر اتفاقا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعماله قليل:

* حالة القروض الموجهة للأفراد:

يعتمد القرض بصفة عامة على التحليل التميزي والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة بكل فرد من السكان، إن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي اليها وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

* تحديد الفئة والمعلومات الخاصة بكل فئة.
* استعمال نتائج التحليل لكل طالب قرض جديد.
* حالة القروض الموجهة للمنظمات:
* يتم تقسيم المؤسسات إلى مجموعتين: مجموعة تحتوي على المؤسسات التي لها ملاءة جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على مؤسسات التي ليس لها ملاءة جيدة وفقا للمعايير التالية:
* تاريخ تأسيس المنظمة.
* اقدمية كفاءة مسيري المؤسسة.
* مردودية المؤسسة خلال السنوات المتتالية.
* رقم أعمالها المحقق.
* نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبل.
* رأس مالها العامل.
* طبيعة النشاط.

  **المطلب الثاني: قواعد الحذر والتسيير من خطر القرض**

**أولا:** دور لجنة بازل في تسيير المخاطر البنكية

1-تعريف لجنة بازل تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية نهاية 1947 وتكونت من مجموعة من الدول الصناعية العشرة والمتمثلة في بلجيكا، كندا، فرنسا، ايطاليا، ألمانيا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، لوكسمبورغ، الولايات المتحدة الأمريكية، وهي لجنة استشارية فنية انشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية.[[54]](#footnote-55)

نشطت لجن بازل للإشراف البنكي للحصول على الخبرة الشرافية المجمعة من أعضائها والتي تمثلت في إصدار توجيه إشرافي من اجل تسريع ممارسات بنكية آمنة ومعقولة.

يتمثل الغرض الأساسي من لجنة بازل في تحسين مستوى الرقابة المصرفي في ما يخص ثلاثة جوانب وهي:ة بين البنوك وذلك[[55]](#footnote-56)

* فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية.
* التنسيق ومشاركة تلك السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفاعلية الرقابة المصرفية.
* خلق نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين والمستثمرين والجهاز المصرفي ويحقق الاستقرار في الأسواق المالية العالمي، ومن اجل ذلك تم القيام باتفاقية بازل الأولى ثم الثانية والثالثة والتي هي طور الإعداد.

 **1-2- اتفاقية بازل الأولى:**

أصدرت لجنة بازل في نهاية عام 1974 نداءا إلى البنوك المركزية الدولية تدعوها فيه للعمل على التقارب الدولي في تقييم رأس مال البنوك بمعايير موحدة، وأصدرت خلال 1988 أول معايير للرقابة المصرفية، وأهمها معيار نسبة كفاية أو ملاءة رأس المال التي حددتها بحد ادنى قدره %8 وطلبت من البنوك الالتزام بها وقد أطلقت على هذه المعايير اسم "بازل الأول 1"[[56]](#footnote-57) ومن بين هذه الجوانب التي ركزت عليها لجنة بازل الأولى هي:[[57]](#footnote-58)

-وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول.

-تقسيم دول العلم إلى مجموعتين من حيث الأوزان المخاطرة الائتمانية.

-وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي.

-التركيز على المخاطر الائتمانية.

-تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها.

لهذا يجب مراعاة تطبيق القواعد الاحترازية واحترام نسب الملاءة ونسب السيولة من اجل ضمان هذه الجوانب.

-**1-1-1 النظم الاحترازية:**

وتخص هذه النظم المجال المصرفي في مجموعة المعايير و المؤشرات التي يتوجب احترامها من قبل المصارف في مجال التسيير وهذا من اجل تحقيق الاستقرار وضمان الكفاءة وذلك على مستوى النظام المصرفي ككل.

و ينبع الاهتمام بهذه القواعد والتأكيد عليها في أمرين:[[58]](#footnote-59)

 -لا يجب على المصرف أن يتعامل بأموال الغير وحماية هذه الأموال ليست مسؤولية المصرف وحده بل هو أيضا مسؤولية الدولة من خلال البنك المركزي.

-يتميز القطاع المصرفي بالحساسية الشديدة وقوة الترابط بين وحداته.

ومن بين أهداف هذه القواعد:

-تقوية الهيكل المالي للبنك ومقومات الأداء فيه.

-مراقبة التغيرات التي يمكنها أن تشكل مخاطر حقيقية على البنك.

-وضع مؤشرات سليمة تسمح بالملاءة ما بين الأداء الجيد للبنك والمخاطر المحتملة.

-ضمان حماية الأموال المودعين، التي تعد المصدر الرئيسي لحركية البنك ومن النسب التي توصلت إليها اللجنة نسب الملاءة ونسب السيولة.

**أ-نسب الملاءة:** [[59]](#footnote-60)

تساعد هذه النسبة على ضمان قدرة البنك أو المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها ونجد في هذه النسب نوعين من النسب الفرعية وهي:

* نسبة تغطية المخاطر: ويمكن تسميتها أيضا نسبة السيولة كوك وتمثل في العلاقة بين الأموال و الأخطار التي يمكن الوقوع فيها جراء القروض التي يقدمها البنك، وقد حددت هذه النسبة %8 كحد أدنى يجب على البنوك و المؤسسات احترامها .

نسبة الملاءة=الأموال الخاصة/مجموع الأخطار المرجحة

كما قامت لجنة بازل بتقسيم رأس المال إلى شريحتين:

- رأس المال الأساسي (الأموال الخاصة الأساسية)وتشمل على حقوق المساهمين الدائمة أو رأس المال المدفوع، إضافة إلى الاحتياطات المعلنة:[[60]](#footnote-61)

- رأس المال المساند أو التكميلي الذي يتعين ألا يتجاوز قيمة 100% من رأس المال الأساسي وذلك بهدف تدعيم رأس المال الأساسي بصفة مستمرة باعتباره الممثل لحقوق المساهمين التي تعد دعامة لمواجهة أي خسائر قد تفوق المخصصات القائمة[[61]](#footnote-62)

* نسبة توزيع المخاطر: لمعرفة مستوى التعهدات مع مستفيد واحد، أو مع مجموعة من المستفيدين والتي تسمح لنا هذه النسبة بمعرفتها، والتي تتجاوز حد أقصى، مثلما حدد بنك الجزائر النسبة التالية، نسبة المخاطر الصافية المرجحة لكل مستفيد اقل أو تساوي %25 من الأموال الصافية الخاصة للبنك.[[62]](#footnote-63)

**ب-نسبة السيولة:**

وتتميز هذه النسبة بالعلاقة بين الأصول القصيرة الأجل وعناصر الخصوم قصيرة الأجل و الهدف من هذه النسبة هو ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على الدقة لأصحاب الودائع في أية لحظة وتهدف إلى:[[63]](#footnote-64)

-قياس ومتابعة خطر عدم السيولة للبنوك والمؤسسات المالية، بحيث تكون هذه الأخيرة مستعدة لتسديد ديونها في آجال استحقاقها.

-ضمان قدرة البنوك والمؤسسات المالية على تقديم القروض.

-تجنب اللجوء إلى البنك المركزي لتصحيح وضعية خزينة البنوك والمؤسسات المالية.

-وتلتزم هذه الأخيرة بأن تكون هذه النسبة على الأقل %100 أي:

نسبة السيولة=(الأصول السائلة في الأجل القصير/الخصوم المستحقة في الأجل القصير)100≥100%

**1-1-2- الانتقادات الموجهة لبازل الأول**:

-المنهجية المستخدمة في ترجيح الأصول تنتج في اغلب الأحوال مقايس بسيطا وذو علاقة منخفضة لمقدار التعرض لمخاطر الائتمان، فهذه الطريقة لا تراعي عملاء البنك الواحد المصنفون داخل الفئة.

-إن نسبة رأس مال المحتسبة وفق بازل الأول لم تعد كافية ولا تعد مقياسا جيد للوضع المالي للبنوك في جميع الأحوال وهذا راجع إلى التطورات التي شهدتها الأسواق المالية خلال العقد الأخير فقد أثبتت بعض الصدمات انه لا توجد علاقة ثابتة بين تعثر المصارف ونسبة ملاءتها والتي من المفروض أن تعبر عن قدرتها في استيعاب الصدمات.

إن لجنة بازل الأولى لا تأخذ بعين الاعتبار اثر التنويع في محفظة القروض فالمخاطر لا تقترن بالأصول فقط وإنما أيضا بكيفية توزيعها باعتبار أن التوزيع يؤثر على حجم المخاطر الكلية.

**1-2- اتفاقية بازل الثانية:**

قبل إصدار اتفاقية بازل الثانية قامت لجنة بازل للمراقبة على البنوك بدراسة أسباب الأزمات المالية و المصرفية في كثير من الدول الميكسيك عام 1994 مرورا بالأزمات المالية في دول شرق أسيا البرازيل روسيا تركيا ومؤخرا في الأرجنتين واتضح من تلك الدراسات أن أهم الأسباب التي أدت إلى تلك الأزمات هي: عدم قدرة إدارة البنوك للمخاطر المصرفية التي تعرض لها وضعف الوقاية من قبل السلطات الرقابية(البنوك المركزية)مما يستدعي إعادة النظر في اتفاقيات بازل الأولى واقتراح إطار جديد لكفاية رأس المال والذي يعتبر أكثر تعقيدا من اتفاقية بازل الأولى وذلك لاستمرار تعزيز أمان وسلامة النظام المالي والمصرفي.[[64]](#footnote-65)

1**-2-1-أهداف الاتفاقية:[[65]](#footnote-66)**

-تشجيع المصارف على انتهاج ممارسات أفضل واشمل لإدارة مخاطر الائتمان وإدخال أساليب متقدمة لقاس المخاطر

-تحسين الشفافية والإفصاح عن المخاطر

-تطبيق إطار جديد يساعد على المحافظة على مستويات كفاية رأس المال تتلاءم مع المخاطر المحتملة وتغير الأعمال المصرفية.

-**2-1-1 توصيات اتفاقية بازل 2:**

نصت الاتفاقية الثانية لبازل على تعريف الأموال الخاصة الواجبة على البنوك وضعها لتغطية تعرضها لخطر القرض و خطر التشغيل، وتعرف كذلك بأموال الخاصة الواجب وضعها لمواجهة خطر السوق في حالة ممارستها ومزاولتها لنشاطات تفاوضية، وحافظت هذه الاتفاقية على نفس البنود والتي تدخل في احتساب بسطها الخاصة بالملاءة المالية وأيضا حافظت على النسبة نفسها %8 لكنها غيرت طريقة احتساب المقام فهذه المعادلة، إذا اقترحت ثلاثة فئات من المخاطر والتي تتمثل في مخاطر القرض وتتمثل في نسبة6.6% من الخاطر الإجمالية ومخاطر التشغيل والتي في نسبة%1 ومخاطر السوق التي تتمثل في نسبة 0.4% وبالتالي تكون نسبة الملاءة المالية الجديدة على الشكل التالي:[[66]](#footnote-67)

 نسبة الملاءة=أموال خاصة(أموال خاص أساسية+ أموال خاصة تكميلية)قروض مساندة لأجل سنتين/مخاطر القروض+ مخاطر التشغيل+ مخاطر السوق ≥ 8%

 8% ≤ رأس المال الصافي للينك/خطر القرض+ الخطر العملي+ الخطر السوقي=Mc.donowgh

* **المتطلبات الدنيا للأموال الخاصة:**

حافظت النسبة الجديدة على منطق حساب المتطلبات الدنيا للأموال الخاصة كنسبة بين الأموال الخاصة والمخاطر المترتبة وحصرها عند نسبة 8 ولكن في المقابل تم تطوير طريقة قياس هذه المخاطر حيث لم تعد تقتصر التعهدات المرجحة على خطر القروض بل تم إدخال خطر السوق والخطر العلمي.

* **الرقابة الوقائية:**

وتنص هذه الركيزة على خلق نوع من التناسق والانسجام بين المخاطر التي تعترض البنوك وحجم أمواله الخاصة، وتحتوي على ضرورة تدخل المراقبين بصفة منتظمة تضمن للبنوك عدم ترتجع مستوى أموالها الخاصة عن الحد القانوني، وتهدف بالأساس إلى تطوير تقنيات التسيير والرقابة البنكية لمختلف المخاطر.

* **تنظيم السوق:**

يتوجب على كل مؤسسة مالية أن تقوم بإعلان عن رأس مالها ومدى تعرضها للأخطار، والطرق المتبعة لتحديد حجم الخطر، وهذا من اجل جعل عملاء هذه المؤسسات على علم بها وهذا من اجل تقدير المخاطر التي يواجهونها نتيجة تعاملهم مع هذه المؤسسات.

  **-3-1 اتفاقية بازل 3**:

 تمت هذه الاتفاقية نتيجة للأزمة المالية الأخيرة والتي نتج عنها انهيار بنك "ليمان برادرز" الأمريكي في 15سبتمبر 2008،شرارة أزمة مصرفية عالمية استلزم التغلب عليها مليارات الدولارات في صورة إعانات حكومية.

وخرج القائمون على لجنة بازل للرقابة المصرفية على مجموعة من القواعد الجديدة بعد عامين من انهيار بنك ليمان برادرز الأمريكي، وجاءت بازل 3 في محاولة إعادة الانضباط لأداء البنوك والحد من اندفاعها في طريق استثمارات عالية المخاطر.

ومن أهم التعديلات الأساسية نجد ما يلي:

 **1-3-1 تحسين نوعية قاعدة رأس المال**:

ركزت لجنة بازل3 على مستوى متطلبات رأس المال التي بإمكانها وبقدرة كبيرة على امتصاص الخسائر الناجمة عن المخاطر التي تواجه البنوك.[[67]](#footnote-68)

وأعطت اللجنة أهمية كبيرة للشريحة الأولى والتي تتكون من الأسهم العادية والاحتياطات ودعت إلى تعزيزها، والسعي إلى صلابتها كما سميت هذه الشريحة بالنواة الصلبة،noyau dur وتشكل احتياطاتها الصلبة، أي الجزء الأكثر متانة من احتياطاتها المؤلفة من أسهم وأرباح.

1**-3-2-زيادة رأس المال:**

إن استقرار المقررات تدعو بالدرجة الأولى إلى زيادة في قاعدة رأس المال للبنوك حيث، تشير إلى رفع نسبة الاحتياطي الأساسي للبنوك إلى رأس المال والأصول المالية عالية المخاطر، وجاءت النسبة المعلنة في حدود%7 منها4.5% تمثل النسبة الأساسية من رأس المال و2.5% إضافية تكون بمثابة منطقة أمان وقائية في مواجهة التقلبات التي تتعرض لها الأصول عالية المخاطر وكانت النسبة السابقة لا تتجاوز 2% فقط من إجمالي القروض كأموال احتياطية لتعويض هذه الخسارة، لكن القوانين الأخيرة رفعت هذه النسبة بأكثر من3 أضعاف لتصل 7% وفي حالة انخفاض من نسبة الأموال الاحتياطية لدى البنوك عن 7%،فيحق للسلطات المالية من وتوزيع الأرباح على المساهمين أو منح مكافئات مالية لموظفيه، أو تخفيض رواتبهم.

-**3-3-1 تحسين نسبة السيولة:[[68]](#footnote-69)**

حرصت اتفاقية بازل3 السيولة وقامت بإدخال نسبتين للسيولة، الأولى قصيرة الأجل[[69]](#footnote-70) LCR طويلة الأجل،[[70]](#footnote-71)NSRF تفرض النسبة الأولى على البنوك على أن يكون لديها سيولة أصول جاهزة (قيم جاهزة)كافية لتغطية الأزمات المالية(الخصوم المتداولة)التي لا تتعدى الشهر بينما النسبة الثانية والمتمثلة في نسبة السيولة طويلة الأجل فهي تمول نشاط البنوك بالأصول الثابتة التي السنة.

LCR=الاصول المتداولة السائلة ذات الجودة العالية/المخرجات الصافية للخزينةخلال30يوم المقبلة ≥100%

NSFR= مبلغ الثابت/مبلغ التمويل المفروض ≥100%

**ثانيا**: التسيير الوقائي والتسيير العلاجي للخطر.

**1-التسيير الوقائي:**

للتخفيف من القلق الذي ينتج عن تعثر القروض والقدرة على السداد، يبدأ العمل على تحقيقه بدءا من يوم طلب القرض إلى غاية نهاية مدة استحقاقه، وهذا من خلال استعمال إدارة البنوك لمجموعة من الأدوات والوسائل الوقائية مهمتها الكشف عن المخاطر وتعزيزها بالضمانات ومن بين الإجراءات الوقائية:

**أ-التنويع في محفظة القروض البنكية**:

ويراد بالتنويع هنا اجتناب التركيز على نوع واحد من القروض أو فئة معينة من المؤسسات أو التركيز على نشاط واحد، إضافة إلى التنويع حتى في المناطق الجغرافية.

الغرض من هذا التنويع هو التقليل من المهمة التي قد يتعرض لها البنك عند الوقوع في إفلاس نوع معين من العملاء أو الخدمات وذلك من خلال توزيع الأخطار على اكبر عدد من الاحتمالات، مثال ذلك إذا ضربت أزمة اقتصادية قطاع معين فان البنوك التي ركزت خدماتها عليه ستنهار كليا بانهيار هذا القطاع، لكن في حالة توزيع الخدمات فان العجز في قطاع معين سيعوضه البنك من قطاع أخر، إضافة إلى ذلك حتى التنويع في المناطق الجغرافية له أهمية فنجد أن البنوك الكبرى يقل ضررها بالنسبة للبنوك الجهوية في حالة حدوث أزمة والبنوك الجهوية تكون اقل ضررا من البنوك المحلية.[[71]](#footnote-72)

**ب-اقتسام المخاطر مع الغير:**

ت-ويتم ذلك عن طريق المساهمة يخصص مناسبة في عدد كبير من القروض بالتعاون مع البنوك ومؤسسات مالية أخرى، ومن ثم يتقاسم البنك مخاطر القروض معها بدلا من تحملها بمفرده في حالة عجز المقترض عن الوفاء بالتزاماته[[72]](#footnote-73)

**ث-الحصول على الضمانات**:

يقوم البنك بمطالبة المقترض من تقديم بعض الضمانات، وهذا من اجل تدعيم مركزه المالي فقد يتبين انه على الرغم من قدرة المنشاة على تحقيق الربح ونجاحها في أعمالها إلا أن رأس مالها غير متناسب مع حجم نشاطها، ومن ثم يشترط البنك أن يقدم العميل ضمانا مناسبا حتى يكون جدير بمنح القرض.[[73]](#footnote-74)

**-- تأمين القرض:**

يقصد به العملية التي بمقتضاها يقوم الدائن بتأمين المخاطر الناجمة عن منح القرض [[74]](#footnote-75)

-التأمين ضد إعسار المدينين:

يتم إقراض العملاء مقابل الفواتير والديون المستحقة لهم من طرف عملائهم وقد يتوجب كضمان لذلك تقديم العميل وثيقة تامين لصالح البنك لتغطية عدم سداد تلك الديون، وتصدر شركات التامين نوعين من الوثائق الأولى شاملة لتغطية جميع عمليات البيع الأجل التي يعقدها المؤمن له من كافة المشترين و الثانية تغطية حسابات مدينة معينة بالذات.

**-التأمين على الكمبيالات:**

تعد من مهام بيوت الخصم وثبوت القبول للقيام بعمليات خصم الكمبيالات وضمان دفعها في ميعاد الاستحقاق، غير بعض شركات التأمين قد تكون أحيانا بإصدار وثائق تضمن بموجبها دفع الكمبيالات أو السندات الأذينة المخصومة لدى البنك أو المقدم كضمان للقرض.[[75]](#footnote-76)

 **المطلب الثالث: طرق معالجة مخاطر القروض البنكية**

 -1 الضمانات، أهميتها وأنواعها:

**أولا**: مفهوم الضمانات:

-هي عبارة عن وسائل وأدوات لمواجهة مختلف الأخطار المتعلقة بالقرض كإفلاس المقترض، وهو عبارة عن تأمين ضد الأخطار المحتملة فيما يتعلق بعمليات الإقراض للبنك وتمكنه استرجاع كل جزء من أصل قرضه.[[76]](#footnote-77)

-الضمانات البنكية وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها للحصول على قروض من البنك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى هي أداة إثبات حق البنك إلى الحصول على أمواله التي اقرضها بطريقة قانونية، وذلك في حالة عدم تسديد العملاء أو الزبائن لديونهم.[[77]](#footnote-78)

-يقصد بالضمان مقدار ما يملكه المقترض من موجودات منقولة والتي يرهنها بتوثيق القرض البنكي أو شخص ضامن ذو كفالة مالية واسعة أدبية مؤهلة، لكي يعتمد عليه البنك في تسديد القرض الممنوح للمقترض، بل ويمكن أن يكون مملوك لشخص أخر وافق على أن يكون ضامنا للقرض.[[78]](#footnote-79)

**ثانيا**: أهمية الضمانات:[[79]](#footnote-80)

تتمثل أهمية الضمانات في عدن نقاط أبرزها:

-الحفاظ على سمعة البنك لدى مودعيه وعدم الشك في قدرة البنك على تسديد حقوقهم والوفاء بها في حالة وصول أجل تسديدها.

- ضمان استرجاع قيمة الدين أو ما يقابله من المدين.

- الحفاظ على المركز المالي للبنك وذلك بالتقليل من القروض الصعبة الإرجاع.

- الأخذ بعين الاعتبار كل التقلبات التجارية والاقتصادية والسياسية الممكن حدوثها في أي لحظة والتي يمكن أن تؤثر على الوضع المالي للعميل وبالتالي عدم قدرته على تسديد دينه.

-التأكد من الوضع المالي والقانوني لزبائنه وتفوقه علاقته مع الزبائن يتمتعون بوضع مالي جيد والتخلص من الزبائن ذات الوضعية الرديئة والمعاملات السوقية السيئة.

**ثالثا: انواع الضمانات**: هناك ضمانات شخصية وضمانات حقيقية.

-1-3 الضمانات الشخصية: ترتكز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم بها الأشخاص والذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضمان وفي إطار الممارسة يمكن أن نميز بين نوعين من الضمانات الشخصية:[[80]](#footnote-81)

أ-الكفالة: يعتبر هذا النوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول أجال الاستحقاق وينبغي أن يعطي الكفالة اهتماما كبيرا نظرا لأهميتها، ويتطلب أن يكون ذلك مكتوبا ومتضمنا طبيعة الالتزام لدقة ووضوح، وينبغي أن يمس هذا الوضوح كل الجوانب الأساسية للالتزام والمتمثلة على وجه الخصوص في العناصر التالية:( موضوع الضمان.مدة الضمان.الشخص المدين.أهمية وحدود الالتزام.)

**ب-الضمان الاحتياطي**: يتمثل في التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء من حالة قدرة احد الموقعين عليها على التسديد.

ومن خلال هذا التعريف يمكننا استنتاج أن الضمان الاحتياطي هو شكل من أشكال الكفالة ويختلف عنها في كونه يطبق فقط في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية، حيث أن هذه الأخيرة تتمثل في ثلاث أوراق:

السند لأمر، السفتجة الشيكات، الهدف من خلال هذه العملية هو ضمان تحصيل الورقة في تاريخ الاستحقاق وعليه فان هذا الضمان يمكن أن يقدم من طرف الغير أو حتى من طرف أحد الموقعين على الورقة.[[81]](#footnote-82)

-**2-3 الضمانات الحقيقية:[[82]](#footnote-83)** على عكس الضمانات الشخصية تتركز الضمانات الحقيقة على موضوع الشيء المقدم الضمان وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات يصعب تحديدها هنا وتعطى هذه الأشياء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك من أجل ضمان استرداد القرض.

وتسمى أيضا بالضمانات العينية لأنها لا تنص على شيء المادي ذو القيمة الحقيقية المقدمة للضمان، يجب أن يحرر عقد الضمان على ورقة رسمية تبين فيها الضمانات وقيمتها ونوع القرض الذي قدم مقابلته، ولهذا يكون البنك المسؤول بالحفاظ على الأصول المرهونة التي تكون تحت تصرفه، وهذا لا يمكن له الشروع في بيع الممتلكات إذ تبين عجز المدين عن الوفاء بالتزاماته في تاريخ استحقاقها.

وهذا ما يسمى بالرهن وعادة ما يشرع في البيع خلال خمسة عشر يوما ابتدءا من تاريخ القيام بتبليغ المدين، ومن بين هذه الضمانات نجد:

-**1-2-3 الرهن الحيازي(لهن رأس المال المنقول)**

يعتبر الرهن الحيازي ذلك العقد الذي يقدم من طرف الدائن عقارا لضمن الوفاء بدينه وذلك يسمى "بعقد رهن الحيازة العقاري"، الرهن الحيازي هو عبارة عن تامين عيني يسمح للدائن أن يمتلك عقار المدين ويحصل على الفوائد إلى غاية انقضاء الدين والرهون الحيازية مختلفة ومتنوعة مثل الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز، الرهن الحيازي للمحل التجاري، كما للدائن حقوق يتمتع بها من خلال هذا الرهن وهي:

-حق الأولوية (الأفضلية):الدائن له الحق الأولوية لتسديد ديونه قبل الدائنين الآخرين.

-حق المتابعة: ويمكن للمدين تغيير الأصل المرهون إذا أراد ذلك، فالدائن له حق التمسك أو تغيير الأصل، وفي حالة عدم تسديد المدين في تاريخ الاستحقاق، فالدائن له حق التمسك بحقوقه.

- حق الحجز: اي ان للدائن حق الاحتفاظ بالأصل المرهون كضمان في حالة عدم تسديد المدين لديونه.

حق البيع: إذ لم يسدد المدين ديونه فان الدائن له الحق في بيع الأصول المنقولة المرهونة بالعمل للحصول على أمواله، وينقسم الرهن الحيازي إلى:

-**1-1-2-3 رهن المحل التجاري:** يمكن للمؤسسة أن ترهن احد عناصر محلها التجاري كعنوان المحل أو شهرته أو الاسم التجاري أو براءة الاختراع، وكمثال تتم عملية رهن المحل التجاري على أساس عقود مقدمة للبنك، يقدم حق الملكية للزبون في حالة ما إذا كان المحل ملكا له، أما إذا كان لغيره فيسلم له عقد الإيجار وبوجود نوعين من رهن المحل التجاري وهما:

-رهن معنوي: يتعلق بعناصر المحل التجاري كشهرة وبراءة الاختراع....الخ، والفرق بين كل من الرهن المعنوي والرهن الملموس هو أن الأول لا يحقق له إنتاج نفس المنتوج بنفس الاسم فهو لا يملك العلامة التجارية، أما الملموس فيحقق له مواصلة النشاط لكن دون حرية التصرف في بيع المحل.

-**2-1-2-3 رهن المعدات والأدوات:**

 بإمكان البنك أخذ المعدات موضوع الرهن كضمان له عن طريق إجراء خاص هو الإعلان في السجل التجاري لمدة شهرين، إبتداءا من تسليم ويسري هذا النوع من الرهن على الأدوات والأثاث ومعدات التجهيز والبضائع ويجب على البنك أن يقوم بالإجراءات القانونية الضرورية لسلامة هذه الأخيرة وأن لا تكون قيمتها معرضة للتغيير (تغيير الأسعار)

-**3-1-2-3 رهن وسائل النقل**:

 عند القيام برهن وسائل النقل لدى البنك فان هذا الأخير يقوم بإعلام مصلحة البطاقة الرمادية بالولاية بان هذه الوسيلة مرهونة بحيث تطلب منها وضع علامة خاصة على الطاقات لكي لا تستطيع أصحابها بيعها، أو القيام برهنها مرة أخرى، ويقوم البنك بهذه الإجراءات لضمان حقه.

-**4-1-2-3 رهن ورقة مالية**: مثل أذونات الصندوق أو أسهم تجارية مع العلم أنها تحمل قيمة اسمية معينة، إلا أنه لا يحق للزبون استغلالها.

**2-2-3 الرهن العقاري Hypothèque**

**1-2-2-3 تعريف الرهن العقاري**: هو عبارة عن عقد يكتسب بموجب الدائن حقا عينيا على عقر معين للوفاء بدينه ويمكن له بمقتضاه أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار في أي شخص ما متقدما في ذلك على الدائنين التاليين له في المرتبة وهذا حسب المادة882 من القانون المدني، وفي الحقيقة لا يتم الرهن إلا على العقار الذي يستوفي بعض الشروط التي تعطى للرهن مضمونه الحقيقي، فالعقار ينبغي أن يكون صالحا للتعامل فيه وقابلا للبيع في المزاد العلني، كما يجب أن يكون معينا بدقة من حيث طبيعته وموقعه وذلك في عقد الرهن أو في عقد رسمي لا يحق مالم تتوفر هذه الشروط فان يكون باطلا.

-**2-2-2-3 أنواع الرهن العقاري:**

**أ- الرهن الاتفاقي**: هو رهن يكسبه البنك بعد إتمام الاتفاق مع المقترض ويستلزم توفر موثق يقوم بتسجيل العملية.

**ب-الرهن الشرعي**: يتم هذا الرهن في حالة عدم تسديد الدين في تاريخ استحقاقه وعدم وفاء المقترض بالتزامه يتم رفع القضية إلى مصلحة المنازعات حيث يقوم القاضي بالفصل مثل هذه القضايا ومن ثم يحق للبنك الحصول على الرهن الشرعي الذي رهن من طرف القاضي، ويسمح له برهن ممتلكات المدين بما يعوض قيمة القرض.

**ت- الرهن القانوني**: يسمح القانون للبنك برهن أي عقار من عقارات المقترض دون علمه و هذا النوع من الرهانات تحكمه وتضبطه قوانين محكمة، فهو لا يكون عشوائيا.[[83]](#footnote-84)

**ث- الرهن بموجب إقرارات الثقة**: إن رهن ممتلكات المدين للدائن يعتبر ضمانا لدينه لغاية تسديده كاملا، ويبقى الضمان في حيازة الدائن، ويعتبر الرهن نوعان من الإقرار الكتابي والذي يتعهد بموجبه المدين بالاحتفاظ بالضمان بنفس الجودة والقيمة طول فترة التموين لحين تسديد القرض.

وتبقى الملكية والحيازة ضمان معا لدى المدين يحتفظ بها نيابة عن البنك ويملك المدين حق التصرف بصورة مطلقة في الضمان، سواء كانت معروضة للبيع تستعمل في الإنتاج، ويسدد عائدها البنك أو يتم استبدالها بنفس الجودة والقيمة لتبقى قائمة خلال فترة السداد ويحق للبنك مراجعتها خلال تلك الفترة، وإذا تأكد هذا الأخير بان الزبون قد بدأ يتماطل بصورة واضحة في تسديد دينه في هذه الحالة يحق للبنك وبموجب هذا النوع من الرهن اتخاذ الإجراءات الأزمة لاسترداد أمواله التي أقرضها له وبالطريقة القانونية.

**ج- الامتياز:le privilège**

هو حق الأولوية في رهن الأشياء المنقولة و غير المنقولة لكل الطرفين سواء الدائن على الدائنين الآخرين و هناك نوعان: [[84]](#footnote-85)

* الامتياز الخاص: يخص بعض أو جزء من الموجودات الخاصة بالمدين ولنوعية معينة من الأشياء سواء كانت عقارات أو منقولات أو الأشياء التي تكون محل الرهن في الائتمان المصرفي وهي:

-رهن الأوراق التجارية./ رهن العقارات وهنا رسميا/ رهن الذهب

\* الامتياز العام: يتم رهن كل موجودات المدين من طرف البنك والدائن حق التصرف فيها في حالة عدم التسديد وذلك بتحديد السعر على أساس سعر البيع.

 **رابعا: الشروط الواجب توفرها في الضمانات**:[[85]](#footnote-86)

**- ثبات القيمة**: من المستحسن أن تكون قيمة الأصل المستخدم كضمان ثابتة وقابلة للزيادة من دون نقصان وهذا للمحافظة على حقوق البنك.

**-قابلة للتخزين**: يستحب أن تكون قابلة للتخزين وهذا ما يساعد البنك على تخزين واحتفاظ بالأصل المستخدم كضمان وبالتالي فان الأصل يجب ألا تتأثر قيمته بالتخزين أي لا يكون قابل للتفاعل أو الخضوع لتاريخ صلاحية معينة.

**-قابلة للتصرف**: من الشروط الواجب توفرها في الضمان أن يكون حاجزا سواء للبيع أو لإيجاد مشتري بسهولة عند الحاجة للتصرف بالبيع من جانب البنك وسعر لا يقل على قيمة القرض، ويكون التصرف بسهولة عدم دخول البنك في المشاكل التي تتعلق بنوع الملكية أو مشاكل قانونية.

**-سهولة تحديد القيمة**: من الضروري أن يتواجد في السوق المنظمة للبيع والتداول، ويحدد قيمة الأصل المستخدم كضمان بشكل دوري والتي تمكن من تقديم التغيير في قيمة الأصل المستخدم كضمان والتنبؤ باتجاهات أسعاره في السوق فان الأصول سهلة التقدير والتي تحتاج خبرات بنكية متخصصة في هذا الأمر تزيد من فاعلية الأصل كضمان.

-**عدم قابلية التلف**: يتجنب البنك أن تكون الأصول المقدمة كضمان من الفواكه والخضروات لأنها تحتاج إلى تخزين وحفظ وهي لا تبرر تكلفة القرض.

-تكلفة العمالة والإشراف: يفضل أن يكون الاحتفاظ بالأصول المضمونة بأقل تكلفة، خاصة السلع ذات الكمية الكبيرة تحتاج إلى الشؤون الخاصة.

-**عدم تحمل الضمان اتجاه الآخرين:** من الواجب أن يستعلم البنك فيما إذا كان الأصل خال أم لا من الرهن أو ضمان لقروض الآخرين أو متعلق بالضرائب مثلا.

-**إمكانية نقل الملكية:** يجب أن يكون الأصل المستخدم بضمان سهل في نقلا لملكية سواء للبنك أو الآخرين في وقت محدود دون مشاكل قانونية.-أن يسكن الأصل مملوك للمدين: أي يجب التأكد من أن الأصل المستخدم كضمان للعميل بلا منازعات ومشاكل متعلقة بالإرث.

**خاتمة الفصل:**

لقد قمنا بالتطرق في هذا الفصل إلى أهم التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالقروض البنكية وإجراءات منحها، وذلك من خلال التطرق إلى مختلف أنواع القروض ومصادرها وتحديد خصائصها وأهميتها والأهداف المتعلقة لهذه القروض، كما تطرقنا أيضا إلى مخاطر القروض البنكية وكيفية تسييرها حيث أن البنك يتعرض إلى جملة من المخاطر عند منحه للقروض، وهذا ما يجعل يتعرض بحيث عن طرق لمواجهة المخاطر المرتبطة بعميات الاقراض، اخذين بعين الاعتبار الضمانات التي تقدم وسيلة لمعالجة مخاطر ولها دور فعال وتوفر الأمان وطمأنينة للبنك عند قيامه بملية الإقراض ،حيث ركزنا على العوامل المؤدية للخطر، وطرق التنبؤ بخطر القرض ونستنتج مما سبق بأن عملية منح القروض عملية حتمية لا غنى عنها لمسايرة تطور المؤسسات التي تطمح في الحفاظ على مكانتها في الساحة الاقتصادية وزيادة في مرد وديتها وفعاليتها ومن ثم تحقيق الازدهار وزيادة الوعي بأهمية القرض في حياة المؤسسة والدور الذي يلعبه في تنمية الاقتصاد.

 **الفصل الثاني**

**الدراسات السابقة**

**مقدمة الفصل:**

تكمن أهمية بحثنا في محاولة رفع الستار على ظاهرة مهمة باتت تهدد النشاط الاقتصادي والمصرفي وهذا نظرا للأهمية البالغة في مواجهة البنك للمخاطر المترتبة على عمليات الإقراض لذا وجب علينا التطرق للدراسات والتطبيقات الميدانية التي قام بها العديد من الباحثين الاقتصاديين في مختلف الدول. وهدفت مختلف هذه البحوث إلى دراسة المخاطر التي يتعرض لها البنك وكيفية مواجهتها وتسييرها ومراعاة أهم الاستراتيجيات التي تضعها البنوك لمواجهة مخاطر القروض. نحاول في هذا الفصل التعرف على بعض واهم هذه الدراسات و النتائج التى توصلت اليها.

لالمام بالموضوع و بطريقة واضحة حاولنا تقسيم هده الدراسات الى نوعين : دراسات وطنية و دراسات دولية**.**

**المبحث الاول : الدراسات الوطنية**

**الدراسة الاولى** :

مذكرة ماجستير من اعداد الطالب بليالي عبد الرحيم تخصص نقود بنوك ومالية تحت عنوان ادارة المخاطر البنكية وأثرها على كفاية و فعالية القطاع المصرفي جامعة ابو بكر بلقا يد تلمسان كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير(2011\_2012)بحيث طرحت هذه الدراسة الاشكالية التالية :

}كيف يمكن تقدير وقياس اثر المخاطر والخلل في ادارة المخاطر البنكية على سير المنظومة المصرفية وأداء الاقتصاد ?  {

اعتمد الطالب في دراسته على المنهج التحليلي , من خلال تحليل المعلومات المتوفرة والإحصاءات الموجودة وإضافة لاراء بعض الخبراء, بحيث توصل الطالب في دراسته الى النتائج التالية :

بعد اسقاط الدراسة على المؤسسات المالية الجزائرية خرج الطالب بجملة من ما يعتبر نقاطا مساهمة بقوة في دعم مسيرة البنوك المحلية والقطاع المصرفي بصفة عامة بحيث نجد ان الجزائر تتوفر على معطيات ومؤشرات و امكانيات تدل على كونها مؤهلة لمواكبة التحولات العالمية في مجال المخاطر البنكية وعلى الاقتصاد المصرفي عموما و في المقابل تتميز هده المسايرة بنوع من البطء النسبي كما ان طبيعة السياسة المصرفية يشوبها نوح من التعارض مع الاساليب الدولية للإصلاح المالي والمصرفي قد يولد معوقات في مجال ادارة المخاطر البنك

**الدراسة الثانية:**

مذكرة لنيل شهادة الماجستير من اعداد الطالبة جلولي نسيمة تحث عنوان "مدى امكانية تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات بازل2 المتعلقة بأساليب قياس مخاطر البنوك \_جامعة ابو بكر بلقا يد تلمسان قسم العلوم الاقتصادية(2012 ,2011)من خلال الاشكالية التالية**}**هل يمكن للبنوك العامة في الجزائر ضبط وتصنيف المخاطر وفق اتفاقية بازل 2بهدف تكوين متطلبات راس المال لمواجهتها ? {

تهدف هذه الدراسة الى تحديد المقومات الازمة في البنوك العامة للجزائر لتطبيق الاساليب الواردة في اتفاقية بازل 2 وقياس المخاطر البنكية ومن خلال هده الدراسة يتم تشخيص المنظومة المصرفية من تطبيق مقررات بازل2

و اعتمدت الباحثة على المنهجيين رئيسيين الوصفي و التحليلي اللذان يعتمدان على جمع المعلومات والبيانات الاحصائية وتحليلها حيث تساعد على توضيح المشكلة المدروسة, الوصول الى النتائج التالية

* المنظومة المصرفية الجزائرية لا تمارس فعليا مقررات بازل2 بإبعادها الثلاثة رغم النضم والتعليمات البنكية الهادفة الى مسايرة التغيرات المحلية والعالمية والتى سلطت الضوء بشكل كبير على دور وفعالية الرقابة المصرفية و الممارسة من طرف بنك الجزائر
* ولاساليب بازل 2 لا يتم إلا بتوفر عدد من المقومات في النظم المحاسبية فضلا عن ضرورة توفر القدرات البشرية المناسبة
* لانتقال المنظومة المصرفية الجزائرية من تطبيق احكام بازل 1 الى بازل2 ليس بمجرد استبدال مجموعة من القواعد بمجموعة اخرى ولكنه تحول جذري تام وكامل في مفهوم ادراك المخاطر

**الدراسة الثالثة :**

اطروحة شهادة الدكتورة من اعداد الطالبة طهراوي اسماء تحت عنوان ادارة المخاطر المصرفية في البنوك الاسلامية دراسة قياسية جامعة ابوا بكر بلقا يد تلمسان (2013.2014) التي طرحت في دراستها للاشكالية التالية}ما مدى كفاية ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية ?{ و الهدف منها محاولة تسليط الضوء على المخاطر التى تواجه البنوك الاسلامية و التعرف على ادوات ادارة المخاطر كما يجرى بها العمل المصرفي الاسلامي و على الوسائل والأساليب بالمشروعة التى يمكن استخدامها للتعامل مع المخاطر في المصارف الاسلامية و اختبار مدي كفاية ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية من خلال كفاية راس المال كما اعتمدت الباحثة في دراستها على منهجين الوصفي بالاعتماد على الدراسات السابقة التى تناولت موضوع الدراسة بالإضافة الى المنهج التحليلي باستخدام التقنيات القياسية الحديثة والاعتماد على التقارير السنوية للبنوك لتغطية الجانب التطبيقي و توصلت الى النتائج التالية :

* وجود مخاطر تنفرد بها البنوك الاسلامية تتطلب وجود اساليب ملائمة تثبت مشروعيتها في مواجهة وإدارة المخاطر
* و بالمصارف الاسلامية التى ذات كفاءة في ادارة المخاطر وقد تمثلت بحرصها على ابقاء ادائها المالي في احسن وضعية
* الرقابة المعتمدة في اسسها على المصداقية والتنسيق وبإشكالها القانونية والشرعية المدعومة بحكومة الادارية -تضمن احترام معادلة الضمان والسيولة والربحية هى العامل المؤثر في حماية الودائع على دعامة اساسية تؤدي الى التقليل من المخاطر الى اقل درجة ممكنة

**الدراسة الرابعة :**

 مذكرةالحصول شهادة ماجستير من اعداد الطالب مبال عادل تحت عنوان اشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر جامعة الجزائر 03) (2012/2011 / التى طرحت فها لاشكالية }اما هي الاساليب المؤدية اليى تعثر القروض وما هي الحلول المقترحة للتقليل من هذه الظاهرة{ ?

الغاية من هذه الدراسة تهدف بشكل رئيسى الى تحديد اساليب مشكلة الديون المتعثرة في المصارف الاولية الجزائرية و ما لها من تأثير مباشر على النتائج النهائية لنشاط هذه البنوك وذلك من خلال تحقيق هدف رئسي وهو ايجاد العلاج الناجح لهذه الاسباب خلال برنامج تعالج فعالية وكفاءة ظاهرة الديون المتعثرة وكذلك تحليل الاهداف الفرعية والمتمثلة في :

-تحديد الاسباب الرئيسية للديون المتعثرة

-تحديد كيفية تسوية القروض المصرفية المتعثرة على مستوى المصارف ومستوى الاقتصاد ككل

 للإجابة على الاشكالية المطروحة والوصول الى النتائج قام الطالب بمزج بين لمنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث استخدم المنهج الوصفي في عرض القروض المصرفية وسياسة الاقراض والعناصر المؤثرة فيها ومخاطر القروض والضمانات واستعان بالمنهج التحليلي في الدراسة وتحليل المخصصات المالية ودورها في المقابلة القروض المتعثرة وتوصل الباحث الى النتائج التالية :

* القروض المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا ولاكن يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها بحذر
* يعتبر القرار الخاطئ الخاص بالتسهيلات الائتمانية الكبيرة على البنك
* عدم اخد الضمنات الشخصية و العينية الكافية التى يمكن بيعها عند الصرورة لاسترجاع حقه

**الدراسة الخامسة:**

اطروحة دكتوراه من اعداد الطالبة حياة نجار تحت عنوان ادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية) جامعة فرحات عباس سطيف 2013.2014)) طرحت فيها الاشكالية التالية }هل تقوم البنوك التجارية العمومية الجزائرية بإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية ?{و الهدف من وراءها تقييم الوضع الحالي لإدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية ووضع تصور عام عن الوضع المستقبلي لإدارة المخاطر و ركز على اهمية معايير لجنة بازل في التركيز على ان يكون نظام المراقبة للمخاطر فعال من خلال تحديد جميع المخاطر التي تواجه البنوك و ادارتها ت على اهمية وضع تصور عام عن الوضع المستقبلي لإدارة المخاطر و تقييمها  و لمعالجة الاشكالية المطروحة اعتمدت الباحثة على :

المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مختلف المخاطر التى يواجهها البنك و استخدام النماذج الرياضية و ادوات احصائية و مختلف النسب المالية لتقييم و قياس المخاطر كما اعتمدت على منهج المقارنة بين مختلف الركائز و النظم الاحترازية المعتمدة من طرف بنك الجزائر و المفروضة على البنوك التجارية و المقارنة بينها داخليا و خارجيا

و توصلت في هذه الدراسة الى الدراسة التالية :

* توصلت الباحثة مستنتجتا بان قواعد الحيطة و الحذر المطبقة في الجزائر غير كافية لضبط نشاط البنوك التجارية وإدارة مخاطرها و بالتى ضرورة بالمرور الى بازل 2
* ضعف الشفافية من خلال عدم الافصاح في البنوك التجارية حيث ان التأخير في ارسال التقارير المالية لمركزية المخاطر لبنك الجزائر مازالت نقطة ضعف التى يمتاز بها بعض البنوك العمومية
* فضلا عن عدم تطابق المعلومات المصرح بها مع التحاليل المنجزة من طرف المديرة العامة للبنك

**الدراسة السادسة :**

مقالة / د.بريبش السعيد 07جامعةباجي مختار – عنابة تحت عنوان راس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل الوؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "دراسة حالة شركة Sofinanceالصادرة عن مجلة الباحث لكلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ,جامعة قاسي مرباح ,ورقلة ,العدد الخامس 05/2007 و اعتمدت الباحثة على المقارنة بين المشروعات الممولة براس مال المخاطر و المشروعات الممولة داتيا في امريكا و فرنسا و تجارب بعض الدول الزائدة في هذا المجال بحث توصلت في دراستها الى النتائج التالية :

* ان البنوك الجزائرية لم تتمكن من حل اشكالية تحويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتيجة استناد قرار منح القروض البنكية الى معيار الضمنات الثانوية و اهمال معايير اخرى موضوعية تتعلق بجدية
* من خلال تجربة Sofinance في الجزائر هي تجربة جديدة و متواضعة من حيث النتائج و نسبة المساهمة في التحويل المشاريع حيث لا تتعد هذه النسبة 35%و التي تتميز بالمخاطر الضعيفة
* من الضروري لاستعانة بمثل هذا النوع نت الاستثمار و التشجيع الدولة على انشاء شركات راس مال المخاطر من خلال الدوات التى تملكها مثل القيام بتخفيضات جبائية عليها
* تشجيع القطاع الخاص على انشاء هذا النوع من الشركات و عدم اقتصارها على االقطاع العام

**الدراسة السادسة :**

مذكرة نهاية دراسة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية للطالب "عبد الرزاق حبار "تحت اشراف الدكتور محمد زيدان تحت عنوان "المنضومة المصرفية الجزائرية و متتطلبات استفاء مقررات لجنة بازل "جامعة حسيبة بن بوعلي – شلف – كلية العلوم الانسانىة و العلوم الاجتماعية قسم العلوم الاقتصادية ,سبتمبر 2005

و الهدف من دراسة هذا الموضوع تشخيص واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و البيئة التى تعمل فيها قصد تحديد نقاط الضعف و القوى و من تم تكييفها مع المعايير الدولية الخاصة بلجنة بازل ليتم تصحيح النقائص و تدعيم الاجابيات في حالة تطبيقها للجهاز المصرفي في مجال تقدير المخاطر و مواجهتها . و حتى يتمكن من تحقيق هدف الدراسة طرح اشكالية البحث كالاتي

"ما هى المكاسب المنتظرة من تبني مقررات لجنة بازل و ما هي التحديات التي تعيق الاسراع في تطبيق هده المقررات كون الجزائر تستعد للاندماج في الاقتصاد العالمي ?اعتمد في دراسته على مزج بين المنهج الاستنباطي و الاستقرائي للشرح و التفسسير و التحليل و القيام بدراسة المقارنة بين المعايير الدولية و المعايير الفعلية المحلية توصلا الى النتائج التالية :

* البنوك الجزائرية مطالبة باصلاح عديد من الجوانب التنظيمية والعملية ,التسيرية لمان نجاح عملها .
* المنظومة المصرفية تحتاج الى تحديث وفق سياسة نقدية فعالة واضحة زيادتا على تعزيز الرقابة و الاشراف داخل الجهاز المصرفي
* تفتح لجنة بازل للرقابة المصرفية المجال للبنوك الجزائرية للارتقاء بالاداء المصرفي و تحسين ادارة المخاطر و تعزيز قدراتها في مواجهة الازمات المالية و المصرفية و هي اهداف برنامجها الاصلاحي
* زيادة استثمار البنوك في التكنولوجيا المصرفية مما يساعد على تحسين و تنويع و سرعة تقديمها و الاعتماد على التقنيات المستخدمة في البنوك العالمية
* انشاء جهاز متخصص في متابعة المشارييع الممولة بواسطة القطاع المصرفي

 **المبحث الثاني : الدراسات الدولية**

**الدراسة الأولى :**

اطروحة دكثورة من اعداد الطالب محمد عبد الحميد عبد الحي تحت عنوان استخدام الهندسة المالية في ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية بجامعة حلب كلية الاقتصاد قسم العلوم المالية والمصرفية(2014) , ان مشكلة البحت تبرز وتتمثل في الاجابة عن التساؤلين التاليين :

1. هل يمكن تطبيق تقنيات الهندسة المالية المستخدمة في ادارة المخاطر في المصارف التقليدية على المصارف الاسلامية ويندرج تحت هدا التساؤل الاسئلة الفرعية ?
2. الى اي مدى يمكن اسثخدام الاساليب الكمية لقياس وإدارة المخاطر في المصارف الاسلامية ?

اهداف الدراسة تتمثل في :

* تحديد مدى امكانية تطبيق بعض تقنيات المالية الخاصة بإدارة المخاطر و المستخدمة في المصارف التقليدية الاسلامية وإيضاح على هذه التقنيات لتصبح اكثر ملائمة لتطبيق في المصارف الاسلامية
* تحديد مدى امكانية تطبيق مقاييس المتمثلة في Z-scor , Var, Raroc, Stress Testing
* على المصارف الاسلامية و ايضاح تعديلات الواجب اجراؤها عليها لتصبح اكثر تلاؤما مع خصوصية العمل المصرفي الاسلامي والية حسابه
* العمل على هندسة نموذج الادارة المخاطر في المصارف الاسلامية وذلك باستناد الى المعيار الخاصة بالمبادئ الارشادية لإدارة المخاطر في المصارف الاسلامية IFSBI

النتائج التي توصلت اليها الدراسة

* يمكن فعليا تطبيق تقنيات الهندسة المالية المستخدمة في ادارة المصارف الاسلامية و لكن بعد اجراء مجموعة من التعديلات الجوهرية
* ان نموذج الاستقرار و السلامة المالية Z-SCOR وان امكن تطبيقية بذات الصيغة التقليدية على المصارف الاسلامية وإلا انه في هذه الحالة لن يراعي خصوصية العمل الاسلامية لن تكون هناك امكانية وفقا للصيغة التقليدية
* وكذلك معدل العائد على راتب المال المعدل بالخطر يحتاج الى اجراءات تعديلات بسط نسبته لأنه لا يراعي التكاليف الخاصة بأصحاب حقوق الملكية انما وفقا النموذج التقليدي يتم ادخال كافة التكاليف
* يمكن تطبيق تقنية القيمة المعرضة للخطر بمنهجياتها الثلاث على المصارف الاسلامية وان افتراض التوزيع الطبيعي لعوائد المصارف الاسلامية هو افتراض مقبول
* ان تطبيق تقنية اختبارات الضغط على المصارف الاسلامية تحتاج لجهود وخبرات وأموال كبيرة
* وان نموذج MAHM المقترح لقياس المخاطر المتوقعة مطبق على المصارف الاسلامية يشكل نمدجة مبسطة لتقنية اختبار الضغط

**الدراسة الثانية :**

مداخلة مقدمة لملتقى السنوي لادارة المخاطر في المصارف العربية في دورته الثامنية 12/13افريل 2018لمجلة (الاتحاد المصارف العربية) – 448بفندق موفيتيك بيروت – لبنان و اضحى هذا الملتقي تقليدا سنويا راسخا بات يشكل منصة للاشراف عن مستقبل الصناعة المصرفية و مواكبة تطلعات و توجيهات لجنة بازل للرقابة المصرفية في قياس و ادارة المخاطر و تاثيرها على مصارفنا العربية و كيفية التعامل معها و شارك في هذا الملتقى عدد من المراقبين المصرفيين ,رؤساء و مدراء للمخاطر في المصارف وكذلك رؤساء ادارة الرقابة المالية للبنوك من بينهم الاستاد مارك فرج,عضو الامانة العامة للجنة بازل "بنك التسويات الدولية – سويسرا الاستاد ندى رزق الله نائب مدير عام و رئيس مخاطر المجموعة (CSE) و اهم المحاوير و العناوين التي تناولها هذا الملتقى .هواكتمال برنامج الاصلاحات الرقابية لبازل 3 والابحار في تاثير التغير لراس المال النظامى على الصناعة المصرفية ,وجهة نضر اروبية و يهدف هذا الملتقى الى النتائج التالية :

* شرح و مناقشة الاصلاحات الجديدة للجنة بازل الهادفة الى تعديل المقارنة المعيارية لمخاطر الائتمان و التشغيل و التحديات الاساسية التى تواجه مصارفنا العربية في تطبيق المعيار الدولي IFRS9الذي دخل حيز التنفيد
* تسليط الضوء على التخطيط الراس المال وفقا لمتطلبات بازل
* تعزيز منهجيات و معايير تقدير الخسائر الائتمانة المتوقعة

**الدراسة الثالثة :**

رسالة ماجستير من طرف Romain S’ublet وتحت اشراف D’hervé Dair بعنوان ادارة مخاطر الائتمان المصرفية على المحافظ المهنيين والأفراد مدرسة العليا بفرنسا ليون ادارة الاعمال 2015-2016 وتكمل الدراسة لما لها من اهمية حقيقة لأنها تسمح للبنك ان يكون له نظرة عامة على ادارة المخاطر الائتمان الخاصة به وهذا يسلط الضوء على كل النقاط الايجابية التى يجب الحفاظ عليها بالإضافة الى النقاط السلبية التى يجب تصحيحها و طرحت الاشكالية التالية :

}الى اى مدى تعتبر ادارة المخاطر الائتمان مصدرا للفرص المتاحة لتحسين نشاط الاقتراض للبنك الفرنسي{ ?

و اعتمد الباحث في هده الدراسة على نموذج تحليلي من خلال دراسة قرض بنكي وثم تمثيله من خلال رسم تخطيطي يلخص مراحل الرئيسة لعملية منح الائتمان ولتعبئة وتحليل البيانات استخدم الباحث تقنيات مختلفة لجمع المعلومات لفهم بيئة ادارة المخاطر بشكل افضل للائتمان بحيث قام بتجميع البيانات النظرية والعلمية للحصول على نظرة عامة وعالمية من اجل تحليل واضح ودقيق ولتعبئة المعلومات اعتمد وركز الباحث على اربعة طرق الصيانة المراقبة والتحليل الوثائقي والاستبيان هده العناصر المحددة تبدوا اكثر ملائمة للحصول على المعلومات الكافية يمكن الاعتماد عليها بالإضافة الى المقابلة هي الطريقة التى سمحت له بجمع اكثر لبيانات للإجابة عن الاسئلة من اجل تقديم تفاصيل للأوضاع الفعلية التى يمر بها الموظفون لشرح اكثر بجلب قيمة مضافة للبنك وتوصلت هده الدراسةلنتائج التالية :

تركز هده الدراسة على الفكرة المعقدة لمخاطر الائتمان هذا التهديد يؤثر على جميع البنوك وهدا امر خطير للغاية لأنه يؤثر على استدامة المؤسسات المصرفية

* -تواجه البنوك حاليا صعوبات عندما تقرض المال للعملاء لان هدا خطر عدم السداد يجب ان تأخذ البنوك كضمان لحماية انفسهم
* في ادارة المخاطر الائتمان تحتاج البنوك الى تحديد وتقييم المخاطر لتحليل محافظ كل بنك لديه استراتيجية وعملية محددة لحل المشاكل
* تركز هده الدراسة على ادارة المخاطر الائتمان في Société Générale

**الدراسة الرابعة:**

اطروحة دكتورة من تقديم السيد عبد الواحد عي استا ذ في المعهد العالى للإدارة بتونس (العلوم الاقتصادية) والأستاذ البريت مروان استاد بجامعة نيس صوفيا انتيبوليس تحت عنوان تأثير اليات ادارة المخاطر المصرفية وأداء البنوك "حالة فرنسا وألمانيا واليابان"12-12-2016بحيث طرحث مهده الدراسة الاشكالية التالية "

-ما هو تأثير اليات الحكم و تحديدا خصائص مجلس الادارة لجانه حول ادارة مخاطر الائتمان من البنوك ?

واعتمد الباحثين على الاسلوب التحليلي من خلال تحليل المكونات الرئيسية لحساب مؤشر جودة الحكم لكل نظام من الحكم وفقا للمنهجية NAGAR 2002 BAS4- ,واعتمد على دراسة تطبيقية الية الحكومة المصرفية الداخلية و اثارها على المخاطر الائتمانية تم اخد 13 عينة لبنك فرنسي و بنك13الماني و 20عينة من التصنيف البيانية خلال فترة ممتدة من (2005-2012)واهداف البحث تتمثل في مايلي :

-الاعلام صناع القرار الاقتصادي و السياسات المتعلقة باستكشاف محددات المخاطر المفرطة للبنوك (الفرنسية الالمانية و البيانية) وتقييم فعالية اليات الحكم في البنوك

- و من ناحية اخرى تنفيذ ادارة المخاطر اكثر فعالية للاحترام المعايير الدولية

و بالإضافة الى ذلك يقوم بإجراء تحليل تنفيذي للنشاط المصرفي و خصائص مجلس ادارة لكل دولة بهدف تقييمها مع الاخذ بعين الاعتبار الابتكار في الادارة المالية و المنافسة لتوفير التدابر اللازمة لتحسين قطاعات المصرفية و تعزيز الاستقرار لنظامها المالي بحث اعتمدت هده الدراسةو على الاسلوب الاحصائى والوصفي من خالال مقارنة الية الحكم في الانظمة المصرفية المدروسة في كل من البنوك الفرنسية و الالمانية و البيانية ووضع استبيان لتلاثة دول مختلفة من حيث المعايير والاسس والمناهج المتبعة بحث لكل دول نظام مصرفي منتهج

وتثمتل نتائج هده الدراسة في ما يلي :فهيى مختلف بالتأكيد بين الدول الثلاث و لكن مع اوجه التشابه في بعض الحالات حجم مجلس الادارة تؤثر بآي حال على اداء البنوك الفرنسية و لكن له تأشير سلبي في حالة المانية و اليابان

* معدل من الحضور يؤثرا جابيا على اداء البنوك في المانيا في حالة غياب لجان مجلس الادارة من ناحية اخرى الي لها اى تأثير على الانظمة المصرفية الفرنسية و اليابانية .
* وتظهر النتائج الى ان فرنسا لديها اعلى جودة للحكومة فما يتعلق بمؤشرات الحكم و يأتي المركز الثانى المانيا البيان تقدم المتوسط النوعية الوظائف الحكومة للأضعف من ناحية اخرى **.**
* البنوك الفرنسية الازدواجية و عدد اجتماعات مجلس الادارة هي السباب التي تعمل على تحسين نوعية الحكم اكثر من غيرها .
* البنوك الالمانية عدد اجتماعات لجنة تدقيق الازدواجية و عدد اجتماعات مجلس الادارة هي مؤشرات التي لديها اعلى وزن في العالم مستوى مؤشر الحكم
* البنوك اليابانيةمن حيث الاجتماعات و وظائف المزدوجة اكثر من غيرها لتعزيز نوعية الحكم فيها
* يكشف التحليل التجريبي ان حجم اللوحة له تأثير سلبي على مستوى القروض المتغيرة في فرنسة و اليابان و مع ذلك لديه تأثير اجابي على مستوى المخاطر في المانية

**الدراسة الخامسة:**

 دراسة لبحث من قبل تركي محجم استاد بقسم اقتصاد المال و الاعمال كلية الاقتصاد و الادارة المالية جامعة ال البيت الاردن و الاستاد حسام علي داود و استاد ياسر احمد عربيات بجامعة البلقاء التطبيقي في 24-11-2015 و عرض من قبل المجلة الاردنية في ادارة الاعمال المجلد 2016 2 العدد 12 اشكالية هده الدراسة كالنحو التالي :

هل يوجد فروق في ادارة مخاطر الائتمان بين البنوك الاسلامية و البنوك التقليدية ? اعتمد الباحثين في دراستهم على مصدرين اساسين و هما ,المصدر الاولية ;تصنف الدراسة على انها دراسة ميدانية لجمع البيانات الاولية و تعتمد المنهج الوصفي و التحليلي للتعرف على وجهة نظر العاملين في ادارة الائتمان في البنو**ك و** المصدر الاولية :تصنف الدراسة على انها دراسة ميدانية لجمع البيانات الاولية و تعتمد المنهج الوصفي و التحليلي للتعرف على وجهة نظر العاملين في ادارة الائتمان في البنوك  وتبرز اهمية هده الدراسة فيىتبنى الاردن التحريري المالي في نهاية عقد الثمانيات كما اطلق النظام المصرفي الاسلامي مما اسهم في تحسن ادارة المخاطر و الربحية و الاستقرار المالي في العقود الاخيرة و تعرف مخاطر الائتمان على عدم قدرة المفترض في تلبية الالتزامات التعاقدية و تسديد المبلغ المطلوب (2007HULL ) وقد عرف (IFSBI 2005 )

**الدراسة السادسة :**

من اعداد عمر محمد احمد ابراهيم كرار منت جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وإبراهيم فيصل المولى البشير من كلية الدراسات التجارية ((17/01 /2016 تحث عنوان دور المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالي للمصارف دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية السودانية طرحت هده الدراسة الاشكالية التالية يمكن صياغة المشكلة في التساؤلات التالية **"**هل يؤثر الالتزام بعناصر منح التمويل على تحسين الاداء المالي للمصارف التجارية السودانية" ?

 وهل يؤثر المخاطر الائتمانية في كفاءة الاداء المالي للمصارف التجارية السودانية**?**

و المنهجية المعتمدة في هده الدراسة قام الباحثين بدراسة , مجتمع وعينة الدراسات يتكون مجتمع الدراسات من جميع المصارف العامة في السودان والتى تهتم بالمخاطر وبتطوير الاداء المالي فيها والذي يمثل مجتمع الدراسة الحالي ويتم عرض الاستبيان على عدد من الدكاترة المتخصصين في هذا المجال وتم الاخذ بتعديلاتهم وتحتوي الاستبيان على ثلا ت محاور عناصر منح التمويل مخاطر التمويل وكفاءة الاداء وكل محور يضع لتحقيق اهداف الدراسة ولتحقيق من الفرضيات تم استخدام الاساليب الاحصائية الاتية :الاشكالية والبيانية, التوزيع التكراري ,النسب المئوية,معامل الارتباط طرحت هده الدراسة الاشكالية التالية يمكن صياغة المشكلة في التساؤلات التالية :

* نستنج ان هناك علاقة بين الالتزام المخاطر الائتمانية ويزيد من كفاءة الاداء
* يؤثر الالتزام بعناصر منح التمويل في كفاءة الاداء المالي للمصارف من حيث زيادة الودائع والأرباح وراس المالبعناصر

منح التمويل يحد من الالتزام بعناصر التمويل له اثر كبير في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف

* مخاطر التمويل المصرفي يمكن تخفيها الى المدى المقبول للمنشاة في حالة تحكمها نوعية وكمية منح التمويل التي تحتاجها لكل عملية تمويل لتأثيرها في كفاءة الاداء المالي للمصارف

**الدراسية السابعة:**

 هده الدراسة من اعداد د / السنوسي و ا /مختار محمد ابراهيم تحت عنوان ادارة المخاطر المصرفية في ظل الازمة المالية العالمية في جامعة سبها ليبيا 2009 ) واشكالية هده الدراسة كالثالي : كيف لادارة مخاطر الائتمان في ضل الازمة المالية العالمية ?

 والهدف من هذه الدراسة هو معرفة اليات تقييم مخاطر الائتمان المصرفي و التحكم فيه وصولا لوضع مدخل مقترح بشكل محدد امام المصارف لادارة المخاطر الائتمانية في ضل الازمة المالية العالمية و اعتمد الباحثين في هده الدراسة على الدراسات السابقة و التي لها علاقة بالموضوع و كذلك حجم الملاحضات و البيانات و تحليلها بالاسلوب المناسب لتقييم الاقتراحات و التوصيات الازمة والنتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة  كالتالي :

* توصل الباحثين الى جدل ادارة مخاطر الائتمان المصرفي كوسيلة تساعد اصحاب القرار الائتماني على معرفة ما هية المخاطر الئتمانية وما يتوجب عليهم فعله و تطبيقة من بدائل في السياسات الئتمانية
* يرجع سبب فشل المؤسسات المالية و المصرفية بشكل جوهري لعدم تطبيق المفاهم الادارية الحديثة في ادارة مخاطر الائتمان من تخطيط و تنظيم ائتماني و رقابة ائتماني
* الحصول على: كيف يمكن أن تكون خصائص مجلس الإدارية تؤثىر على مستوى أداء البنوك**؟**

**الدراسية الثامنة:**

اطروحة دكتوراه من طرف  **YUMBA WA KUNGELANI من جمهورية كونغو الديمقراطية وزارة التعليم العالي والجامعي جامعة لوبومباشى الخبرة في العلوم الاقتصادية والمالية قسم الادارة التالية تحت عنوان ادارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية دراسة حالة RAWBANK (2010\2015) ,**انت مشكلة البحت تمثل في الاجابة عن التساؤلات التالية:

-فيما يتعلق بالقيود على التحقق من سلامة ودقة المعلومات المقدمة من طرف المقترض وكيف تعمل RAWBANK في ادارة مخاطر الائتمان?

-ما هي الاستراتجيات التى تستخدمها RAWBANK لتقليل من مخاطر عدم السداد ?

**منهجية المعتمدة في هده الدراسة اعتمد الباحث على استخدام**

* اطريقة الاستقرائية من خلال تجميع عدد كبير من الوقائع والأحداث الطارئة تم استفسر عما ادا كان هناك مقياس للعلاقات بين مختلف الاحداث والوقائع المحتفظ بها تم دخل فى مجال الاحصاء الوصفي باعتبارها الطريقة الكمية للاقتصاد بامتياز مراقبة واستخلاص الاستنتاجات لمدة ستة سنوات
* الطريقة التحليلية ساعده هده الطريقة في تحليل ادارة مخاطر الائتمان لأحد البنوك كمؤسسة مالية نقدية
* طريقة المقارنة استخدم هده الطريقة من اجل مقرنة البيانات المختلفة من سنة الى اخرى قيد الفحص
* يهدف البحث الى تحقيق هدف عام المتمثل في تحليل تأثير ادارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية RAWBANK وابعد من الهدف العام حدد الاهداف التالية لتدعيم دراسته تتمثل في
* تحديد عملية ادارة المخاطر الائتمان داخل RAWBANK
* تحليل عملية منح الائتمان لRAWBANK
* تحليل التقنيات تقييم المخاطر الائتمان وطرق ادارة المخاطر داخل RAWBANK

-دراسة العلاقة بين جدة محفظة القروض وأداء البنك

**وصل الباحث الى النتائج التالية :**

لقد تم تسليط الضوء في بنك RAWBANKعلى المخاطر كثيرا ما تواجه البنك و التى تنتج عن التنظيم الداخلي و عن المنهج المتكيف للتعامل مع الملفات الائتمانية و لمعالجة نقاط الضعف قام الباحث بتقييم عدد من التوصيات و المقترحات التي يأمل ان يستفيد منها البنك و مع ذلك في العقود القليلة الماضية توسعت ادوات الادارية الى حد كبير في القطاع المصرفي الذي لا يزال يقسم بمخاطر الائتمان بحث يجب ان يكون لدى البنك نظام ادارة مخاطر فعال,يمكن تخليص استراتجية ادارة المخاطر الائتمان كما يلي :تحليل مصادر المخاطر,تقييم و قياس المخاطر.اختيار تقنيات ادارة المخاطر ,تطبيق تلك التقنيات,مراقبة المخاطر و الابلاغ عنها

**حوصلة عامة عن الدراسات السابقة :**

جميع الدراسات السابقة تشير الى نقطة مهمة بحيث ركزت على كيفية تسيير وإدارة المخاطر سواء كانت بنوك تقليدية ام بنوك اسلامية باعتبارها عرضة للعديد من المخاطر خلال تعاملاتها اليومية مع عملائها وهذا ما يجعلها عرضة لخسائر تهدد ادائها ومكانتها في السوق ومما استنتجناه من الدراسات السابقة بحيث توصلوا الى ضرورة وجود ادارة مختصة في البنوك وضيفتها الاساسية هى ادارة الجيدة للمخاطر التي ليمكن لتنبئ لحدوثها و الحد منها بحيث يكون القائمين عليها يتمتعون بالقدرات والخبرات والمؤهلات الازمة التى تسمح لهم بمواجه مختلف المخاطر

 **خلاصة الفصل :**

نستنتج من هدا الفصل ان مصطلح ادارة المخاطر المالية يتضمن كل الانشطة التى تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع , وذلك بهدف تعظيم قيمة الاصل الذي يتولى عنه هذا العائد كما ان مصطلح ادارة المخاطر المالية يعني التعرف على اخطاء المضاربة المالية وتحديدها و معالجتها لان لكل بنك درجة معينة من المخاطر تختلف باختلاف نشاطه الرئيسي لذالك تلي البنوك اهمية كبيرة لإدارة المخاطر البنكية ويتم التعامل معها بما يشمل الجانب الوقائى وكذا الجانب العلاجي الذى يتناول مقابلة الاثار السلبية فيما لو تحقق تلك المخاطر و تركز ادارات البنوك على ايجاد الوسائل التى من شانها الحد منها

**الفصل الثالث**

**الإطار التطبيقي**

**مقدمة**

يعتبر الجهاز المصرفي المحرك الاساسي النشاط الاقتصادي و دفع عجلة النمو الشامل نحو التقدم قصد مواكبة التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم في ظل تطورات التكنولوجيا

لان المؤسسات اقتصادية من اهم المتعاملين الاقتصاديين و الركيزة الاساسية لبناء الاقتصاد و الوثيرة المحركة لتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و لهذا نجد الكثير من افراد و المتعاملين الاقتصاديين يجتهدون الاحتفاظ يقدر من الموارد المالية لاستثمارها في مختلف اوجه النشاط المتاح هدف تحقيق عائد معين يسمح له بتنظيم الاستنفاد من هذه الموارد و زيادة مستوى الرفاهية في المستقبل مجابهة الوثيرة السريعة لنمو الاسواق التي تنشط فها نظرا لما تتطلب من نفقات و موارد وما يترتب عنها من اثار تعكس نتائجها مباشرة في تحقيق الاهداف المؤسسة و هذا ما يتطلب البحث الدائم و المستمر عن مختلف الفرص التي يمكن اقتناصها و البدائل المتاحة من هذه المشاريع لتوجيه الموارد و استغلالها و من ثم ضمان السير السليم ضمن مسار الاستمرارية و البقاء

-بعد دراستنا النضرية لكل من القروض و مخاطرها و طرق تسيرها باعتبار البنك هو الوسؤول الاول عن منح القروض اردنا ان و نحاول في اسقاط المفاهيم النظرية لترسيخ المعالجة و رفع الالتباس المحتمل نختم دراستنا بجانب تطبيقي عل ىمستوى ببنك القرض الشعبي الجزائري من خلال تربصنا دام عدة اسابيع الشيء الدي مكننا من معرفة مختلف العمليات التي يقوم بها البنك على العموم و كان تركيزنا في اخر التربص على عمليات منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دراسة اساليب متبعة من طرف مسؤولين ببنك لدراسة الملفات منح القروض و تقييم المؤسسة بالاعتماد على الجوانب المالية و المحاسبية و كذلك دراسة تقنو اقتصادية و هدا ما ادى بنا الى اكتشاف كيفية منح القروض و عملية اختيار الدقيق للضمنات شخصية وحقيقية الهدف من وراءها التغطية الجيدة من المخاطر المحتملة الوقوع و بالتالي الاجراءات المتخدة من اجل تفاديها او تقليصها .

**المبحث الاول :** لمحة حول البنك القرض الشعبي الجزائري CPA

**المطلب الاول :** بشاة و تعريف القرض الشعبي الجزائري CPA

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري بموجب المرسوم رقم 366-66 بتاريخ 26-12-1966 و المرسوم 67- 68بتاريخ 11-5-1967 براس مال يقدر ب15 مليون دينار جزائري و يعد ثاني بنك جزائري من حيث النشأة تأسيس على القرض الشعبي الجزائري (وهران – قسنطينة- عنابة) والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي و المؤسسة الفرنسية للقرض و البنك و و اخيرا البنك المختلط (الجزائر مصر([[86]](#footnote-87)وبعد قانون الاستقلالية للمؤسسات في عام 1988 اصبح بنك القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية تجارية ذات اسهم و يعود راسمالها بالكامل للدولة و منه 1996 اصبحت البنوك التجارية CPA تحت وصاية وزارة المالية و يقدر راسمالها الحالي ب48 مليار دج

* بنك القرض الشعبي الجزائري CPA اصبح منفتحا على النشاط الاقتصادي بصفة عامة و خاصة و بالخصوص على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME حيث اصبح القروض المتوسطة ابتداءا من السنة 1971 و تبعا لمبدا التخصص يتكفل البنك القرض الشعبي الجزائري CPA للقطاع الحرفي الفنادق و القطاع السياحي و القطاع الصحي و الادوية و ايضا قطاع الصيد و التكنولجيات غير الفلاحية و المهنية [[87]](#footnote-88)

**الفرع الاول :**

 اما عن وكالة الكيفان فموقعها في الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري CPAيتبين لنا من خلال المخطط الاحق (الشكل1)حيث تتفرع عن المديرية المركزية لبنك القرض الشعبي الجزائري 15مجموعة استقلالية والتى تتفرع بدورها الى وكالات

**الشكل1**:مجموعات وكالات لبنك القرض الشعبي الجزائري CPAويتضمن عدة مجموعات

بنك القرض الشعبي الجزائر المديرية المركزية بالجزائر العاصمة CPA

 المجموعة 1 وسط العاصمة821

 المجموعة 2 غرب العاصمة 822

 المجموعة 3 شرق العاصمة 823
 المجموعة 4 عناية829
 المجموعة 5 باتنة835

 المجموعة 6 جلفة 831

 المجموعة 7 بليدة 828

 المجموعة 8 الشلف 826

 المجموعة 9 قسنطينة 834

 المجموعة 10 غرداية825

 المجموعة 11 وهران(الضواحي)836

 المجموعة 12 وهران (المدينة) 839

 المجموعة 13 سطيف 832

 المجموعة 14 تيزي وزو 827

 المجموعة 15 تلمسان 838 -وكالة تلمسان(المدينة)408

 -وكالة الكيفان 454

 -وكالة اين خميسين437

 -وكالة مغنية 411

 -وكالة عين تموشنت412

 -وكالة سعيدة 414

 - وكالة غزوات 415

 - وكالة بني صاف 445

المصدر : من اعداد الطالبتين بناءا على معلومات من طرف مسؤول بوكالة الكيفان

**المطلب الثاني  : وكالة القرض الشعبي الجزائري 454الكيفان"تلمسان**"

**للفرع الاول** : تقديم وكالة القرض الشعبي الجزائري بالكيفان 454

تعد وكالة القرض الشعبي الجزائري 454 بالكيفان رقم الصندوق 179 تعد من انجح الوكالات التابعة لمجموعة 838 تلمسان بحيث ساهم موقعها الجغرافي و سمح لها بالتعامل المباشر مع الزبائن المحليين و جلب زبائن جدد من خلال تطور تكنولوجيا الاتصال و المعلومات التى تساعد في تحسين خدماتها الى حد كبير ويتلخص دور الوكالة في مايلي :

1. جلب النقود ressource اي فتح حسابات بنكية مثل دفتر التوفير الشيكات و الودائع المصرفية ,,, الخ
2. توظيف النقود في مختلف القروض les emplois و هي تقنية خاصة بمصلحة القروض حيث تأخذ نية فائدة متغيرة معمول بها وفق الشروط العامة للبنك و المعتمدة حاليا بين 6 ,25و 7 ,75%
3. وسيط العمليات المالية الادارات الحكومية و تقدم فروض و ملفات تحويل مشتريات البلدية و الشركات العمومية
4. ادخار و حفظ اموال المؤسسات و ذلك بتسديد رواتب وأجور المستفيدين وذلك بفتح حساب جاري
5. على مستوي الخارجي و خاصة التجارة الخارجية يبرز دور الوكالة في تعديل عمليات زبائنها مع الخارج في شكل فتح اعتمادات مستنذة و سرية حسابات بين البنوك دون عبئ الزبون مع مراقبة كل شروط الاستيراد و التصدير[[88]](#footnote-89)

**الفرع التاني:**

**الشكل رقم2: الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري الكيفانCPA**

 المدير

نائب المدير

مصلحة المراقبة

الامانة العامة

مصلحة الادارة

مصلحة القروض

مصلحة التجارة

مصلحة الصندوق الخارجية

خلية الشؤون قانونية

خلية تسيير القروض

قسم التوظيف

قسم وسائل والامن

قسم التوطين والتحويلات قروض نحو الخارج

قسم خدمة النقد

خلية الدراسات والتحليل

قسم الحافضة

قسم الاعتماد المستندي

عملاء الشركات

عملاء الخواص

 **المصدر:** معلومات من طرف مسؤول بوكالة الكيفان لبنك قرض الشعبي الجزائري CPAيوم 18/02/2018

**الفرع الثالت :** مصالح لوكالة الكيفان لبنك القرض الشعبى الجزائرى

وتتمثل مهام كل مصلحة فى ما يلى

1**مصلحة الصندوق** :تقوم بما يلى : استقبال الزبائن

-معالجه العمليات المصرفية و بالدينار وللعملة الصعبة وكذا النقد الالكترونى "البطاقات"

-فتح حسابات وتسييرها من خلال ملفات الصندوق

-تلقى طلبات الزبائن الخاصة بإصدار دفاتر الشيكات

-معالجة لعمليات الايداع(سندات الصندوق ودفاتر الادخار)

-معالجة عمليات تسليم الشيكات والأوراق التجارية والمقاصة وتحصيل الشيكات

- التسيير الحسن للخزينة

-انجاز الاحصائيات الخاصة بالمصلحة كراء الخزائن الحديدية

**2- المصلحة الإدارية** : تهتم بما يلى

-تسيير الموارد البشرية وحماية الممتلكات والأشخاص

-انجاز ومتابعة البرامج التكوينية للموظفين

-انجاز ميزانية الوكالة بمساهمة المصالح المختلفة ومتابعتها

-تحسين ظروف العمل,دفع الضرائب الخاصة بالوكالة واكتتاب اتفاقية التامين عليها

-صيانة وتسيير البيانات والعتاد والسهر على امن الوكالة

3-**مصلحة المراقبة**

وتتولى :مراقبة الحسابات ومعالجة كل الاخطاء الملاحظة اثناء انجازها والتى تسجل اختلال فى التسديدات

-انجاز اليومية المحاسبيه للوكالة وإرسالها الى الهيئة المشرفه

4**-مصلحة التجاره الخارجية**:ووظيفتها

-تسيير القروض الخارجية و الاعتمادات السندية والتحويلات

-متابعة الضمانات الممنوحة من الخارج

-تحصيل شيكات السفر

- العمليات المتعلقة بالتوطين(الاستيراد والتصدير)معالجة صفقاتها وتسييرها

-انجاز الاحصائيات المتعلقة بنشاط المصلحة وإرسالها الى الهيئة المشرفه

5**-مصلحة القروض** :وهى اهم مصلحة تخص بحثنا وكل ما يتعلق فيه وتمر بمراحل التالية

\*-دراسة وتحليل طلبات الزبائن على القروض :

-استقبال الطلبات الزبائن ثم دراسة الملف وتحليل المخاطر

-متابعة ملفات القرض وتطوير نشاط المؤسسات المفترضه

\*-تسيير القرض :(انجاز رخصة القرض وتلقى الضمانات ثم امضاء اتفاقية القرض, وضع القرض تحت تصرف طالب القرض,تسليم الكفالة والضمانات الاحتياطية,انجاز احصائيات الخاصة بالمعالجة

\*-الشؤون القانونيه والنزاعات

-مراقبه مدى صحه هذه الضمانات المقدمة من الزبائن وارسالها الى مجموعة الاستغلال من اجل التاكد منها والاحتفاظ بها الى غايه تحصيل القرض,و متابعه الديون الغير المدفوعة والقيام بالاجراءات الازمة لتحصيلها[[89]](#footnote-90)

**المطلب الثالث : قروض و كالة الكيفان لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA وملفات طلبها**

**الفرع الاول :** انواع االقروض الممنوحة من طرف الوكالة الكيفان 454

يسعى المكلف بالدراسات في مصلحة القروض بالوكالة الى معرفة دقيقة واستعاب كل حاجات الزبون ومن تم يتم استنتاج الرغبة التى ىريدها الزبون ليوجه نحو القرض الدي ييلى هده الرغبة مثلا

يريد ان يوىسع نشاطه او يخلق مؤسسة جديدة

يريد تغطية حاجاته المالية من تمويلات وتسهيلات مالية لكل المؤسسات بمختلف صورها القانونية وحجمها وطبيعة نشساطها بحيث لها الحق في طلب القروض التى يمنحها بنك القرض الشعبي الجزاءئري ووكلاته بما في ذلك فئة الشباب الحرفيين لتشجيع الاستثمار المحلي بهدف دفع بالاقتصاد الوطني نحو الثنمية وكذلك الاصحاب المهن الحرة والموظفين و الخواص اهم هده القروض نجد :

* قروض الاستغلال :بمختلف اشكالها وتمنح بمعدلات فائدة سارية المفعول في مختلف البنوك
* قروض الاستهلاك :كقروض لاقتناء السيارات Crédit automobile
* قروض الاستثمار : بمختلف اشكالها
* قروض مدعمة من طرف الدولة و بدون فائدة : ANSEJ وCNAC و ANGEM زيادة على ذلك استفادتها من الاعفاء الضريبي

**المطلب الرابع: خطوات و اجراءات منح القروض وملفاتها الازمة**

 **الفرع الاول** : عملية منح القروض بعدة اجراءات وخطوات اهمها

**شكل رقم :3  خطوات منح القروض**

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات من طرف مسؤول,مصلحة القروض بوكالة الكيفان القرض الشعبي الجزائري11/03/2018

**الفرع**الثاني:  **الوثائق العامة اللازمة لطلب القرض**

 **قروض الاستثمار:Credits d’investissement**

 ويتكون ملف هذا القرض من الوثائق الثالية :

**- الوثائق الادارية طلب**

- طلب القرض موقع عليه من طرف المقترض شخصيا مع تبين: المبلغ , المدة, مدة الاعفاء, و نوع القرض

-نسخة من القانون الأساسي واخرى من السجل التجاري في حالة ما كان طالب القرض شخص معنوي

-شهادة وشبه الجبائية االتبرئة الجبائية من الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارANDI وقرار منح الامتياز من شبكة الوطنبية لتنمية الاستثمارات

-فواتير صورية وعقود مع المورد في حال ة الاستراد العتاد من الخارج [[90]](#footnote-91)

-فواتير الاولية لتجهيزات المراد اقتنائها محليا

**- في حالة اشغال البناء :**

 -عقد ابرام او ملكية الشرعية للاراضى ىالخاصة بالمشروع

 - رخصة البناء للمشروع الجديد الصادرة من قبل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

او وكالة الترقية ومتابعة الاستثمارات

**دراسة تقنوا اقتصادية** للمشروع منجزة من طرف خبير:

نشاط هذا المشروع يتمثل في صناعة قفازات طبية بمعايير عالية الجودة بالاضافة الى المخابر والتغليف و غيره بحث يعثر هذا المشروع بتنويع جديد على اقتصاد الوطني من خلال نشاطه و يقع على مساحة واسعة و لديه موقع جيد بحث تتوفر على بنية اساسية كافية لاجراء نشاطه و يعتمد و وسائل جد متطورة للانتاج

- ميزانية حقيقية على الاقل+ميزانيات تنبئية تكون حسب مدة القرض

-او ميزانيات تنبئة فقط في حالة مشروع جديد وعددها يكون حسب مدة المشروع

* **في حالة المهن الحرة :تضاف الوثائق التالية**

رخصة السماح بممارسة النشاط من طرف الولاية (اطباء جراحة الاسنان , صيدلي )

فاتورة تقديرية العتاد التى تتولى شراء او اقتناء من الخارج و بعد تقديم الملفات الى المصلحة القروض تقوم (خلية الدراسات التحليل) بالتحقيق على مستوى للوكالة من هذه الوثائق عن طريقة ارسالية و من خلال معلومات من طرف مديرة البنك القرض الشعبي الجزائري CPAالكيفان

**ملاحظة خاصة بمدة دراسة طلب القرض** : ان البنك يقوم بدراسة ملفات القروض وفق تعليمية داخلية و التي تنص على مايلي : شهر واحد بالنسبة لقروض والاستغلال , وشهرين بالنسبة لقروض الاستثمار

وان قرار لجنة القرض يفصل في الملف على حسب قيمة القروض, فيكون على تلاتة مستويات :

* على مستوى الوكالة
* على مستوى المديرية الجهوية
* على مستوى المديرية العامة[[91]](#footnote-92)

**ملاحظة** : يحتوي قرض الاستثمار وقرض الاستغلال على نفس الوثائق غير ان قرض الاستغلال يزيد عن قرض الاستثمار في بعض النقاط .

**المبحث الثاني :دراسة حالة تطبيقية لمؤسسة في بنك القرض الشعبي الجزائري**

**المطلب الاول :** عرض ملف قرض استثماري من بنك القرض الشعبي الجزائري لوكالة الكيفان **454**

**الفرع الاول :** تقديم ملف القرض

سنخصص هذا المطلب لدراسة ملف قرض استثماري مقدم من طرف وكالة الكيفان454 تخص شركة حديثة النشاة والمثمتلة في صناعة القفزات الطبية تعود ملكيتها للزبون " SARL TOP GLOVES " وشركاءه الاربعة حيث تقدم الى وكالة لغرض الحصول على القرض لاكمال مشروعه

**تقديم المشروع:**

* المستفيد هي مؤسسة يتخصص نشاطها في مجال صناعة القفازات الطبية
* الشكل لقانوني ش.ذ.م.م
* مقر الرئيسي للشركة منطقة الصناعىة عين تموشنت رقم290
* اسم الشركة SARL TOP GLOVES LATEX INDISTRIES
* راس مال الشركة يقدر ب 000 46000
* تاريخ بداية النشاط 22/03/2011
* الغرض من القرض:اقتناء تجهيزات من الخارج لصناعة القفزات
* مبلغ القرض 42000000 دج
* نوع القرض :قرض استثمار متوسط الاجل
* مدة القرض 5 سنوات بما فيها سنتين تاجيل

**الضمانات المقترحة من طرف الزبون.**

* رهن الحيازي على العتاد موضوع التمويل
* رهن عقاري من الدرجة الاولى على محل تجاري
* رهن على المعدات التى سوف يتم اقتنائها
* ضمان متعدد المخاطر لصالح البنك
* كفالة تضامن الشركاء
* عقد تامين على الكوارث الطبيعية

**الشكل3** : حصص الشركاء :

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| النوعية | % | حصص | الشركاء |
| مسير Assocété-مساهم Associté مساهم //مساهم // | 39%39%16%6%  | 17940%17490%7360%2670% | *Mr* :X*Mr* :Y*Mr* :Z*Mr* :N |
|  | 100% | 46000 | *TOTAL* |

**المصدر** : معلومات من طرف بنك القرض الشعبي الجزائريCPA مصلحة القروض

**المطلب الثاني. التحليل المالي للقرض الاستثماري:**

يقوم المكلف بالدراسات ببنك القرض الشعبي الجزائري على مستوى وكالة الكيفان 454في مصلحة القروض بدراسة المشروع من خلال تحليل الوثائق و الميزانيات المالية المقدمة من طرف المستفيد المذكور سابقا و ذلك لمعرفة مردودية المشروع و مدى قدرته على استرداد قرض الاستثمار هذا في تاريخ استحقاقه المحدد.

**الجدول رقم:1**

**الهيكل المالي للمشروع[[92]](#footnote-93) :**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| تكلفة المشروع | المساهة الذاتية للمشروع | النسبة | المساهمة البنكية | النسبة |
|  | 46000000 | 0%6 | 42000000 | 0%4 |

**المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على معلومات من طرف مسؤول بالبنك.**

**التحليل : نلاحظ ان تسبىة المساهة البنكية اكبر من نسبة الذاتية للمشروع وهدا يدل على ضخامته**

**السياسة التجارية والوسائل مستعملة:**

-الاهداف التجارية: تشمل جميع المناطق سواء محليا اووطنيا

-الزبائن : خواص(مستشفيات عيادات خاصة,,مخابر التحايل),مستشفيات عامة نضرا لوجود اتفاقيات ومناقصات مع الدولة, في المنازل للمرضى.

**المنتوج ووضع السوق** :نستنتج مما سبق ان الطلب على القفازات الطبية كبير جدا وعلى الرغم من ذلك فاننا نستوردها من دول الشرق الاسيوى مما يهلك الاقتصاد المحلي

لذللك فكرة الانتاج مصنع لصناعتها وتغدية الاسواق المحلية والخارجية تعد فكرة رائعة دات ابعاد

**المطلب الثالت :القيام بمختلف الدراسات والتحاليل**

قبل القيام البنك بحليل نسب ومؤشرات التوازن المالي يقوم باءعداد المزا نيات المالية وهنا انطلاقا من المزانية المحاسبية التقديرية **.**

**الميزانيات الخاصة بالمشروع: الجدول رقم:2**

**الميزانية التقديرية المختصرة الخاصة بالاصول بداية من سنة الاولى:**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **الاصول** | **2012** | **2013** | **2014** | **2015** | **2016** | **2017** | **2018** | **2019** |
| **المبالغ**  | **%** | **المبالغ**  | **%** | **المبالغ**  | **%** | **المبالغ**  | **%** | **المبالغ** | **%** | **المبالغ** | **%** | **المبالغ** | **%** | **المبالغ** | **%** |
| **الاصول التابثة****الاصول المتداولة**قيم الاستغلالقيم قيد التحقيققيم جاهزة | **24999****27006**128871389422453 | **77****23** | **83669****34331**104351113612760 | **70****30** | **76922** **47909** 63111837023228  | **62****38** | **70175****50883**66410 13006 31236  |  **58****42** |  **63429****58195**964106631041923 | **52**48 | **56682****60323**864108616043066 | **48****51** | **50101** **62666** 76410 99520 45073  |  **44****55** | **44354** **56899** 56410 67560 44502  | **43****57** |
| **المبالغ المجموع** | **52006** | **100** | **11800** | **100** | **124831**  | **100** | **121059**  | **100** | **121624**  | **100** | **117005** | **100** | **112768**  | **100** | **101254**  | **100** |

**المصدر:** معطيات البنك القرض الشعبي الجزائري

الجدول: رقم3 تطورات الاصول:

**المصدر:** من اعداد الطالبتين بناءا على معلومات من البنك

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  **السنة**  | **2012** | **2013** | **2014** | **2015** | **2016** | **2017** | **2018** | **2019** |
|  **الاصول** | **52006** | **118000** | **124831** | **121059** | **121624**  | **117005** | **112768** | **101254** |
| **التطورات %** |  **-** | **127%** | **5,8%** | **-3%** | **+0,5%** | **4%-** | **4%-** | **10%-** |

**التحليل**: الزيادة الاصول من126 بالمئة سنة 2013 مقارنة مع 2012 ناتجة عن اقتناء تجهيزات صناعية عن طريق قرض مصرفي ولاكن تم تسجيل نقصان في التطورات من سنة الى اخرى ففي سنة 2014نقصان نسبة%5- مقارنة بسنة 2015 و3%مقرنة بسنة 2014وهدا نظرا لاهتلاكات التجهيزات

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  **السنة**  | **2012** | **2013** | **2014** | **2015** | **2016** | **2017** | **2018** | **2019** |
| **الاصول التابثة** | **24999** | **83669** | **76922** | **70175** | **63429** | **56682** | **50101** | **44354** |
| **التطورات %** | **-** | **134%** | **68%** | **9%** | **10%** | **-11%** | **12%** | **12** |

الجدول: رقم4 **تطورات: الاصول التابث**

**المصدر:** من اعداد الطالبتين بناءا على معلومات من البنك

**التحيل: نلاحظ زيادة الاصول تابثة خلال السنوات الاولى وهذا مايدل على اقتناء تجهيزات الانتاج وكذلك هنالك تراجع في سنة2017 وهذا النقصان يدل على اهتلاكات .**

**الميزانية التقديرية المختصرة الخاصة بالخصوم بداية من سنة الاولى:**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **الخصوم** | **2012** | **2013** | **2014** | **2015** | **2016** | **2017** | **2018** | **2019** |
| **المبالغ**  | **%** | **المبالغ**  | **%** | **المبالغ**  | **%** | **المبالغ**  | **%** | **المبالغ** | **%** | **المبالغ** | **%** | **المبالغ** | **%** | **المبالغ** | **%** |
| **الاموال الدائمة** الاموال الخاصة\* \*الديون طويلة الاجل **-الديون قصىرة الاجل** | **36287**3301632713**15719** | **70****30** | **95728**5119444534**22273** | **82****18** | **104100**5951044590**20731** | **83****17** | **100818**5614544673**20240** |  **83****17** | **104330**5910145229**17293** | **85****15** | **99831**6106338768**17174** | **85****15** | **95873** 6356732307**16893**  | **86** **14** | **90045**6420025845**11208** | **89****11** |
| **المجموع** | **52006** | **100** | **11800** | **100** | **124831**  | **100** | **121059** | **100** | **121624** | **100** | **117005** | **100** | **112768** | **100** | **101254** | **100** |

**المصدر:** من اعداد الطالبتين بناءا على معلومات من البنك

الجدول: رقم **تطورات الاموال الدائمة :**

**المصدر:** من اعداد الطالبتين بناءا على معلومات من البنك

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  **السنة**  | **2012** | **2013** | **2014** | **2015** | **2016** | **2017** | **2018** | **2019** |
| **الاموال الدائمة**  | **36287** | **95728** | **104100** | **100818** | **104330** | **99831** | **95873** | **90045** |
| **التطورات %** | **-** | **163%** | **91%** | **4%-** | **89,7%** | **187%** | **4%-** | **6%-** |

الجدول: رقم **تطورات ديون قصيرة الاجل:**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  **السنة**  | **2012** | **2013** | **2014** | **2015** | **2016** | **2017** | **2018** | **2019** |
| **الديون قصىرة الاجل** | **15719** | **22272** | **20731** | **20240** | **17293** | **17174** | **16893** | **11208** |
| **التطورات %** |  | **42%** | **7%-** | **2%-** | **15%-** | **1%-** | **2** | **34-** |

**مختلف التطورات:**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **السنوات** | **2013** | **2014** | **2015** | **2016** | **2017** | **2018** | **2019** |
| **رقم الأعمال****القيمة المضافة****النتائج** | **60800****18768****5178**  | **100200****34096****8315**  | **110800****38210****11635**  | **112500****39530** **12955**  | **120500**  **42400****14961**  | **122800****43750****16317**  | **123200****43150** **16633**  |

**تطورات القيمة المضافة و النتائج بنسبة لرقم الأعمال:**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | السنوات |
| 0,14 | 0,13 | 0,12 | 0,11 | 0,10 | 0,09 | 0,08 | النتائج/رقم الاعمال |
| 0,35 | 0,35 | 0,35 | 0,35 | 0,34 | 0,34 | 0,30 | قيمة المضافة/رقم الاعمال |

**تطورا النتائج بالنسبة لرقم الاعمال:**

**التحليل:**

**تطورات القيمة المضافة بالنسبة لرقم الاعمال**

التحليل:

**اولا:التحليل المالي وتقييم مشروع موضوع القرض:**

ان الدراسة المالية للمشروع تدخل ضمن مسارات اتخاد قرار القبول او عدم القبول و تعد النسب المالية احد اهم الوسائل التحليل المالى الاكثر شيوعا واستعمالا وذلك لما توفره من تقييم لاداء المؤسسة وتثمثل في:

**اولا: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي**

**اموال دائمة - اموال الثابتة**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| النسبة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| **اموال دائمة1** | 95728 | 104100 | 100818 | 104330 | 99831 | 95873 | 90045 |
| **اموال الثابتة 2**  | 83669 | 76922 | 70175 | 63429 | 56682 | 50101 | 44354 |
| **ر.م.ع=2-1** | **12059** | **27178** | **30643** | **40901** | **43149** | **45772** | **45691** |

1. **راس المال العامل دائم**=

**المصدر**: من اعداد الطالبتين بناءا على معلومات من البنك

**التحليل**: نلاحظ من خلال الثمتيل البياني ان رأس المال عامل دائم موجب على طول المدة وهدا مايحقق وضعية متوازنة بالنسبة المؤسسة

1. **حساب احتياجات راس مال العامل**=

**قيم الاستغلال +قيم قابلة للتحقيق-ديون ق.ا**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| النسبة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| **قيم الاستغلال** | 10435  | 10435 | 66410 | 96410 | 86410 | 76410 | 56401 |
| **قيم قابلة للتحقيق** | 11136 | 11136 | 13006 | 66310 | 86160 | 99520 | 67560 |
| **ديون قصيرة الاجل** | 22272 | 20731 | 20240 | 17294 | 17174 | 16894 | 11208 |
| **احتياجات.ر.ع=** | **(701)** | **840** | **59176** | **145426** | **155396** | **159036** | **109753** |

**الجدول رقم:7**

**المصدر**: من اعداد الطالبتين بناءا على معلومات من البنك

التحليل:

من خلال المنحنى يتبين ان احتياجات رأس المال العامل سالب في السنة الاولى وهذا معناه ان المؤسسة لديها فائض في راس المال العامل وليس بحاجة الى موارد التمويل لاكن خلال السنوات المتبقية قد اصبح موجب مما يدل ان ديون قصيرة الاجل لا تغطي احتياجات التمويل.

1. حساب الخزينة

راس مال عامل-احتياجات ر.ع راممال

**الجدول رقم:8**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| نسبة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| **راس المال عامل** | 12059 | 27178 | 30643 | 40901 | 43149 | 45772 | 45691 |
| **احتيجات رأس. م** | (701) | 840 | 59176 | 14542 | 15539 | 15903 | 10975 |
| **الخزينة=** | **12760** | **26338** | **28533** | **104525** | **112251** | **113264** | **64062** |

**المصدر:** من اعداد الطالبتين بناءا على معلومات من البنك

**التحليل:**

نلاحظ من خلال الثمتيل البياني ان حجم الخزينة في

**ثانيا:التحليل بواسطةالسيولة المالية**

**الاصول المتداولة /** **ديون قصيرة الاجل**

1. **نسبة السيولة العامة=**
2. **الجدول رقم:9**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| النسبة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| **الاصول متداولة**  | 34331 | 47909 | 50883 | 581195 | 60323 | 62666 | 56899 |
| **ديون قصيرة الاجل** | 22272 | 20731 | 20240 | 17294 | 17170 | 16894 | 11208 |
| **االسيولة عامة**  | **1,54** | **2,31** | **2,51** | **33,61** | **3,,51** | **3,71** | **5,08** |

**المصدر:** من اعداد الطالبتين بناءا على معلومات من البنك

**التحليل:**
: نستنتج من هده الاعمدة البيانية ان السيولة العامة كانت كبيرة خاصة من سنة 2016مما يدل على وجود اصول متداولة لدى المؤسسة تمكنها بالوفاء بالتزاماتها

.

**2 نسبة السيولة الفورية**

**المتاحات /** **ديون قصيرة الاجل**

حساب نسبة السيولة الفورية=

**الجدول رقم:10**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  النسبة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| **المتاحات**  | 12760 | 23228 | 31236 | 41923 | 43066 | 45063 | 44502 |
| **الديون ق.الاجل** | 22272 | 20731 | 20240 | 17294 | 17170 | 16894 | 11208 |
| **السيولة الفورية** | **0,572** | **1,120** | **1,543** | **2,424** | **2,508** | **2,667** | **3,970** |

**المصدر:** من اعداد الطالبتين بناءا على معلومات من البنك

**التحليل:** نستنتج من مخطط البياني ان نسبة السيولة الفورية في ارتفاع متزايد خلال 7سنوات وهدا ما يدل على وجود اصول متداولة تمكنها بالوفاء بالتزاماتها أي قدرة المؤسسية على الاقتراض.

 **3-نسبة الهيكل المالي**

**الاموال الدا ئمة**/ **الاصول التابثة**

 31-حساب نسبة التمويل الدائم=

**الجدول رقم:11**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| النسبة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| **الاموال الدائمة** | 95728 | 104100 | 100818 | 104330 | 99831 | 95873 | 90045 |
| **الاصول التابثة** | 83669 | 76922 | 70175 | 63429 | 56682 | 50101 | 44354 |
| **نسبة التمويل الدائم** | **1,114** | **1,353** | **1,437** | **1,645** | **1,761** | **1,913** | **2,030** |

**المصدر:** : من اعداد الطالبتين بناءا على معلومات من البنك

**التحليل:** نلاحظ من الجدول نسبة التمويل الدائم اكبر من الواحد وفي تزايد مستمر وهدا راجع الى تزايد الاموال الدائمة خلال طول المدة مع تزايد الاصول الثابتة هدا ما يدل على ان المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل.

**الجدول رقم:12**

**الاموال الخاصة / الاصول التابثة**

32-حساب نسبة التمويل الذاتى=

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| نسبة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| **الاموال الخاصة** | 51194 | 59510 | 59510 | 56145 | 59101 | 61063 | 63567 |
| **الاصول التابثة** | 83669 | 76922 | 70175 | 63429 | 56682 | 50101 | 44354 |
|  **نسة التمويل الذاتي** | **0,612** | **0,774** | **0,848** | **0,885** | **1,043** | **1,219** | **1,433** |

**المصدر:** : من اعداد الطالبتين بناءا على معلومات من البنك

**التحليل**:نلاحظ ان نسبة التمول الذاتي اكبر من الواحد وفي تزايد مستمر وهدا يعني ان الاموال الخاصة غطت الاصول الثابتة مع بقاء فائض وهو مؤشر ايجابي وليست بحاجة لديون خارجية ابتداءا من سنة 2017.

**نسبة المديونية -4**

**الاموال الخاصة/ الاستقلالية المالية**

**1/4**حساب نسبة الاستقلالية المالية=

 **الجدول رقم13**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| النسب | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| **الاموال الخاصة** | 51194 | 59510 | 56145 | 59101 | 61063 | 63567 | 64200 |
| **الديون** | 66805 | 65321 | 64913 | 62523 | 55938 | 49201 | 37053 |
| **الاستقلالية مالية** | **0,766** | **0,911** | **0,865** | **0,945** | **1,091** | **1,292** | **1,733** |

**المصدر:** من اعداد الطالبتين بناءا على معلومات من البنك

**التحليل**: نلاحظ ان نسبة الاستقلالية المالية في تزايد مستمر وهدا يدل على ان الديون في شكل متناقص والمؤسسة قادرة على تغطيتها بالأموال الخاصة , وهدا مانستنج ان مؤسسة قادر على تسديد ديونها ولها وضعية مالية جيدة.

/**42-نسبة قابلية السداد**

الديون/ الأصول

حساب نسبة قابلية السداد=

**الجدول رقم:14**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| الديون 1 | 66805 | 65321 | 64913 | 62523 | 55938 | 49201 | 37053 |
| الاصول 2 | 118000 | 124831 | 121059 | 121624  | 117005 | 112768 | 101254 |
| **قابلية السداد1/2** | **0,566** | **0,523** | **0,536** | **0,514** | **0,478** | **0,436** | **0,365** |

**المصدر:** من اعداد الطالبتين بناءا على معلومات من البنك

**التحليل:** نلاحظ انا نسبة قابلة سداد في حالة انخفاظ مستمر من سنة الى اخرى وهدا يعني من اخفاض حجم الديون مقارنة بحجم الخصوم مما يعني ان المؤسسة قادرة على تسديد ديونها في اجل استحقاق.

* **نسبة المردودية -5**

**صافي الربح / مجموع الاصول**

نسبة المردودية الاقتصادية=5-1

 **الجدول رقم15 :**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| النسب | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| **صافي الربح** | 51787 | 83152 | 11635 | 12955 | 14961 | 16317 | 16633 |
| **مجموع الاصول** | 118000 | 124831 | 121059 | 121624  | 117005 | 112768 | 101254 |
| **المردودية الاقتصادية** | **0,438** | **0,666** | **0,096** | **0,106** | **0 ,127** | **0,144** | **0,164** |

**المصدر:** من اعداد الطالبتين بناءا على معلومات من البنك

**التحليل:**نلاحظ خلال السنوات الاخيرة ان هده النسب ضعيفة وفي تناقص وهدا ما يدل على ان المؤسسة في وضعية حرجة تهدد مستقبلها وهدا راجع لسوء التسيير.

 2-5نسبة المردودية المالية=

**صافي الربح / الاموال الخاصة**

**الجدول رقم:16**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| النسب | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| **صافي الربح1** | 51787 | 83152 | 11635 | 12955 | 14961 | 16317 | 16633 |
| **الاموال الخاصة2** | 7925 | 15723 | 58577 | 64395 | 70872 | 78697 | 85208 |
| **المردودية المالية1/2** | 6,534 | 5,288 | 0,198 | 0,201 | 0,211 | 0,207 | 0,195 |

**المصدر:** من اعداد الطالبتين بناءا على معلومات من البنك

**التحليل:**بالاعتماد على الجدول نلاحظ ان المؤسسة تعتمد في تسيير شؤونها المالية اعتمادا كبير على اموالها الخاصة.

* **التمويل الذاتي:**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| الاهتلاكات | 53960 | 45636 | 41633 | 34886 | 28139 | 21392 | 14645 |
| النتائج | 16633 | 16317 | 14961 | 12955 | 11635 | 8315 | 5178 |
| التمويل الذاتي= | **47841** | **93774** | **29707** | **19823** | **56594** | **61953** | **70593** |
| التمويل الذاتي المتراكم | **-** | **118547** | **104435** | **141615** | **123481** | **49530** | **132546** |

التمتيل البياني التمويل الذاتي المتراكم:

**التحليل:**

**المطلب الرابع: كيفية الوصول اتخاذ القرار بمنح القرض:**

* **الزيارة الميدانية التى قام بها البنك**:

الدراسة المدكورة سابقا هي دراسة على مستوى الوكالة وتضاف اليها الزيارة الميدانية التى قام بها البنك لمعاينة المشروع محل الدراسة حيث تم تعيين الالات والمعدات ومدى مطابقتها مع ما تم تقديمه من طرف الزبون في ملف التمويل.

* **مختلف المخاطر التى قام بدراستها البنك في ما يخص هدا الملف:**

ومن خلال القراءة التحليلة للوضعية المالية للمشروع والمؤشرات المالية التي تم حسابها يمكن اعتبار ان السياسة المالية المنتهجة من طرف صاحب المشروع ( تقديريا) مقبولة.

* بالنسبة للتدفق النقدي قد اتضح انه مؤشر ايجابي يعني التقدم المستمر في العمليات التشغيل وبالتالى تبات الوضعية المالية للمشروع وارتفاع الارقام بشكل متسلسل خلال سنوات 7 المدروسة يؤكد قدرة المشروع على

التمويل الذاتي وبذالك ترتفع امكانية تجاوزه لحالات طارئة والأخطار ممكن تواجدها (كالتقلبات اقتصادية)

- بالنسبة للنسب المالية فنسبة التمويل الدائم تشير الى ان المشروع في امان وتجنبه مختلف المخاطر انطلاقا من كل المؤشرات المالية التي حققتها المؤسسة والنسب المالية هي نتائج جيدة تسمح من خلالها للمؤسسة الحصول على القرض واضافة الى الضمانات المقدمة وتحليل بياناتها والتي التزم بها الزبون (س) طالب القرض يمكننا الخروج بتقييم نهاىي للملف القرض للزبون .

- ونظرا لطول مدة القرض فان المشروع حتما معرض لخطر تجميد الاموال وايضا مخاطر اخرى كاحتمالية عدم السداد ومما حرص البنك عليه وتم اتباته في اتفاقية القرض.

 **-خطرعدم التسديد :**

الذي يمكن ان يكون نتيجة المنافسة اذا ان هذه الاخيرة تتسبب في عدم قدرة المدين على تسديد الدين عند تاريخ الاستحقاق,ولاكن بما ان العميل يتوفر على مخطط انتاج كبير لا يستهان به ونظرا للقدرات الانتاجية وكذلك منافد التسويق لمنتوجه اذن هدا النوع من المخاطر يمكن تفاديه

**-مخاطر جبائة**:

بما ان العميل ليست لديه ديون مع مديرية الضرائب طبقا للوتائق المقدمة اذن هدا النوع من المخاطر غير موجود في الوقت الحاضر.

**مخاطر شبه جبائية:**

نظرا لما قدمه الزبون من وثائق فانه يقوم بدفع واجباته شبه ضريبية بصفة منتظمة وبالتالي خطر المماطلة غير موجود

**مخاطر التجميد:**

نظرا لما يتمتع به العميل من سمعة سوقية وبالاضافة الى الموارد البشرية التي يتوفر عليها والتى تتمتع بالخبرة العالية في هذا المجال فاحتمالية تفاديه.

**مخاطر السوق او المنافسة:**

لدى الزبونن خبرة في السوق أي يتمتع بحصة سوقية تجنبه في الوقوع من هدا النوع من المخاطر وهدا العميل لديه زبائن كثيرون ومعروف على مستوى غرب الجزائر هدا ما يسهل له منافد لمنتوجاته ادن هدا النوع غير موجود على الاقل في المدى القصير.

**خطر تعطل الماكينات**: غير موجود نظرا لاقتناء مكنات جديدة
 **اتخادا القرار من طرف االوكالة: والاستجابة لشروط**

خروج بنتيجة المواففة بمنح القرض بعد اخد برائ المكلف بالدراسات ورائ لجنة القرض الخاصة بالوكالة وويبقى الرئ الاخير للمديرية العامة.

**-**بناءا على ضمانات وشروط مفروضة على العميل:

- رهن على العتاد موضوع التمويل

- تامين متعدد المخاطر مع الانابة مع البنك

-كفالة تضامن الشركاء

- امضاء سند لامر

- رهن عقاري

-عقد تامين على الكوارث الطبيعية

وفي دراسة الحالة هذه تم الرد بالقبول من طرف المديرية العامة بالشروط و الضمانات المذكورة سابقا وتم القبولها من طرف الزبون وان القرض قيد الاستعمال,ولم يسجل أي تاخر في تسديد استحقاقاته.

وبعد تقديم كل الضمانات والاستجابة لشروطه الى غاية امضاء اتفاقية القرض بين البنك والزبون يتم استخراج جدول الاستحقاقات ليبين المبالغ الواجب دفعها طيلة مدة القرض معينة بتواريخ الاستحقاق .

 **خاتمة**

تطرقنا في هذا الفصل على مختلف انواع المخاطر البنكية و كيفية تسييرها او الحد منها ,

حيث ان البنك عند منحه القروض بتعر ض الى مجموعة من المخاطر لذلك اوجب على البنك ان يتولى ادارة المخاطر المرتبطة بعمليات الاقراض و ذلك قبل اتخاذ اي قرار يتعلق بمنح القروض مستعملا في ذلك كل الاساليب التي تسمح للبنكي تقدير الخطر و التنبؤ و الوقاية منه ومن ثم تجنبه او على الاقل التقليل منه نستنتج مما سبق بان عملية منح القروض عملية حتمية لاغنى عنها لمسايرة تطور المؤسسات لتطمح في الحفاظ على مكانتها في الساحة الاقتصادية وزيادة مرد وديتها ومن ثم تحقيقا لازدهار .

**خاتمة عامة**

كان القصد من وراء هذا البحث هو القاء الضوء على البنوك بمختلف انواعها و الى اي مدى يمكن لها التحكم في تسيير مخاطر القروض الممنوحة من طرفها و خاصة ان هذه القروض تعتبر الوظيفة الاساسية للبنوك و قد تعدد هذة الاخيرة المحرك لعجلة للتنمية الاقتصادية لانه يعتبر المعني بالامر لتمويل مختلف النشاطات الاستغلال او الاستثمار فبدون القرض تظل اغلب المشروعات حبرا على ورق و غيابها يؤدي الى ضياع فرص الربح و زيادة التهديدات و الضغوطات و بالتالي انخفاض الايرادات و تقهقر الاقتصاد الوطني وبهذا يمكن القول ان القروض هي التي تصنع ذلك الجسر الذي يخلق الطريق بين البنك ومشروعات التنموية المحققة.

وفي ظل هذا الموضوع لا يمكن ان نصرف النظر عن مخاطر القرض التي تعتبر هي الهاجس الاكبر لدى البنوك و من اجل هذا على البنك ان يقوم بتقدير و قياس المخاطر لكي يتوقعها قبل حدوثها و يعمل على تحديد الحد الأقصى من الإخطار الممكن حصولها لان المخاطر هي واقع غير ممكن الغاؤها نهائيان ولهذا يستعمل البنك في ذلك عدة اجراءات تتمل في مختلف الطرق المستعان بها في عملية اتخاذ القرار العقلاني لمنح القرض من عدمه.

الا انه و بالرغم من اختلاف كل هذه الاجراءات الوقائية التي تسمح بتقليل المخاطرو التخفيف من حدتها عن طريق عملية تقدير و تقيمه الخطر و التي مهما بلغت درجة فعالية الطريقة المستعملة فانة يجب الاعتراف و التاكيد على انه لا يمكن الغاء مصطلح الخطر عن مصطلح القرض فهما وجهان لعملة واحدة و بالتالي احتمال وقوع هذا الخطر واردة في اي لحظة و لكن يمكن التقليل منها الى ادنى حد ممكن و هذا هو ما تطمح له كل البنوك لاجل ضمان استمراريتها و تحقيق القيمة المضافة.

الا انه من خلال قيامنا للدراسة الميدانية في احدى البنوك الجزائرية اتضح ان اغلب هذه البنوك لا زالت تعتمد على الطريقة الكلاسيكية لدراسة الخالة المالية لدى زبائنها ومن ثم اتخاذ قرار منح القروض.

* واستعملنا طرق التحليل المالي الكلاسيكية في البنوك الجزائرية غير كافي نظرا للمستجدات الحالية و هذا ما يستوجب عليها الاستطلاع و ادراج مختلف الطرق الحديثة كطريقة القرض التنقيطي.و في هذا الصدد و في سبيل التوصل الى نتائج عملية تم التطرق الى دراسة ميدانية في وكالة الكيفان لبنك القرض الشعبي الجزائري.
* ومما سبق يمكن اختبار فرضياتنا كالاتي:
* النتائج التي توصلنا اليها كالتالي:
* البنك هو حلقة اساسية في تمويل مختلف المشاريع لتنمية الاقتصاد الوطني
* ان عملية منح القروض لا تخلو من المخاطر.
* من اهم المخاطر التي يواجهها البنك هي خطر عدم التسديد.
* معظم البنوك الجزائرية تعتمد اعتمادا كليا على الطرق الكلاسيكية في تحليل مخاطر القروض و هذا غير كاف.
* لتفادي المخاطر اينما كانت تتخد الوكالة جملة من الجراءات هي :تجزئة العمل الى مراحل وعدم تركيز مسؤولية انجاز العملية بكافة خلافاتها في يد شخص واحد
* وضع التنظيم الداخلي على نحو يسهل اكتشاف المخاطر
* متابعة حركة الحساب الجاري للزبون وكذا جدول استحقاق وتطور وضعه
* و متابعة الحالة المالية عند ملاحظة اي مؤشر خاصة في رقم الاعمال.

-واضافة الى السياسة الوقائية يلجئ البنك الى تسيير علاجي للخطر في حال وقوعه وذلك من خلال عملية التحصيل.

 **قائمة المراجع**

**المراجع باللغة العربية:**

1- عبد الحميد عبد المطلب، " البنوك الشاملة ، عملياتها وإدارتها "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2001، ص 103.

2-عبد الوهاب يوسف احمد التمويل و ادارة المؤسسات المالية,دار الحامد للنشر والتوزيع2008ص123

**3-**  ساف غسان، "إدارة المصارف"، دار الطباعة و النشر، عمان، الأردن، 1993، ص: 131.

4- الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، ط2، الجزائر، 2003-2002، ص60.

5- صلاح الدين حسن السيسي,دراسات نظريةو تطبيقية قضايا اقتصادية معاصرة,دار غريب للطباعةوالنشر والتوزيع القاهرة2002,ص49

6- مولاي ختير رشيد، الملتقى الوطني حول الطرق المتعددة المعايير لاتخاذ القرار في المؤسسات الجزائرية، اتخاذ قرار منح القرض، 2013، ص 05.

7- حسين بلعوز,مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية والبنوك الكلاسيكية,مؤسسة الثقافة الجامعية,الاسكندرية سنة 2009ص78.

8- يخراز يعدل فريدة , تقنيات و سياسة التسيير المصرفي, دوان المطبوعات الجامعية, الطبعة الثالثة, الجزائر,2005ص109

9- بنان سهام ، منصوري كريمة ، تقنيات و إجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية ، 2009 ، ص 29 –30

10- طارق عبد العال، "إدارة المخاطر"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.

**11-** زكرياء الدوري، يسرى السمرائي، "البنوك المركزية و السياسات النقدية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص89

12- رحيم حسين، سليم حمود، مداخلة بعنوان "استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية"، الملتقى الوطني الأول حول: الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، المركز الجامعي لبرج بوعريريج، 24-23 نوفمبر، 2008، ص5.

**13-** شريف مصباح أبو كرش، "إدارة المخاطر الائتمان المصرفي"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول "الاستثمار والتمويل في فلسطين بين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقدة بكلية التجارة في الجامعة الاسلامية، فلسطين، 9-8 مايو 2005، ص7

**14-** سمير الخطيب، "قياس وادارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي"، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2005، ص127.

**15-** عاطف عبد المنعم، "تقييم وإدارة المخاطر"، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، القاهرة، 2008، ص34

16- رشاد نعمان، شايع العمري، "الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الاسلامية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص569

17- صواري يوسف محاولة تقدير الخطر مذكرة نيل الدكتراه في العلوم تخصص تسيير بتلمسان ص 52,53

18- حمزة محمود الزبيدي , ادارة الا ئتمان المصرفي و التحليلي الائتماني’,مؤسسة الوراق ,عمان, 2002, ص 167

**19-**- العايب ياسين، "استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض حالة BDL"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2008-2007، ص 77.

**20-** طارق عبد العال حماد,تقييم اداء البنوك التجارية ,تحليل العائد و المخاطر,الدار الجامعية الاسكندرية 1999 ص51

**21-** أحمد غنيم، "دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمارات والائتمان"، دار النشر مطبعة المستقبل ،بورسعيد، سنة1996،ص54.

22- مهند حنا نقوط عيسى، " ادارة مخاطر المحافظة الائتمانية"، دار الراية، عمان، ط1، 2010، ص84

23- زغيب مليكة، بوشنقير مليكة، "التسيير المالي حسب البرنامج الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2010، ص 16.

24- مبارك لسلوس، "التسيير المالي"، المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص15

**25-** ناصر دادي عدون، "دروس في التحليل المالي"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1995، ص 52-51. - عبد الحميد عبد المطلب، "العولمة واقتصاديات البنوك"، دار الجامعية، الطبعة 2005، الاسكندرية، مصر، ص 83.

26- رحيم حسين، "الاقتصاد المصرفي"، مفاهيم تحاليل، تحاليل تقنيات"، مكتبة اقرا قسنطينة، للطباعة، الجزائر، 2008، ص 218-217.

27- بسام الحجار، "اقتصاد نقدي و مصرفي"، دار المنهل اللبناني – بيروت-، لبنان، 2006، ص181.

28-- محب خلة توفيق، "الاقتصاد النقدي و المصرفي"، دراسة تحليلية للمؤسسات و النظريات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2011، ص181.

29- -مهند حنا نقولا عيسى "ادارة المخاطر الائتمانية" دار الراية، عمان، الطبعة الاولى،1430/2010 ه ص 84.

30-- سامر جلدة، البنوك، "التجارية والتسويق المصرفي"، دار اسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن،2011.

31- صهيب عبد الله بشير الشخاتبة "الضمانات العينية، الرهن ومدى مشروعيته استثماراتها في المصارف الاسلامية"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011 ص77.

32- طلعت اسعد عبد الحميد "ادارة البنوك المتكاملة"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ص160-159

33- يومية صوت الاحرار,يوم04/01/2013

**مراجع بالغة الفرنسية:**

**-1**Moulay Khatir rachid «gestion et évaluation des risques de crédit » essai d’exploration de la méthode scoring-cas du secteur des travaux publics en Algérie –thèse du section de doctorat 2007-2008, p267.

-2 G.petit détaillais, " Risque Dr credit banquaire", Ed, viber, 1996, p13.

-3 J-F.Fayek, " comment gérer les risque financiers technique et documentation", Edition le voisier, 1993, p58.

4- Bouakoub Farouk, “ L’entreprise et financement bancaire, Edition 01 casbah Alger, 2001, p 75.

5-jaime caravan bazlle3.vers un système financière plus 3ème conférence bancaire international Madrid le 15 septembre2010.p65.

6-yoni Elmalen ,ball3 :dècryptage .impacts et limites des nouvelles exigence réglementaire, aurexia ,juillet2001.p09.

7- LCR :Liquidité coverage Ratio : un ration deliquiditèa un mois

8-ammour - Benhalima,le système bancaire algérien Ed dahleb.1999.p58

-9J.F. faye ,comment gérer les risque financière technique et documentation la voisier ,paris, 1993.p.216

10-net Stable Funding Ratio :un ration de transformation a un ans.

 **المذكرات**

**1-** اطروحة دكتوراه من اعداد الطالبة حياة نجار تحت عنوان ادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية) جامعة فرحات عباس سطيف 2013.2014))

**2-** اطروحة شهادة الدكتورة من اعداد الطالبة طهراوي اسماء تحت عنوان ادارة المخاطر المصرفية في البنوك الاسلامية دراسة قياسية جامعة ابوا بكر بلقا يد تلمسان (2013.2014

**3-** آيت عكاشة سمير، "تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك التجارية"، اطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ،الجزائر، 2012-2013،.

**4-** ميساء محيي الدين كلاب "دوافع تطبيق بازل2 وتحدياتها"، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007،.

**5-** ميرفت أبو كمال، "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل2 وتحدياتها"، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007،

**6**- اطروحة دكتورة من تقديم السيد عبد الواحد عي استا ذ في المعهد العالى للإدارة بتونس (العلوم الاقتصادية) والأستاذ البريت مروان استاد بجامعة نيس صوفيا انتيبوليس تحت عنوان تأثير اليات ادارة المخاطر المصرفية وأداء البنوك "حالة فرنسا وألمانيا واليابان"

**7**- مذكرة ماجستير من اعداد الطالب بليالي عبد الرحيم تخصص نقود بنوك ومالية تحت عنوان ادارة المخاطر البنكية وأثرها على كفاية و فعالية القطاع المصرفي جامعة ابو بكر بلقا يد تلمسان كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير(2011\_2012)

**8**- مذكرة لنيل شهادة الماجستير من اعداد الطالبة جلولي نسيمة تحث عنوان "مدى امكانية تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات بازل2 المتعلقة بأساليب قياس مخاطر البنوك \_جامعة ابو بكر بلقا يد تلمسان قسم العلوم الاقتصادية(2012 ,2011).

**9**- اطروحة دكثورة من اعداد الطالب محمد عبد الحميد عبد الحي تحت عنوان استخدام الهندسة المالية في ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية بجامعة حلب كلية الاقتصاد قسم العلوم المالية والمصرفية(2014).

**10**- مذكرة نهاية دراسة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية للطالب "عبد الرزاق حبار "تحت اشراف الدكتور محمد زيدان تحت عنوان "المنضومة المصرفية الجزائرية و متتطلبات استفاء مقررات لجنة بازل "جامعة حسيبة بن بوعلي – شلف – كلية العلوم الانسانىة و العلوم الاجتماعية قسم العلوم الاقتصادية ,سبتمبر 2005 **.**

**11-** من إعداد عمر محمد احمد إبراهيم كرار منت جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وإبراهيم فيصل المولى البشير من كلية الدراسات التجارية ((17/01 /2016 تحث عنوان دور المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالي للمصارف دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية السودانية.

-**12** Mémoire de doctorat, de maîtrise de Romain S'ublet, et sous la direction de ’D'Hervé Dair, intitulé Gestion du risque de crédit bancaire sur les portefeuilles professionnels et individuels, Lycée, France, Lyon, Administration des affaires 2015-2016.

-**13** Thèse de doctorat,Professeur Dr. Abdel-Wahid Atez’ à l'Institut Supérieur de Gestion de Tunis (Sciences Economiques) et au Stade Albert Marwan de l'Université de Nice Sophia Antipolis sous le titre L'Effet des Mécanismes de Gestion des Risques Bancaires et Performance.

-**14** Thèse doctorat de ’YUMBA WA KUNGELANI ’de la République Démocratique du Congo Ministère de l'Enseignement Supérieur et de l'Université de Lubumbashi Expérience en Sciences Economiques et Financières Le département suivant est sous la rubrique Gestion des Risques de Crédit dans les Banques .

 **المداخلات**

**1-** عبد القادر شاشي، "معايير بازل للرقابة المصرفية"، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب، تقرير البنك الاسلامي للتنمية.

**2**- آيت عكاش سمير، فرحي كريمة، مداخلة بعنوان: "النظام المصرفي الجزائري وتأمينات معايير لجنة بازل" المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها اقتصاديات دول العالم"، جامعة العقيد آكلي او الحاج- البويرة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 13-12 ديسمبر 2012،

**3**- مداخلة مقدمة لملتقى السنوي لادارة المخاطر في المصارف العربية في دورته الثامنية 12/13افريل 2018لمجلة (الاتحاد المصارف العربية) – 448بفندق موفيتيك بيروت – لبنان

**4**- حمزة فيلالي، آسيا قاسمي، مداخلة بعنوان "المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل، المؤتمر الدولي الأول حول: ادارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم"، جامعة العقيد آكلي او الحاج- البويرة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 13-12 ديسمبر 2012.

**5**- الدراسة من اعداد د / السنوسي و ا /مختار محمد ابراهيم تحت عنوان ادارة المخاطر المصرفية في ظل الازمة المالية العالمية في جامعة سبها ليبيا 2009 )

**6-** مقالة / د.بريبش السعيد 07جامعةباجي مختار – عنابة تحت عنوان راس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل الوؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "دراسة حالة شركة Sofinanceالصادرة عن مجلة الباحث لكلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ,جامعة قاسي مرباح ,ورقلة ,العدد الخامس05/2007

**7**- دراسة لبحث من قبل تركي محجم استاد بقسم اقتصاد المال و الاعمال كلية الاقتصاد و الادارة المالية جامعة ال البيت الاردن و الاستاد حسام علي داود و استاد ياسر احمد عربيات بجامعة البلقاء التطبيقي في 24-11-2015 وعرض من قبل المجلة الاردنية في ادارة الاعمال المجلد2 ,2016 , العدد: 12

 **الملخص**

**يعتبر موضوع تسيير المخاطر في البنوك جد مهم و خاصة اذا تعلق الامر باتخاذ قرار منح القرض،و انطلاقا من هذا تطرقنا في هذه الدراسة الى مختلف مخاطر و اهم الطرق لتسير خطر القرض، وصولا الى تسليط الضوء على بنك القرض الشعبي الجزائري في دراسة تطبيقية لملف قرض استثمار و ذلك بتطبيق بعض التقنيات وطرق تساعدها في معرفة وضعية المؤسسة كاستعمال طرق التحليل المالي .**

**الكلمات المفتاحية: البنوك، القروض، خطر القرض، تسيير خطر القرض.**  **Résumé :**

**.** La question de la gestion des risques dans les banques est très importante, surtout en ce qui concerne la décision d'accorder le prêt, et nous avons discuté des différents risques et des moyens les plus importants de gérer le risque du prêt. Investissement et l'application de certaines techniques et méthodes pour les aider à connaître le statut de l'institution que l'utilisation de méthodes d'analyse financière

 **Les mots-clés: banques, les risque , risque de crédit, gestion du risque de crédit**.

1. - عبد الحميد عبد المطلب، " البنوك الشاملة ، عملياتها وإدارتها "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2001، ص: 103. [↑](#footnote-ref-2)
2. - G.petit détaillais, " Risque Dr credit banquaire", Ed, viber, 1996, p13. [↑](#footnote-ref-3)
3. - عبد الحميد عبد المطلب ,البنوك الشاملة عملياتها وادارتها الدار الجامعية الاسكندرية مصر 2001ص103 [↑](#footnote-ref-4)
4. - عبد الوهاب يوسف احمد التمويل و ادارة المؤسسات المالية,دار الحامد للنشر و التوزيع2008ص123 [↑](#footnote-ref-5)
5. - ساف غسان، "إدارة المصارف"، دار الطباعة و النشر، عمان، الأردن، 1993، ص: 131. [↑](#footnote-ref-6)
6. [↑](#footnote-ref-7)
7. - الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، ط2، الجزائر، 2003-2002، ص60. [↑](#footnote-ref-8)
8. - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص61. [↑](#footnote-ref-9)
9. - صلاح الدين حسن السيسي,دراسات نظرية تطبيقية قضايا اقتصادية معاصرة,دار غريب للطباعةوالنشر والتوزيع القاهرة2002,ص49. [↑](#footnote-ref-10)
10. - حسين بلعوز,مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية والبنوك الكلاسيكية,مؤسسة الثقافة الجامعية,الاسكندرية سنة 2009ص78. [↑](#footnote-ref-11)
11. - طاهر لطرش، مرجع سابق، ص 75-74. [↑](#footnote-ref-12)
12. - طاهر لطرش، مرجع سابق، ص 58 [↑](#footnote-ref-13)
13. [↑](#footnote-ref-14)
14. - بنان سهام ، منصوري كريمة ، تقنيات و إجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية ، 2009 ، ص 29 –30 [↑](#footnote-ref-15)
15. - بنان سهام ، منصوري كريمة ، نفس المرجع السابق ، ص 31 [↑](#footnote-ref-16)
16. -يخراز يعدل فريدة , تقنيات و سياسة التسيير المصرفي, دوان المطبوعات الجامعية, الطبعة الثالثة, الجزائر,2005ص109 [↑](#footnote-ref-17)
17. - مولاي ختير رشيد، الملتقى الوطني حول الطرق المتعددة المعايير لاتخاذ القرار في المؤسسات الجزائرية، اتخاذ قرار منح القرض، 2013، ص 05. [↑](#footnote-ref-18)
18. - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 76-75. [↑](#footnote-ref-19)
19. - Bouakoub Farouk, “ L’entreprise et financement bancaire, Edition 01 casbah Alger, 2001, p 75. [↑](#footnote-ref-20)
20. - طارق عبد العال، "إدارة المخاطر"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003. [↑](#footnote-ref-21)
21. - صوار يوسف، "مرجع سابق"، ص 23. [↑](#footnote-ref-22)
22. - J-F.Fayek, " comment gérer les risque financiers technique et documentation", Edition le voisier, 1993, p58. [↑](#footnote-ref-23)
23. - عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد، "مرجع سابق"، ص213. [↑](#footnote-ref-24)
24. - طارق عبد العال، "مرجع سابق"، ص231. [↑](#footnote-ref-25)
25. - زكرياء الدوري، يسرى السمرائي، "البنوك المركزية و السياسات النقدية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص89. [↑](#footnote-ref-26)
26. - رحيم حسين، سليم حمود، مداخلة بعنوان "استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية"، الملتقى الوطني الأول حول: الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، المركز الجامعي لبرج بوعريريج، 24-23 نوفمبر، 2008، ص5. [↑](#footnote-ref-27)
27. - رحيم حسين، سليم حمود، مداخلة بعنوان "استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية"، الملتقى الوطني الأول حول: الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، المركز الجامعي لبرج بوعريريج، 24-23 نوفمبر، 2008، ص5. [↑](#footnote-ref-28)
28. - شريف مصباح أبو كرش، "إدارة المخاطر الائتمان المصرفي"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول "الاستثمار والتمويل في فلسطين بين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقدة بكلية التجارة في الجامعة الاسلامية، فلسطين، 9-8 مايو 2005، ص7. [↑](#footnote-ref-29)
29. - سمير الخطيب، "قياس وادارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي"، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2005، ص127. [↑](#footnote-ref-30)
30. - عاطف عبد المنعم، "تقييم وإدارة المخاطر"، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، القاهرة، 2008، ص34. [↑](#footnote-ref-31)
31. - رشاد نعمان، شايع العمري، "الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الاسلامية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص569. [↑](#footnote-ref-32)
32. صواري يوسف محاولة تقدير الخطر مذكرة نيل الدكتراه في العلوم تخصص تسيير بتلمسان ص 52,53 [↑](#footnote-ref-33)
33. حمزة محمود الزبيدي , ادارة الا ئتمان المصرفي و التحليلي الائتماني’,مؤسسة الوراق ,عمان, 2002, ص 167 [↑](#footnote-ref-34)
34. - العايب ياسين، "استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض حالة BDL"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2008-2007، ص 77. [↑](#footnote-ref-35)
35. - دريد كمال شبيب، مرجع سابق، ص231. [↑](#footnote-ref-36)
36. طارق عبد العال حماد,تقييم اداء البنوك التجارية ,تحليل العائد و المخاطر,الدار الجامعية الاسكندرية 1999 ص51 [↑](#footnote-ref-37)
37. - سمير الخطيب، مرجع سابق، ص211. [↑](#footnote-ref-38)
38. - العايب ياسين، مرجع سابق، ص84. [↑](#footnote-ref-39)
39. -همهامي ابراهيم خليل، ميمون أحمد، "واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني تحديات وآفاق"، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة تلمسان، 2011-2010، ص 87,80. [↑](#footnote-ref-40)
40. - أحمد غنيم، "دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمارات والائتمان"، دار النشر مطبعة المستقبل ،بورسعيد، سنة1996،ص54. [↑](#footnote-ref-41)
41. - احمد غنيم، مرجع سابق، ص 15. [↑](#footnote-ref-42)
42. - أحمد غنيم، مرجع سابق، ص 16. [↑](#footnote-ref-43)
43. -أحمد غنيم، مرجع سابق، ص 16.

-الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص138-139. [↑](#footnote-ref-44)
44. - مهند حنا نقوط عيسى، " ادارة مخاطر المحافظة الائتمانية"، دار الراية، عمان، ط1، 2010، ص84. [↑](#footnote-ref-45)
45. - زغيب مليكة، بوشنقير مليكة، "التسيير المالي حسب البرنامج الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2010، ص 16. [↑](#footnote-ref-46)
46. - مبارك لسلوس، "التسيير المالي"، المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص15. [↑](#footnote-ref-47)
47. - ناصر دادي عدون، "دروس في التحليل المالي"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1995، ص 52-51. [↑](#footnote-ref-48)
48. - عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 98-97. [↑](#footnote-ref-49)
49. - زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص 40. [↑](#footnote-ref-50)
50. - ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 38 [↑](#footnote-ref-51)
51. - طاهر لطرش، مرجع سابق، ص 147. [↑](#footnote-ref-52)
52. - زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص 53. [↑](#footnote-ref-53)
53. - Moulay Khatir rachid «gestion et évaluation des risques de crédit » essai d’exploration de la méthode scoring-cas du secteur des travaux publics en Algérie –thèse du section de doctorat 2007-2008, p267.   [↑](#footnote-ref-54)
54. - آيت عكاشة سمير، "تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك التجارية"، اطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ،الجزائر، 2012-2013، ص 5. [↑](#footnote-ref-55)
55. - عبد الحميد عبد المطلب، "العولمة واقتصاديات البنوك"، دار الجامعية، الطبعة 2005، الاسكندرية، مصر، ص 83. [↑](#footnote-ref-56)
56. - عبد القادر شاشي، "معايير بازل للرقابة المصرفية"، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب، تقرير البنك الاسلامي للتنمية، ص:5. [↑](#footnote-ref-57)
57. - عبد المطلب عبد الحميد، "مرجع سابق"، ص 76-73. [↑](#footnote-ref-58)
58. - رحيم حسين، "الاقتصاد المصرفي"، مفاهيم تحاليل، تحاليل تقنيات"، مكتبة اقرا قسنطينة، للطباعة، الجزائر، 2008، ص 218-217. [↑](#footnote-ref-59)
59. - حمزة فيلالي، آسيا قاسمي، مداخلة بعنوان "المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل، المؤتمر الدولي الأول حول: ادارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم"، جامعة العقيد آكلي او الحاج- البويرة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 13-12 ديسمبر 2012، ص 90. [↑](#footnote-ref-60)
60. - بسام الحجار، "اقتصاد نقدي و مصرفي"، دار المنهل اللبناني – بيروت-، لبنان، 2006، ص181. [↑](#footnote-ref-61)
61. - محب خلة توفيق، "الاقتصاد النقدي و المصرفي"، دراسة تحليلية للمؤسسات و النظريات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2011، ص181. [↑](#footnote-ref-62)
62. - حمزة فيلالي، آسيا قاسمي، "مرجع سابق"، ص6. [↑](#footnote-ref-63)
63. - آيت عكاش سمير، فرحي كريمة، مداخلة بعنوان: "النظام المصرفي الجزائري وتأمينات معايير لجنة بازل" المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها اقتصاديات دول العالم"، جامعة العقيد آكلي او الحاج- البويرة- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 13-12 ديسمبر 2012، ص11. [↑](#footnote-ref-64)
64. - ميساء محيي الدين كلاب "دوافع تطبيق بازل2 وتحدياتها"، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص39. [↑](#footnote-ref-65)
65. - ميرفت أبو كمال، "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل2 وتحدياتها"، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص42. [↑](#footnote-ref-66)
66. - آيت عكاش سمير، فرحي كريمة، مداخلة بعنوان: "تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل لجنة بازل ومدى تطبيقاتها من طرف الدولة الجزائرية" ، مرجع سابق، ص150. [↑](#footnote-ref-67)
67. -jaime caravan bazlle3.vers un système financière plus 3ème conférence bancaire international Madrid le 15 septembre2010.p65. [↑](#footnote-ref-68)
68. -yoni Elmalen ,ball3 :dècryptage .impacts et limites des nouvelles exigence réglementaire, aurexia ,juillet2001.p09. [↑](#footnote-ref-69)
69. - LCR :Liquidité coverage Ratio : un ration deliquiditèa un mois [↑](#footnote-ref-70)
70. -net Stable Funding Ratio :un ration de transformation a un ans. [↑](#footnote-ref-71)
71. - -مهند حنا نقولا عيسى "ادارة المخاطر الائتمانية" دار الراية، عمان، الطبعة الاولى،1430/2010 ه ص 84. [↑](#footnote-ref-72)
72. -عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص163. [↑](#footnote-ref-73)
73. -محمد فتحي البدوي، مرجع سابق، ص288. [↑](#footnote-ref-74)
74. -ammour - Benhalima,le système bancaire algérien Ed dahleb.1999.p58. [↑](#footnote-ref-75)
75. -عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سابق ص164. [↑](#footnote-ref-76)
76. - سامر جلدة، البنوك، "التجارية والتسويق المصرفي"، دار اسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن،2011. [↑](#footnote-ref-77)
77. - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص67. [↑](#footnote-ref-78)
78. - سامر جلدة، مرجع سابق، ص 164. [↑](#footnote-ref-79)
79. - صهيب عبد الله بشير الشخاتبة "الضمانات العينية، الرهن ومدى مشروعيته استثماراتها في المصارف الاسلامية"، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011 ص77. [↑](#footnote-ref-80)
80. - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 106. [↑](#footnote-ref-81)
81. - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص166 . [↑](#footnote-ref-82)
82. - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 168. [↑](#footnote-ref-83)
83. -J.F. faye ,comment gérer les risque financière technique et documentation la voisier ,paris, 1993.p.216. [↑](#footnote-ref-84)
84. - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص169. [↑](#footnote-ref-85)
85. - طلعت اسعد عبد الحميد "ادارة البنوك المتكاملة"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ص160-159. [↑](#footnote-ref-86)
86. طاهر,اطرش,مرجع سابق,ص,189. [↑](#footnote-ref-87)
87. معلومات من طرف مسؤول,مصلحة القروض بوكالة الكيفان القرض الشعبي الجزائري4/2/2018 [↑](#footnote-ref-88)
88. [↑](#footnote-ref-89)
89. معلومات من طرف مسؤول,مصلحة القروض بوكالة الكيفان القرض الشعبي الجزائري01/03/2018 [↑](#footnote-ref-90)
90. يومية صوت الاحرار,يوم04/01/2013 [↑](#footnote-ref-91)
91. 25/03/2018معلومات من طرف مسؤول,مصلحة القروض بوكالة الكيفان القرض الشعبي الجزائري [↑](#footnote-ref-92)
92. [↑](#footnote-ref-93)